

مؤلفات الإمام الكنوي

١

# الفتح والشكوك

في

أجرح والتعديل

للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحكي الكنوي الهندي

ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ

رحمه الله تعالى

حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

عبد الفتح أبو غدة

مكتبة ابن تيمية

للطبعة ونشر الكتب السلفية

حقوق الطبع محفوظة للناس



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث لهداية خلقه رسلاً وأنبياءً وخصَّهم بمزيد التعظيم والتبجيل . وجعل من أشرفهم وساداتهم وأكملهم ورؤسائهم سيدنا محمداً المنعوت بنهاية التكريم والتفضيل . وجعل شريعته من بين الشرائع السماوية موصوفةً باليسر والتسهيل . ونسخ بها جميع الأديان والمِلَل ، وأبطل بها شرك الأوثان والنحل ، وأدامها إلى يوم التحويل . فسبحانه من آله جلَّت قدرته ، وعُظمت هيئته ، تعالى عما يصفه الظالمون به من التشبيه والتجسيم والتعطيل . وتنزهه عن التجانس والتشابه والتمثيل . والله المثل الأعلى في السموات العلى والطبقات السفلى ، ليس كمثله شيء في الأولى والأخرى في أوصاف التكميل . أشهد أنه لا إله إلا هو وحده لا شريك له ، ولا ضدَّ له ، ولا ندَّ له ، ولا مُناقضَ له ، ولا معارضَ له يعارضه في التدبير والتعميل . أحمدُه حمداً كثيراً على أن حفظ شريعة سيد أنبيائه من التغير والتبديل . وبعث في أمته فضلاءً ونقَّاداً ، وكُتَّلاً وزُهَّاداً ، اهتموا بحفظ آثار نبيهم ، واقتدوا بأخبار شفيعهم ، وتكلموا في مراتب الجرح والتعديل . وألهمهم كيفية رواية

الأحاديث وحملها ، والبحث عن وصلها وفصلها ، وعن حسناتها وصحتها وضعفها وقوتها ، وعن نقد أسانيدها بحسن التأصيل . فصارت الأحاديث المصنطفة والآثار الشرعية منقاة ومصفاة من كل مفسدة وتجهيل . وأشكره شكراً كبيراً على أن وعد على رأس كل مائة من مئات هذه الأمة ، بأن يبحث فيها منها من يجدد لها دينها<sup>(١)</sup> ، وقيم لها طريقها ، ويحفظها من مكاييد<sup>(٢)</sup> أصحاب

(١) يشير إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة مرفوعاً : « إن الله يبحث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » . أخرجه أبو داود في «سننه» في أول كتاب الملاحم ( ١٠٩/٤ ) والحاكم في «المستدرک» في كتاب الفتن ( ٥٢٣/٤ ) والبيهقي في كتاب «المعرفة» . وهو حديث صحيح كما نص عليه الحافظ العراقي والحافظ ابن حجر وغيرهما . قال العلقمي : معنى التجديد إحياء ما اندرس من الكتاب والسنة ، والأمر بمقتضاها . وقال العلامة علي القاري في «المرفأة شرح المشكاة» : ( ٢٤٨/١ ) : « ولا شك أن هذا التجديد أمر إضافي ، لأن العلم كل سنة في التنزل كما أن الجهل كل عام في الترقى ، ولما يحصل ترقى علماء زماننا بسبب تنزل العلم في أواننا !! وإلا فلا مناسبة بين المتقدمين والمتأخرين علماء وعملًا وحملًا وفضلًا وتحقيقًا وتدقيقًا » .

(٢) وقع في الأصلين : ( مكائد ) بالهمزة وهو غلط شائع ! صوابه : ( مكاييد ) بالياء لا غير ، لأن الياء فيه من أصل الفعل ، لا مزيدة كصعائف ، كما هو مفرد في موضعه من كتب الصرف والنحو . ويشبه هذا الغلط : الغلط في لفظ ( مشايخ ) فيكاد يجمع في مطبوعات إخواننا علماء الهند على كتابته بالهمزة ، وهو غلط قاطع . ومن اللطائف ما قلته لبعض العلماء في الهند حين زرتها : إذا قيل لي : لماذا جئت إلى الهند ؟ فالجواب : جئت لأقول : لا نهزوا ( المشايخ ) فإن ( همز ) المشايخ لا يجوز .



التسويل . وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله ، وصفيه  
 وخليفته ، ونبيه وحبيبه ، الذي جاءنا من عند ربنا بالشرعية السهلة  
 البيضاء ، وهدانا إلى الطريقة الحسنة الفراء ، جزاه الله عنا خير  
 الجزاء ، في الابتداء والانهاء ، وأوصله إلى أعلى درجات التفضيل . اللهم  
 صل عليه صلاة <sup>(١)</sup> تامة زاكية دائمة شاملة وعلى جميع أصحابه  
 وأتباعه صلاة تحيينا من كل تهويل ، وتحفظنا من كل تنكيل .

(١) أفرد المؤلف الصلاة بالذكر ولم يصحبها بالسلام ، وقد وقع ذلك  
 في فاتحة « صحيح مسلم » و « الرسالة » للإمام الشافعي (ص ١١ و ١٢) و « التاريخ  
 الكبير » للبخاري في مواضع كثيرة ، منها : (١/٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٨ و ١٩ و  
 ٦٨) وغيرها ، وفي خطبة « المهدب » لأبي إسحاق الشيرازي ، وخطبة « الروض »  
 لشرف الدين المقرئ الشافعي ، وفي جميع كتاب « تقييد العلم » للخطيب  
 البغدادي الذي طبع بدمشق سنة ١٣٦٩ ، وجميع كتاب « بلاغات النساء »  
 لابن طيفور ، وفي كتاب « المجتبي » لابن دريد ، وكتاب « المحبر » لابن  
 حبيب ، وكتاب « الأضداد » الأنباري ، وكتاب « حذف من نسب قريش »  
 لمؤرخ السدوسي المتوفى سنة ١٩٥ ، وكتاب « المصون » لأبي أحمد العسكري  
 وغيرها من الكتب .

وقد اختلف العلماء في جواز إفراد أحدهما عن الآخر اختلافاً طويلاً  
 الكلام ، والذي حظ عليه كلام المحققين منهم أن الأفراد خلاف الأولى ، وانظر  
 الوقوف على أقوال العلماء في ذلك : « بحلى الأسرار والحقائق فيما يتعلق بالصلاة  
 على خير الخلائق » للعلامة الشيخ أحمد البانغي المقيمي المتوفى سنة ١٣٤٨  
 (ص ٤٨ - ٥١) منه ، و « فتح الملهم بشرح صحيح مسلم » للعلامة شبيب  
 أحمد العثاني الهندي المتوفى سنة ١٣٦٩ (١/١١٠) رحمهما الله تعالى .

وبعد : فيقول الراجي عفوره القوي ، أبو الحسنات محمد  
عبد الحمي اللكنوي ، تجاوزَ الله عن ذنبه الجلي والخفي ، ابن مولانا  
الحاج الحافظ محمد عبد الحليم ، أدخله الله دار النعيم :  
هذه رسالة رشيقة ، ومُجالة أنيقة ، اسمها يخبر عن رسمها ،  
وفجواها يُشمر بعناها ، أعني :

## الرفع والتكميل في الجرح والتعديل

بَعَثَني على تأليفها ما رأيت من كثير من علماء عصري ،  
وفضلاء دهري ، من ركوبهم على متن عمياء ، وخطبهم كخطب  
المشواء ، تراهم في بحث التعديل والجرح ، من أصحاب القرح ، فهم  
كالخُبَّاري في الصَّحاري ، والسَّكَّاري في الصَّحَّاري ، وما ذلك إلا  
لجهلهم بمسائل الجرح والتعديل ، وعدم وصولهم إلى منازل الرفع  
والتكميل ، كم من فاضلٍ قد جَرَّح الأسانيد الصحيحة ، وكم من  
كامل قد صحَّح الأسانيد الضعيفة ، يصححون الضعيف ويضعفون  
القوي ، ولا يهتدون إلى الصراط السوي ، تراهم قد ظنوا نقل الجرح  
والتعديل من كتب نقاد الرجال — كـ «تهذيب الكمال» للحافظ المزي ،  
و«ميزان الاعتدال» للذهبي ، و«تهذيب التهذيب» ، و«تقريب التهذيب» ،  
و«المنهاج» ، و«كامل» ابن عدي ، و«لسان الميزان» ، وغيرها من



كتب أهل الشأن - أمراً يسيراً، وما تركوا في هذا الباب قطميراً  
ونقيراً، مع جهلهم باصطلاحات أئمة التعديل والجرح، وعدم فرقهم  
بين الجرح المبهم والجرح الغير<sup>(١)</sup> المبهم، وبين ما هو مقبول وبين  
ما هو غير مقبول عند حجة ألوية الشرع، وبُعد مداركهم عن  
إدراك مراتب الأئمة، من معدلي الأئمة، أو ما علموا أن الدخول  
في هذه المسالك الصعبة، التي زلت فيها أقدام الكملة، أمر عظيم،  
لا يتيسر من كل حبر كريم، فضلاً عن يتصف بالسالك في أودية  
الضلال، والخابط في ظلمات الليال، أو ما فهموا أن لكل مقام مقال<sup>(٢)</sup>،  
ولكل فن رجال<sup>(٣)</sup>، وأن جرح من هو خال عنه في الواقع، وتعديل  
من هو مجروح في الواقع، أمر ذو خطر، لا يليق بالقيام به كل  
بشر، فأردت أن أكتب في هذا الباب رسالة شافية، وعجالة كافية،  
تشتل على غلالة<sup>(٤)</sup> فوائد المتقدمين، وسلسلة فرائد المتأخرين،  
أذكر فيها مسائل متعلقة بالجرح والتعديل، ومناهل مربوطة بأئمة  
الجرح والتعديل، لتكون مفيدة وهادية، إلى الطريقة النقية الصافية،

(١) هكذا جاء في الأصلين، وهو استعمال خاطيء، وغلط شائع،  
لما جمع فيه من إدخال دأل، على وغير، مع الإضافة إلى ما فيه دأل،  
وصوابه أن يقال (الجرح غير المبهم).

(٢) كذا في الأصلين، وحقه أن يرمم بالألف. ولكن المؤلف  
راعى فيه السجعات السابقة جرياً منه على لغة ربيعة إذ تجيز ذلك.

(٣) جاء في أحد الأصلين: (غلالة). وهو تحريف.



فدونك كتاباً يروي كل غليل ، ويشفي كل عليل ، يرشدك إلى  
 سواء الطريق ، وينجيك من كل حريق ، ويُعلمك ما لم تكن تعلم ،  
 ويُفهمك ما لم تكن تفهم ، وستقول بعد الاطلاع على ما فيه من  
 كنوز الفوائد ، ودرر الفرائد : هذا بحر زاخر ، كم ترك الأول  
 للآخر<sup>(١)</sup> . وأرجو من كل من ينتفع به أن يدعو لي بحسن الخاتمة ،  
 وخير الدنيا والآخرة ، وأسأل الله تعالى أن يقبله مع سائر تصانيفي ويجعله  
 لوجهه الكريم ، إنه ذو الفضل العظيم ، وأن يحجب أقدامي من الخطأ  
 والخطل ، وأقلامي من السهو والزلل ، وأن يحفظني من التوسيف  
 بمجدد<sup>(٢)</sup> الأغلاط ، ومحدد الأخطاء ، آمين يا رب العالمين .

وهذه الرسالة مرتبة على مقدمة مشتملة على الأمور المهمة  
 ومراصد عديدة<sup>(٣)</sup> ، متضمنة على مقاصد سديدة .

(١) نعم لقد صدق المؤلف هذا القول بتأليفه النافعة ، وفي  
 طبعها هذا الكتاب . وما أصدق كلمة الامام ابن مالك النحوي  
 في أول كتابه « التسهيل » إذ يقول : « وإذا كانت المعلوم منعاً  
 آتية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدخِر بعض المتأخرين ،  
 ما عسر على كثير من المتقدمين ، نعوذ بالله من حد يسد باب الانصاف ،  
 ويبعد عن جميل الأوصاف » .

(٢) يُدشع المؤلف رحمه الله تعالى بعصريه : الشيخ حديق حسن  
 خان ، وقد سبقت الإشارة إليه في « التقدمة » .

(٣) هي أربعة مراصد .

## المقدمة

فيما يتعلق بحكم جرح الرواة وتعديلهم ، وما يجب فيه من التثبت والتحري لقولهم وفعلهم ، وما يُحذر من المبادرة إلى الجرح بلا ضرورة ، وما لا يجوز من الجرح ونقله ، وما يجوز منه ، ولنذكر ذلك في إيقاظات عديدة<sup>(١)</sup> مشتملة على إيقاظات عديدة .

## إيقاظ - ١ -

ذكر النووي<sup>(٢)</sup> في « رياض الصالحين »<sup>(٣)</sup> والغزالي<sup>(٤)</sup> في « إحياء علوم الدين »<sup>(٥)</sup> وغيرهما في غيرهما أن غيبة الرجل حياً وميتاً

- 
- (١) اشتمل هذا الكتاب على ( ٢٥ ) إيقاظاً .  
(٢) هو شارح « صحيح مسلم » شيخ الاسلام يحيى بن شرف محيي الدين النووي ، نجة الى قرية من قرى دمشق ، المتوفى سنة ٦٧٧ سبع وسبعين بعد ستائة . وقيل : سنة ٦٧٦ ست وسبعين . منه رحمه الله . قلت : وعليه الجمهور .  
(٣) في باب ما يباح من الغيبة ( ص ٥٣٨ ) .  
(٤) هو حجة الاسلام محمد بن محمد بن محمد الطوسي مجدد المائة الخامسة المتوفى سنة ٥٠٥ خمس وخمسة . منه رحمه الله .  
(٥) في كتاب آفات اللسان ( ٦٥/٩ ) من طبعة لجنة نشر الثقافة الاسلامية .



مباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها ، وهي ستة :

الاول : التظلم ، فيجوز للمظلوم أن يتظلم الى السلطان والقاضي وغيرها ممن له ولاية أو قدرة على إنصافه من ظالمه<sup>(١)</sup> فيقول : فلان ظلمني كذا .

الثاني : الاستعانة على تغيير المنكر وردّ العاصي إلى الصواب ، فيقول : لمن يرجو منه إزالة المنكر : فلان يفعل كذا فازجره .  
الثالث : الاستفتاء ، فيقول للمفتي : ظلمني أبي بكذا ، فما سبيل الخلاص منه ؟

الرابع : تحذير المؤمنين من الشر ونصيحتهم ، ومن هذا الباب : المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو غير ذلك . ومنه : جرحُ الشهود عند القاضي ، وجرحُ رواية الحديث ، وهو جائز بالاجماع ، بل واجبٌ للحاجة . ومنه : ما إذا رأى متفقاً يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفق بذلك فنصح به ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيح ، ولا يحمله على ذلك الحسد والاحتقار .

الخامس : أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته ، فيجوز ذكره

(١) في الأصلين : ( من مظلومه ) . وهو سهر قلم .



بما يجاهر به دون غيره من العيوب .

السادس : التعريف ، كأن يكون الرجل معروفاً بوصف يدل على عيب ، كالأعمش والأعرج والأصم والأعور والأحول وغيرها .  
فهذه ستة أبواب " ، ويلحق بها غيرها مما ناظرها ويشابهها ،  
ودلائلها في كتب الحديث مشهورة ، وفي كتب الفن مسطورة .

## إيقاظ - ٢ -

لما كان الجرح أمراً صعباً - فإن فيه حق الله مع حق  
الآدمي ، وربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضرراً  
في الدنيا ، من المنافرة والمقت بين الناس ، وإنما يجوز للضرورة  
الشرعية - أحكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ، ولا  
الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل  
كلاهما من الثنقاد ، ولا جرح من لا يحتاج إلى جرحه ، ومنعوا  
من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة  
شرعية . ولذا كرر بعض عبارات العلماء الدالة على ما ذكرنا :

---

(١) كذا في الأصلين ، وعجالة النووي : ( ستة أسباب ) وهي أوجه .  
وقد ساق كل من الغزالي والنووي في كتابهما أدلة لإباحة الغيبة لهذه الأسباب ،  
وسبق في المقدمة ، ذكر أدلة الإباحة للجرح والتعديل بتوسع .

قال السخاوي <sup>(١)</sup> في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث <sup>(٢)</sup>» :

لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد . انتهى .

وقال الذهبي <sup>(٣)</sup> في «ميزان الاعتدال <sup>(٤)</sup>» : كذلك من تكلم

فيه من المتأخرين لا أُورِدُ منهم في هذا الكتاب إلا من قد تبين ضعفه واتضح أمره ، إذ العدة في زماننا ليس على الرواة ، بل على المحدثين والمفيدين والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين ، ثم من المعلوم أنه لا بد من صَوْن الراوي ومُستره ، فالحدُّ

(١) هو الحافظ محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي ، نسبة إلى سخا من أعمال مصر ، المتوفى سنة ٩٠٢ اثنتين وأسمائة ، لا سنة ٨٦٠ ستين بعد ثمانمائة كما ذكره غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا في كتابه «إتحاف النبلاء» وقد ذكرت ترجمته وتبدأ من أحواله في «إبراز الغي» وفي «تذكرة الراشد» . منه رحمه الله .

(٢) : (ص ٤٨٢) . ونقل السخاوي فيها عن العز بن عبد السلام أنه قال في «قواعده» : «إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبتين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما ، فإن القبح إنما يجوز للضرورة ، فيقدر بقدرها ، ووافقه عليه القرافي ، وهو ظاهر» .

(٣) هو شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين بعد سبعمائة ، لا سنة ٧٤٦ ستة وأربعين كما ذكره غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا في «إتحاف النبلاء» ، وقد ذكرت ترجمته في «إبراز الغي الواقع في شفاء الغي» . منه رحمه الله .

(٤) : (٤/١) .



الفصل بين المتقدم والمتأخر هو رأسُ سنة<sup>(١)</sup> ثلاثمائة . انتهى .

وقال السيوطي<sup>(٢)</sup> في رسالته « الدوران الفلكي على ابن الكركي » عند ذكر وجوه طعنه على معاصره السخاوي : الثالث أنه ألف تاريخاً ملاءً بنية المسلمين ، ورمى فيه علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه ويعين ، فألفت المقامة التي سميتها « الكاوي في تاريخ السخاوي » نزهت فيها أعراض الناس ، وهدمت ما بناه في تاريخه إلى الأساس . انتهى .

وقال السيوطي أيضاً في رسالته « الكاوي في تاريخ السخاوي » : الغرض الآن بيانُ خطئه فيما تلب<sup>(٣)</sup> به الناس ، وكشط ما ضمنه في تاريخه بالقياس ، فقد قامت الأدلة في الكتاب والسنة على تحريم احتقار المسلمين ، والتشديد في غيبتهم بما هو صدق وحق ، فضلاً عما يكذب فيه الجارح ويعين . فإن قال : لا بد من جرح الرواة والنقلة ، وذكر الفاسق والمجروح من الحملة ، فالجواب :

(١) لفظ (سنة) غير موجود في الأصلين ، وهو موجود في «الميزان» .

(٢) هو جلال الدين عبد الرحمن السيوطي مجدد المائة التاسعة ، المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة بعد تسعمائة ، وقد ذكرت ترجمته في التعليقات السنية على « الفوائد للبيه » . منه رحمه الله .

(٣) في الأصلين : (سلب) . وهو سهو قلم ، إذ معنى (سلب) : اخلاس . ولا يتقبله المقام هنا ، أما ( تلب ) فعناه : لام وعاب ، وهو المناسب هنا .

أولاً : أن كثيراً ممن جرحهم لا رواية لهم ، فالواجب فيهم  
— شرعاً — أن يسكت عن جرحهم ويهمله .

وثانياً : أن الجرح إنما يجوز في الصدر الأول حيث كان  
الحديث يؤخذ من صدور الأخبار لا من بطون الأسفار ، فاحتيج  
إليه ضرورة للذب عن الآثار ، ومعرفة المقبول والمردود من  
الأحاديث والأخبار ، وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة . غاية  
ما في الباب : أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد ،  
تصوّته<sup>(١)</sup> وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد ، فإذا احتيج  
الآن إلى الكلام في ذلك اكتفي بأن يقال : غير مصون أو مستور ،  
وبيان أن في سماعه نوعاً من التهور والزور ، وأما مثل الأئمة  
الأعلام ومشايخ الإسلام كالبلقيني والقاياتي والقلقشندي  
والمناوي ومن سلك في جوادتهم ، فأبي وجه للكلام فيهم ، وذكر  
ما رامهم الشعراء في أهاجيهم ؛ انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيث »<sup>(٢)</sup> : ولذا تعقب ابن  
دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء والقدح فيه ،  
بقوله : إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز . ونحوه

(١) في الأصلين : ( وأصوينه ) . وهو سهو كما ترى .

(٢) : ( ص ٤٨٢ ) .



قولُ ابنِ المِرابِط : قد دُوِّنَت الأخبار وما بقي للتجريح فأُتِيت ،  
بل انقطعت على رأس أربعمائة . انتهى .

وقال الذهبي في «ميزانه» " في ترجمة (أبان بن يزيد العطار) :  
قد أورده أيضاً العلامة ابن الجوزي في «الضعفاء» ولم يذكر فيه  
أقوال من وثقه ، وهذا من عيوب كتابه : يسرد الجرح ويسكت  
عن التوثيق . انتهى .

قلت : هذه النصوص لعلها لم تقرر صماخ أفاضل عصرنا وأماثل  
دهرنا ، فإن شيمتهم أنهم حين قصدوا بيان ضعف رواية ينقلون من  
كتب الجرح والتعديل الجرح دون التعديل ، فيوقعون العوام في  
المغلطة لظنهم أن هذا الراوي عارٍ عن تعديل الأجلّة . والواجب  
عليهم أن ينقلوا الجرح والتعديل كليهما ثم يرجحوا - حسبما يلوح لهم  
- أحدهما . ولعمري تلك شيمة محرمة وخصلة محرمة .

ومن عاداتهم السيئة أيضاً : أنهم كلما ألفوا سفرأ في تراجم  
الفضلاء ، ملأوه بما يستنكف عنه النبلاء ، فذكروا فيه المعائب  
والمثالب في ترجمة من هو عندهم من المجروحين المقبوحين ، وإن كان  
جامعاً للمفاخر والمناقب . وهذا من أعظم المصائب ، تقسده به ظنون  
العوام ، وتسري به الأوهام في الأعلام .

ومن عاداتهم الخبيثة : أنهم كلما ناظروا أحداً من الأفاضل في مسألة من المسائل ، توجهوا إلى جرّحه بأفعاله الذاتية ، وبحثوا عن أعماله العَرَضية ، وخلطوا ألفَ كذباتٍ بصدق واحد ، وفتحوا لسان الطمن عليه بحيث يتعجب منه كل مساجد ، وغرضهم منه إسكاتُ مخاصمهم بالسب والشتم ، والنجاةُ من تعقب مقابلهم بالتعدي والظلم ، بجعل المناظرة مشاعة ، والمباحثة مخاصمة . وقد نبهت على قبح هذه العادات ، بأوضح الحجج والبيّنات ، في رسالتي « تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد »<sup>(١)</sup> .

### إيقاظ - ٣ -

يُشترط في الجارح والمعدّل : العلمُ والتقوى والورعُ والصدقُ والتجنبُ عن التعصب ومعرفةُ أسباب الجرح والتزكية . ومن ليس كذلك لا يُقبل منه الجرح ولا التزكية .

قال التاج السبكي<sup>(٢)</sup> : من لا يكون عالماً بأسبابها - أي

(١) سبق الحديث عنها مستوفى في « التقدمة » .

(٢) هو تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب السبكي ، نسبة إلى (سُبْك)

بالضم ، قرية بمصر ، المتوفى سنة ٧٧١ إحدى وسبعين بعد مبعثه ، وهو ولد النبي علي السبكي ، وتلميذ الذهبي . منه رحمه الله .



الجرح والتعديل — لا يُقبلان منه لا باطلاق ولا بتقييد<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقال البدر بن جماعة<sup>(٢)</sup> : من لا يكون عالماً بالأسباب لا

يُقبل منه جرح ولا تعديل لا باطلاق ولا بالتقييد . انتهى .

وقال الحافظ<sup>(٣)</sup> ابن حجر في شرح «نخبته»<sup>(٤)</sup> : إن صدر الجرح

من غير عارف بأسبابه لم يُعتبر به . انتهى . وقال أيضاً<sup>(٥)</sup> : تُقبل

التركية من عارف بأسبابها لا من غير عارف ، وينبغي أن لا يُقبل

الجرح إلا من عدل متيقظ . انتهى .

وقال الذهبي في ترجمة (أبي بكر الصديق) من كتابه «تذكرة

الحفاظ»<sup>(٦)</sup> : «حق على المحدث : أن يتورع فيما يؤدّيه ، وأن يسأل

(١) فهو هذا المعنى في «جمع الجوامع» للسبكي (١١٢/٢) بشرح المحلى .

(٢) هو القاضي محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة أبو عبد الله بدر الدين

الحوي الدمشقي المصري ، له «مختصر في أصول الحديث» ، فرغ منه سنة ٦٨٧

وله غير ذلك ، وكانت وفاته سنة ٧٣٣ ، كذا في «طبقات الشافعية» لابن شبة

الدمشقي . منه رحمه الله .

(٣) هو الشيخ أحمد بن علي المصري مؤلف «فتح الباري» و «تقريب

التهذيب» و «تهذيب التهذيب» و «لسان الميزان» وغيرها ، المتوفى سنة

٨٥٢ ، لا سنة ٨٥٨ كما ذكره غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا في كتابه

«أمجد العلوم» . منه نور الله ضريحه بالنور الأزهر الى قيام المحشر .

(٤) : (ص ١٣٧) من «لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر» .

(٥) : (ص ١٣٥) .

(٦) : (٤/١) من الطبعة الثالثة .

أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى  
أن يصير العارف - الذي يُزَكِّي نَقْلَةَ الأخبار ويخرجهم -  
جهنماً<sup>(١)</sup> إلا بأدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة  
المذاكرة والسهر واليقظ والفهم مع التقوى والدين المتين  
والانصاف ، والتردد إلى العلماء والاتقان ، وإلا تفعل :

فدَعْ عَنْكَ الكُتَابَةَ لستَ منها

ولو سَوَدَّتْ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

فإن آنستَ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً ، وإلا فلا  
تفعل<sup>(٢)</sup> ، وإن غلب عليك الهوى والعصية لرأي ولذهب ، فبالله  
لا تَتَّعِبْ ، وإن عرفت أنك مَخْلُطٌ مَخْبِطٌ مهملٌ لحدود الله فأرحنا  
منك . انتهى .

وفي « فوائذ الرِّجْمُوتِ »<sup>(٣)</sup> شرح مسلم<sup>(٤)</sup> الثبوت : لا بد  
للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً بأسباب الجرح والتعديل ، وأن يكون

(١) أي نقاداً خبيراً .

(٢) الذي في « تذكرة الحفاظ » من الطبعة الثالثة المطبوعة سنة ١٣٧٥  
المقابلة بنسخة الحرم المكي : ( فلا تَتَّعِبَنَّ ) .

(٣) لبحر العلوم مولانا عبد العلي بن ملا نظام الدين اللكنوي المتوفى  
سنة ١٢٢٥ خمس وعشرين بعد الألف والمئتين . منه رحمه الله .

(٤) : ( ١٥٤ / ٢ ) .



منصفاً ناصحاً ، لا أن يكون متعصباً ومُعجباً بنفسه ؛ فإنه لا اعتداد  
بقول المتعصب ، كما قدح الدارقطني<sup>(١)</sup> في الامام الهُمام أبي حنيفة  
رضي الله عنه بأنه ضئيف في الحديث . وأي شناعة فوق هذا ؛  
فإنه إمامٌ ورعٌ نقيٌ خائفٌ من الله ، وله كرامات شهيرة ،  
فبأي شيء تطرَّق إليه الضعف ؛ ! .

فتارة يقولون : إنه كان مشتغلاً بالفقه . انظر بالانصاف أي  
قبح فيما قالوا ؛ ! بل الفقيه أولى بأن يؤخذ الحديث منه<sup>(٢)</sup> .

وتارة يقولون : إنه لم يلاق أئمة الحديث إنما أخذ ما أخذ  
من حماد . وهذا أيضاً باطل ، فإنه روى عن كثير من الأئمة  
كالامام محمد الباقر والأعمش وغيرها . مع أن حماداً كان وعاء  
للعلم ، فالأخذُ منه أغناه عن الأخذ عن غيره . وهذا أيضاً آيةٌ على  
ورعه وكمال تقواه وعلمه ، فإنه لم يُكثر الاساتذة لثلاث أكثر  
الحقوق فيخاف عجزه عن إيفائها .

وتارة يقولون : إنه كان من أصحاب القياس والرأي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر مصداق هذا في الباب الذي عقده الامام ابن أبي حاتم الرازي  
في كتابه « الجرح والتعديل » : ( ١ / ٢٤ - ٢٧ ) .

(٢) قال شيخنا الامام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى : « ورودت في  
الرأي آثار تدمه ، وآثار تقدمه ، والمذموم : هو الرأي عن هوى » =



= والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص ، على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم ، برودة النظر إلى نظيره في الكتاب والسنة . وقد خرج الخطيب غالب تلك الآثار في « الفقيه والمتفقه » وكذا ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » مع بيان موارد تلك الآثار . والقول المحتم في ذلك : إن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم تجروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق ، أعني استنباط حكم النازلة من النص ، وهذا من الاجماع التي لا سبيل إلى إنكارها . . . .  
فالرأي بهذا المعنى وصف ممدوح يوصف به كل فقيه ، ينبيء عن دقة الفهم وكمال الغوص ، ولذلك تجد ابن قتيبة يذكر في كتاب « المعارف » الفقهاء بعنوان ( أصحاب الرأي ) ويعد فيهم الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك ابن أنس رضي الله عنهم . وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الحنفي يذكر أصحاب مالك في كتاب « قضاة قرطبة » باسم أصحاب الرأي ، وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد الفريسي في كتاب « تاريخ علماء الاندلس » . وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي في شرحه على « الموطأ » : ( ٣٠٠ / ٧ ) والحافظ ابن عبد البر أيضاً - حتى إنه حينما شرح كتاب الموطأ سمّاه : « الاستدكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار » -

وهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة ( في ذم الرأي عن هوى ) في فقه الفقهاء وفي ردّهم التوازل - التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر - إلى المنصوص في كتاب الله وسنة رسوله : « إنما هو هوى بشع تنبذه حجب الشرع » . وأما تخصيص الحنفية بهذا الاسم فلا يصح إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط ، فالفقه حينما كان يصحبه الرأي ، سواء كان في المدينة أو في العراق . وطوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد بما لاح لهم من الدليل ، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب والسنة والاجماع والقياس ، ولا يقتصرون على واحد منها . . . قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح « مختصر الروضة » في أصول الحنابلة : « واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي ، فيتناول جميع علماء الاسلام ، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي ، ولو بتعقيق =



وكان لا يعمل بالحديث<sup>(١)</sup> ، حتى وضع أبو بكر بن أبي شيبة

= المناط وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته ، وأما بحسب العَلَمِيَّة فهو في عرف السلف من الرواة بعد محنة خلق القرآن : عَلمٌ على أهل العراق ، وهم أهل الكوفة أبو حنيفة ومن تابعه منهم ... وبالعَـ بِعضُهم في التشيع عليه ... وإني والله لا أرى إلا عصته بما قالوه ، وتنزيهه عما إليه نسبوه ، وجملة القول فيه : أنه قطعاً لم يخالف السنة عناداً ، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً ، بحجج واضحة ، ودلائل صالحة لا تحصى ، وحججه بين أيدي الناس موجودة ، وقل أن ينتصف منها مخالفوه ، وله بتقدير الخطأ أجر ، وبتقدير الإصابتة أجران ، والطاعنون عليه إما حسّاد ، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه والثناء عليه ، ذكره أبو الورد من أصعابنا في كتاب « أصول الدين » . انتهى مختصراً من مقدمة « نصب الراية » : ( ص ٢٠ - ٢١ ) . وانظرها لزماً ففيها من الفوائد والتحقيقات النادرة ما لا تجده في كتاب آخر .

(١) مثل هذه الدعوى الباطلة : دعوى ابن عدي أن الإمام أبا حنيفة لم يرو إلا ثلاثاً حديث ، ودعوى ابن خلدون في « مقدمته » إذ قال فيها عن أبي حنيفة : « يقال إنه بلغنا بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها إلى خمسين » . كما في النسخة المخطوطة المحفوظة في الآستانة ، وقد صححها المؤلف بخط يده ، وتوجد نسخة مصورة عنها بدار الكتب المصرية . وجاء في المقدمة المطبوعة بمطبعة بولاق ( ص ٢١٧ ) وغيرها من الطبعات : « ويقال : بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها » !!

في حين أن مسانيد أبي حنيفة تزيد على سبعة عشر مسنداً ، كما في « تأنيب الخطيب » شيخنا الكوثري ( ص ١٥٦ ) وغيره . وقد استوفى المؤلف الإمام الكوثري رحمه الله تعالى بإبطال دعوى ابن خلدون في مقدمة كتابه « عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية » أفضل استيفاء فانظره ( ٣٤/١ - ٣٧ ) . وانظر معه لزماً ما علقه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى على شروط الأئمة الخمسة ، للعازمي ( ص ٥٠ ) .



في كتابه <sup>(١)</sup> باباً للرد عليه، ترجمه: (باب الرد على أبي حنيفة <sup>(٢)</sup>)

(١) المعروف بـ «المصنف» . والباب المشار إليه هو في آخره .  
(٢) سعى بعض الخانقين على مذهب الامام أبي حنيفة بنشر هذا الباب خاصة من «مصنف ابن أبي شيبة» ، وطُبع في الهند بقصد التهويل على علماء المذهب الحنفي هناك ، إذ المذهب الحنفي مذهب جمهور المسلمين في تلك البلاد الواسعة .

فنهض شيخنا العلامة المحقق الحجة الامام الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل شيخ الاسلام في الدولة العثمانية رحمه الله تعالى وألف شرحاً حافلاً لتلك المسائل التي أوردها ابن أبي شيبة ، وهي (١٢٥) مسألة من أمهات المسائل الاجتهادية ، ادعى ابن شيبة مخالفة أبي حنيفة فيها لأحاديث صحيحة ، فأورد شيخنا أدلة الامام أبي حنيفة ، وبين فيه من وافق أبا حنيفة عليها من الأئمة الأعلام ، واستوفى الكلام على كل مسألة منها في كتاب بلغ «قرابة ثلاثمائة صفحة سماه «النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» . وطُبع هذا الكتاب الحافل الجليل في مصر سنة ١٣٦٥ .

وكان هذا الكتاب بحق مفخرة من مفاخر العلم ، لما حواه من الملاحظات البارة على طريقة المحدثين الفقهاء النقاد حتى قال فيه وفي كتابه الآخر «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» شيخنا آخر شيوخ الاسلام في الدولة العثمانية الشيخ مصطفى صبري رحمه الله تعالى في كتابه «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» : (٣ / ٣٩٣) :  
«هما الكتابان الجديران بأن تباهي بهما معاهد الفاتح بدار الخلافة السابقة معاهد الأزهر بمصر الأخيرة ، حيث كان مؤلف هذين الكتابين الجليلين خريج معاهد الآستانة ثم مدرّس طبقات الفقهاء والمحدثين بها ، إلى أن ألغى مصطفى كمال تلك المعاهد !! وهاجر المؤلف إلى مصر» .



وهذا أيضاً من التعصب كيف وقد قبِلَ المراسيل <sup>(١)</sup> ،

وقال : ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين ، وما جاء عن أصحابه فلا أنركه ، ولم يخصص بالقياس عام خبر الواحد - فضلاً عن عام الكتاب - ولم يعمل بالاخالة والمصالح المرسلة .

والمعجب أنهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام الشافعي رحمه الله وقد قال في أقوال الصحابة : كيف أتمسك بقول

---

(١) قال ابن القيم الحنبلي في « إعلام الموقعين » : ( ٧٧/١ ) : « وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه ، كما قدم حديث القهقهة - مع ضعفه - على القياس والرأي ، وقدم حديث الوضوء بنبذ القمر في السفر - مع ضعفه - على الرأي والقياس ، ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم ، والحديث فيه ضعيف ، وشرط في إقامة الجمعة المصرا ، والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار ، لا آثار فيها غير مرفوعة . فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قوله وقول الامام أحمد » .

وقال ابن حزم : « جميع أصحاب أبي حنيفة يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي » . كما نقله الذهبي في الجزء الذي ألفه في « مناقب الامام أبي حنيفة » : ( ص ٢١ ) ، وطبع بمصر سنة ١٣٦٧ مع جزئه أيضاً في مناقب الامام أبي يوسف والامام محمد بن الحسن رحمهم الله تعالى .

من لو كنتُ في عصره لحاججته ، وردَّ المراسيل ، وخصَّصَ  
عامَّ الكتاب بالقياس ، وعَمِلَ بالاخالة<sup>(١)</sup> .

وهل هذا إلا بهتٌ من هؤلاء الطاعنين .

والحقُّ أن الأقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الامام  
الهائم ، كلها صدرت من التعصب ، لا تستحق أن يلتفتَ إليها ،  
ولا ينطفئ نورُ الله بأفواههم ، فاحفظ وتثبت . انتهى .

(١) بالحاء المعجمة مع كسر الهزرة ، كما جاءت في الأصلين وفي  
« فوائد الرحوت شرح مسلم الثبوت » المنقول عنه ، في الطبعة الهندية ، وهي  
الصواب . ووقعت في « فوائد الرحوت » في طبعة بولاق ( ١٥٤ / ٢ )  
وفي « الاحكام في أصول الأحكام » للآمدي ( ٣٨٧ / ٣ ) و ( ٥ / ٤ ) :  
( الاخالة ) أي بالحاء المهملة ، وهو تحريف !!

و ( الاخالة ) : مسلك من مسالك العلة ، التي ذكرها الأصوليون في  
مباحث أصول الفقه ، لا يقول به الحنفية ، ويقول به الشافعية . وقال  
الشوكاني في « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول » : ( ص ١٩٩ ) :  
« المسلك السادس : المناسبة ، ويعبر عنها بالاخالة ، وبالمصلحة ، وبالاستدلال ،  
وبرعاية المقاصد ، ويسمى استخراجها : تخريج المناط . وهي عمدة كتاب  
القياس ومحل غموضه ووضوحه » . وانظر لتفصيل القول والمذهب في قبول  
( الاخالة ) أوردتها من كتب أصول الشافعية : « الاحكام في أصول  
الأحكام » للآمدي ( ٣٨٧ / ٣ - ٤٢٣ ) و « شرح جمع الجوامع للمحلي » ،  
بجانبه البناني ( ١٧٤ / ٢ ) . ومن كتب أصول الحنفية : « التقرير والتحبير  
في شرح كتاب التحرير » لابن أمير الحاج ( ١٥٩ / ٣ ) و « فوائد الرحوت  
شرح مسلم الثبوت » للشيخ محب الله ( ٣٠٠ / ٢ ) .



وفي « تنوير الصحيفة بخناقب الامام أبي حنيفة <sup>(١)</sup> » : لا تغتر بكلام الخطيب ، فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه ، وتحامل عليهم بكل وجه ، وصنف فيه بعضهم <sup>(٢)</sup> : « السهم المصيب في كيد الخطيب » . وأما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب ! وقد عجب سبطه <sup>(٣)</sup> منه حيث قال

(١) للشيخ العلامة المتقن الفقيه يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة ٩٠٩ في مجلد كبير .

(٢) هو الملك المعظم أبو المظفر عيسى ابن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب الحنفي ، المولود سنة ٥٧٨ المتوفى سنة ٦٢٤ . و كتابه هذا طبع بمصر سنة ١٣٥١ في نحو مئتي صفحة . وقد صنف في الرد على الخطيب سوى الملك المعظم غير واحد من العلماء ، منهم ابن الجوزي ، وسماء : « السهم المصيب في الرد على الخطيب » ، وسبط ابن الجوزي وسماء : « الانتصار لامام أئمة الأمصار » في مجلدين كبيرين ، وأبو المؤيد الخوارزمي في مقدمة كتابه « جامع مسانيد الامام الأعظم » : ( ١ / ٣٨ - ٦٩ ) ، والسيوطي وسماء : « السهم المصيب في نحر الخطيب » ، وشيخنا الأستاذ الامام محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى ، وسماء : « تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب » ، وهو كتاب كبير جامع واف نحو مئتي صفحة من القطع الكبير طبع بمصر سنة ١٣٦١ ، وقد تقدمت كلمة شيخ الاسلام مصطفى صبري رحمه الله تعالى في الثناء عليه ( ص ٢٢ ) .

(٣) هو المحدث الفقيه المؤرخ أبو المظفر جمال الدين يوسف بن فرغل بن عبد الله البغدادي سبط ابن الجوزي ، ولد سنة ٥٨١ وتوفي سنة ٦٥٩ ، ومن مؤلفاته : « الانتصار لامام أئمة الأمصار » في مجلدين كبيرين كما سبقت الإشارة اليه ، و « الانتصار والتوجيه للمذهب الصحيح » وقد طبع هذا بمصر سنة ١٣٦٠ ، وكلامهما في الدفاع عن أبي حنيفة ومذهبه .

في «مرآة الزمان» : وليس العَجَب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء ، وإنما العَجَب من الجَدِّ كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم <sup>(١)</sup> ! انتهى .

قلت : الحاصل أنه إذا علم بالقرائن المقالة أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه <sup>(٢)</sup> لا يُقبل منه ذلك الجرح ، وإن عُلِمَ أنه ذو تعصب على <sup>(٣)</sup> جمع من الأكابر ارتفع الأمان عن جرحه ، وعدُّ من أصحاب القَرَح . وسيأتي لهذا مزيد بسطٍ في «المرصد الرابع» <sup>(٤)</sup> «إن شاء الله ، فانتظروه مفتشاً .

---

(١) نقل الشيخ ابن عابدين في حاشيته «رد المحتار» : ( ١ / ٣٧ ) هذا النص عن ابن عبد الهادي ، وفيه زيادة على ما هنا هي : « قال - أي ابن عبد الهادي - ومن المتعصبين على أبي حنيفة : الدارقطني وأبو تميم ، فإنه لم يذكره في «الحلية» ، وذكر من دونه في العلم والزهد ! » .

(٢) وقع في الأصلين : (ب) . فعدلتها الى ( عليه ) .

(٣) وقع في الأصلين : ( يجمع ) . فعدلتها .

(٤) في «الابحار» الخامس والعشرين .



## المصباح الأول

فما يُقبل من الجرح والتعديل وما لا يُقبل منها  
وتفصيل المفسر والمبهم فيها

اعلم أن التعديل - وكذا الجرح - قد يكون مفسراً وقد يكون مبهماً ، فالأول ما يذكّر فيه المعدّل أو الجارحُ السبب ، والثاني ما لا يُبيّن السبب فيه .

واختلفوا - بعد ما اتفقوا على قبول الجرح والتعديل المفسرين بشرطها المذكورة في موضعه ، وقد مرّ ذكر<sup>(١)</sup> بعضها وسيأتي ذكر<sup>(٢)</sup> بعضها - في قبول الجرح المبهم والتعديل المبهم على أقوال :

الأول : أنه يُقبل التعديل من غير ذكر سببه ، لأن أسبابه كثيرة فيثقل ذكرها ، فإن ذلك يُحوج المعدّل إلى أن يقول :  
( ليس<sup>(٣)</sup> يفعل كذا ولا كذا ) ويَعُدُّ ما يجب تركه ، و ( يفعل كذا )

(١) في الإيقاظ ، الثالث ( ص ١٦ - ٢٦ ) .

(٢) في الإيقاظ ، التاسع عشر و الإيقاظ ، الخامس والعشرين .

(٣) هكذا جاءت عبارة الخطيب في « الكفاية » : ( ص ١٠٠ ) .

وعبارة ابن الصلاح في « مقدمته » : ( ص ١١٧ ) : ( لم يفعل كذا ) والمعنى متقارب .

كذا وكذا) فيعدُّ ما يجب عليه فعله .

وأما الجرح فانه لا يُقبلُ إلا مفسراً مبيناً<sup>(١)</sup> سبب الجرح لأن الجرح يحصل بأمر واحد ، فلا يشق ذكره ، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيُطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً ، وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قاذح أم لا . وأمثله كثيرة ذكرها الخطيب<sup>(٢)</sup> البغدادي في « الكفاية »<sup>(٣)</sup> .

فمنها : أنه قيل لشعبة : لم تركتَ حديثَ فلان ؟ قال رأيته يركض على بردون<sup>(٤)</sup> فتركته . ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه .

ومنها : أنه أتى شعبةُ المهال بن عمرو فسمع صوتاً — أي صوت الطنبور من بيته ، أو صوت القراءة بالحنان —

(١) في الأصلين : (مبين السبب الجرح) . وهو سبق قلم من الناصح .  
(٢) أغفل المؤلف هنا ترجمة الخطيب خلافاً لعاده في ترجمة من ينقل عن كتبهم مباشرة ، وذلك لأنه أشار الى كتابه إشارة ولم يلتزم نقل النصوص منه ، ثم ترجم للخطيب في « الإيقاظ » الثالث عشر عندما نقل عن كتابه نقلاً مباشراً ، فتنظر ترجمته هناك .

(٣) : ( ص ١١٠ - ١١٤ ) .

(٤) البردون : البغل .



فتركه <sup>(١)</sup> .

ومنها : أنه سُئل الحكم بن عتيبة : لم لم ترو عن زاذان ؟  
قال : كان كثير الكلام <sup>(٢)</sup> .

ومنها : أنه رأى جرير <sup>(٣)</sup> صمّاك بن حرب يقول قائماً  
فتركه <sup>(٤)</sup> .

ومنها : أن القائلين بكون العمل جزءاً من الإيمان كانوا  
يطلقون على من أنكر ذلك - وهم أهل الكوفة غالباً - الأرجاء <sup>(٥)</sup> ،

(١) في « الكفاية » : ( ص ١١٢ ) : « فسمعت فيه صوت الطنبور  
فرجعت ، قلت - القائل وهب بن جرير تلميذ شعبة - : فهل سألت ؟ عسى  
أن لا يعلم هو ؟ » . وقال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٢٨ ) :  
« قال شيخنا - أي ابن حجر - : وهذا اعتراض صحيح ، فإن هذا لا يوجب  
قدحاً في المنال » .

(٢) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٢٨ ) : « لعله استند إلى  
ما يروى عنه عليه السلام أنه قال : « من كثر كلامه كثرت سقطه ، ومن كثرت سقطه  
كثرت ذنوبه » ، ومن كثرت ذنوبه فالنار أولى به » . انتهى . والحديث  
رواه الطبراني في « الأوسط » ، وسنده ضعيف . انظر « فيض القدير »  
للصاوي ( ٦ / ٢١٣ ) .

(٣) هو جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي .

(٤) قال السخاوي : « ولعله كان بحيث يرى الناس عورته » .

(٥) قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه « تأنيب  
الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب » : ( ص ٤٤ - ٤٥ ) :

= « كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، ويرمون بالارجاء من يرى الإيمان : العقد والكلمة . مع أنه الحق الصراح بالنظر الى حجاج الشرع ، قال الله تعالى : « ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » ، وقال النبي ﷺ : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره » ، أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب وعليه جمهور أهل السنة .

وهؤلاء الصالحون باعتماد ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يعدّون خلاف اعتقادهم هذا بدعةً وخرقةً ، لأن الإخلال بعمل من الأعمال - وهو ركن الإيمان في نظرهم - يكون إخلالاً بالإيمان ، فيكون من أجل عمله خارجاً من الإيمان إما داخلًا في الكفر كما يقوله الخوارج ، وإما غير داخل فيه بل في منزلة بين المنزلتين : الكفر والإيمان ، كما هو مذهب المعتزلة .

وهم - أي أولئك الناس الصالحون - من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين ، فإذا تبرؤوا أيضاً بما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقى أئمة هذا الشأن ، يبقى كلامهم متافئاً غير مفهوم ، وأما إذا عدّوا العمل من كمال الإيمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتنازع ، لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدّون العمل من كمال الإيمان فعسب ، بل يعدّونه ركناً منه أصلياً ، ونتيجة ذلك كما ترى !

ومن الغريب أن بعض من يعدّونه من أمراء المؤمنين في الحديث ينبجس قائلًا : إني لم أخرج في كتابي عن لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه ، وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص : غير ثابت عند النقاد . ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشمال واليمين . فإذا بعد ظهور الحجة ووضوح المسألة على من يرى إرجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للإيمان ؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة



ويتركون الرواية عنهم ، وكانوا لا يقبلون شهادتهم . وهذا ليس  
بمخرج موجب لتركهم .

ومنها : أن كثيراً منهم يُطلق على أبي حنيفة وغيره من  
أهل الكوفة ( أصحاب الرأي ) ولا ياتفتون إلى رواياتهم <sup>(١)</sup> ، وهو  
أمرٌ باطلٌ عند غيرهم . ونظائره كثيرة .

---

= الذين يستنكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة ، فلوجاء العمل من  
أن يكون من أركان الإيمان الأصلية : هو السنة .

---

وأما الأرجاء الذي يعد بدعة فهو قول من يقول : لا تضر مع  
الإيمان معصية . وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذئب من دم  
يوسف عليه السلام . ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة للزم  
إكفار جماهير المسلمين غير المعصومين ، لاخلالهم بعمل من الأعمال في وقت  
من الأوقات ، وفي ذلك للطامة الكبرى .

وبعد هذا البيان الشافي الذي أفاده شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى  
بتجلى لك واضعاً ما قاله الامام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في رسالته الى  
عثمان البتّي ، عالم أهل البصرة ، وقد كتب الى أبي حنيفة : أنه بلغه أنه من  
المرجئة ، فكتب اليه أبو حنيفة : « وأما ما ذكرت من اسم المرجئة ، فما  
ذنب قوم تكلموا بعدل ومقام أهل البدع بهذا الاسم ؟ ولكنهم أهل العدل  
وأهل السنة ، وإنما هذا اسمٌ ممتاخم به أهلُ شأن » . كما في ( ص ٣٧ - ٣٨ )  
من الرسالة المذكورة . وسيأتي المؤلف توسعاً طويلاً جداً في بيان الأرجاء  
والمرجئة في « الأبقاظ » الثاني والعشرين من هذا الكتاب ، ولكن كلام  
شيخنا هذا يقع منه موقع التاج من الحلية ، رحمها الله تعالى وإياها .

(١) أطلق هذا اللقب على علماء الكوفة وفقهائهم من قبل أناسٍ من رواة



الحديث ، كان 'جل' علمهم أن يخدموا ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومون فهم ما وراء ذلك من استنباط دقائق المعاني وجليل الاستنباط ، وكان هؤلاء الرواة يضيّقون صدراً من كل من أعمل عقله في فهم النص وتحقيق العلة والمناط ، وأخذ يبحث في غير ما يبدو لأمثالهم من ظاهري الحديث ، ويروونه قد خرج عن الجادة ، وترك الحديث إلى الرأي ، فهو بهذا - في زعمهم - مذموم منبوذ الرواية ، وقد جرحوا بهذا اللقب طوائف من الرواة الفقهاء الأثبات ، كما تراءى في كثير من تراجم رجال الحديث ، في حين أن هؤلاء الفقهاء المحدثين يستحقون كل تقدير واجلال ، ولا يصح أن يكون هذا مدعاة نقص لهم أو طعن فيهم . قال الشهاب ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في « الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان » : ( ص ٢٩ ) : « اعلم أنه يتعين عليك أن لا تقم من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه ( إنهم أصحاب الرأي ) أن مرادهم بذلك تنقيصهم ، ولا نسبتهم إلى أنهم يقدّمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ، ولا على أقوال أصحابه ، لأنهم براء من ذلك » . ثم ذكر ما اختطه أبو حنيفة وأصحابه في الفقه ، من الأخذ بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله ، ثم بأقوال الصحابة .

وقال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة « نصب الرواية » : ( ص ٢٢ ) : « ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين ، يقتصرون أبا حنيفة وأصحابه بالوقية من بين الفقهاء ، وذلك حيث لا ينتهون إلى العمل القاذحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه ، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء الحكم من الدليل ، لدقة مداركهم ، وجهود قرائع النقلة ، فيطمعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وهذا التبرؤ منهم لا يؤدي سوى أنفسهم » . وقال رحمه الله تعالى في تعليقه على كتاب الذهبي المسمى « بيان زغل العلم والطلب » : ( ص ١٥ ) : « ودقة مدارك الفقهاء قد تخفى على الرواة فيتسرعون في الحكم ، فيحتاج هذا الموضوع - أي الحكم بأن فلاناً ترك



القول الثاني : عكسُ القول الأول ، وهو أنه يجب بيانُ سببِ العدالة ، ولا يجبُ بيانُ أسباب الجرح . لأن أسباب العدالة يكثر التصنعُ فيها فيجبُ<sup>(١)</sup> بيانها ، بخلاف أسباب الجرح .

القول الثالث : أنه لا بد من ذكرِ سببِ الجرح والعدالة كليهما .

القول الرابع : عكسُهُ ، وهو أنه : لا يجب بيانُ سببِ

= الحديث أو الأثر - إلى الاتقان في علم الخلاف والجدل وأصول الفقه ، مع التوسع في أحاديث الأحكام وظلها ، وآيات الأحكام وتفسيرها ، واختلاف الأئمة في شروط قبول الأخبار ووجوه الترجيح ونحوها ، والراجل في جملة ذلك لا يحقُّ له أن يعدو طوره .

ومما يحسن إيرادَه في هذا المقام ما رأيتُه في رسالة الشيخ علي القاري المسماة « أدلة معتقد أبي حنيفة الإمام » ، في أبوي الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتأليفه لها مضمور في زاخر حسناته إن شاء الله : ( ص ٤٢ ) : « قال الأقدمون : المحدثُ بلا فقه كعطارد غير طيب ، فالأدوية حاصلة في دكانه ولا يدري لماذا تصلح ، والفقيه بلا حديث كطبيب ليس بعطار ، يعرف ما تصلح له الأدوية ، إلا أنها ليست عنده » .

(١) ومن الحجة لهم في ذلك ما ساقه الخطيب في « الكفاية » : ( ص ٩٩ ) بسنده إلى يعقوب القسوي أنه قال في « تاريخه » : « سمعت إنساناً يقول لأحمد بن يونس : عبدُ الله العمري ضعيف ؟ قال : إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه ، ولو رأيت لحية وخضابه وهيئتُه أعرفت أنه ثقة . قال الخطيب فاحتج أحمد بن يونس على أن عبد الله العمري ثقة بما ليس بعجة ، لأنُ حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح » .

كلٍ منهما ، إذا كان الجرحُ والمعدّلُ عارفاً بصيراً بأسبابهما .  
وقد اكتفى ابنُ <sup>(١)</sup> الصلاح في « مقدمته <sup>(٢)</sup> » على <sup>(٣)</sup> القول  
الأول من هذه الأقوال ، وقال : ذكر الخطيب <sup>(٤)</sup> الحافظ أنه  
مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم ،  
ولذلك احتجَّ البخاري بجماعةٍ سبقَ من غيره الجرحُ فيهم ،  
كمكرمة مولى ابن عباس ، وكاسماعيل بن أبي أويس ، وطاصم بن  
علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم . واحتجَّ مسلم بسويد بن سعيد ،  
وجماعةٍ اشتهر الطعنُ فيهم . وهكذا فعل أبو دواد السجستاني .  
وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا قُترِ  
سببه . انتهى .

(١) هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن  
الشَّهْرَزُورِيّ الأصل الموصلِيّ الدمشقي ، له « المقدمة » المشهورة في أصول  
الحديث تلقاها الناس بالقبول ، وله « طبقات الشافعية » ، و « قطعة » من « شرح  
صحيح مسلم » ، وغير ذلك . كانت ولادته بشَهْر زور سنة ٥٧٧ هـ ، ووفاته  
بدمشق سنة ٦٤٣ هـ . كذا في « الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل » .  
منه رحمه الله تعالى .

(٢) : ( ص ١١٧ ) من طبعة حلب التي طبعها شيخنا العلامة الأستاذ  
محمد راغب الطباخ رحمه الله تعالى .

(٣) يريد : اقتصر على القول الأول ، ولذا عداه بحرف ( على ) .

(٤) في « الكفاية » : ( ص ١٠٨ - ١٠٩ ) .



وقال الزين العراقي <sup>(١)</sup> في « شرح ألفيته » <sup>(٢)</sup> .

في القول الأول : إنه الصحيح المشهور . انتهى .

وفي <sup>(٣)</sup> القول الثاني : حكاه صاحب « المحصول » وغيره ،  
ونقله إمام الحرمين في « البرهان » والنزالي في « المنحول » تبعاً له  
عن القاضي أبي بكر <sup>(٤)</sup> . والظاهر أنه وهمٌ منها ، والمعروف  
عنه <sup>(٥)</sup> أنه لا يجب ذكر أسبابهما . انتهى .

وفي القول الثالث : حكاه الخطيب والأصوليون . انتهى .

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقي  
المصري ، المتوفى سنة ٨٠٦ ، لا سنة ٨٠٥ ، كما ذكره غير ملتزم الصفة  
من أفاضل عصرنا في « إتحاف النبلاء » . وترجمته مبسطة في « الضوء اللامع »  
للسخاوي وغيره . منه رحمه الله .

(٢) : ( ١ / ٣٠٠ ) من طبعة فاس المطبوعة سنة ١٣٥٤ في ثلاثة أجزاء  
كبيرة ، ومعها « شرح الألفية » نفسها للقاضي زكريا .

(٣) أي وقال الزين العراقي في القول الثاني وكذلك في القول الثالث  
والقول الرابع . وهذه الأقوال الثلاثة التي نقلها المؤلف عن العراقي هي في  
« شرح ألفيته » : ( ١ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ) .

(٤) هو القاضي أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب ، شيخ علماء الكلام  
في عصره ، الأصولي النظار المتوفى سنة ٤٠٣ .

(٥) في الأصل : ( منه ) ، والتصحيح عن « شرح الألفية » .

وفي القول الرابع : هو اختيارُ القاضي أبي بكر ، ونقله  
عن الجمهور فقال : قال الجمهورُ من أهل العلم : إذا جرحَ مَنْ لا  
يَعْرِفُ الجرحَ يجبُ الكشفُ عن ذلك ، ولم يوجبوا ذلك على أهل  
العلم بهذا الشأن . قال : والذي يَقْوَى <sup>(١)</sup> عندنا تركُ الكشف  
عن ذلك إذا كان الجارحُ عالماً ، كما لا يجب استفسارُ المعدِّلِ عما به  
صار عنده المزكَّى عدلاً ، إلى آخر كلامه . ومن حكاه عن القاضي  
أبي بكر : الفزاليُّ في « المستصفي » ، خلافَ ما حكاه عنه في  
« المنحول » . وما ذكرَ عنه في « المستصفي » : هو الذي حكاه  
صاحبُ « المحصول » والآمديُّ ، وهو المعروف عن القاضي كما  
رواه الخطيب في « الكفاية » . انتهى .

واكتفى النووي أيضاً في « التقریب <sup>(٢)</sup> » على الأول وقال :  
هو الصحيح . انتهى .

وقال السيوطي في شرحه « التدريب <sup>(٣)</sup> » : ومقابلُ الصحيح  
أقوال . ثم ذكر الأقوال الثلاثة السابقة .

(١) هكذا في الأصلين . ووقع في « شرح الألفية » : ( والذي يقوي  
ذلك عندنا تركُ الكشف ... ) . والصوابُ ما جاء هنا .

(٢) : (ص ٢٠٢) بشرح « التدريب » للسيوطي من طبعة الشيخ المنكافي .

(٣) : (ص ٢٠٣) .



وقال في القول الثاني : نَقَلَهُ إمام الحرمين والغزالي والرازي  
في « المحصول » . انتهى .

وفي القول الثالث : حكاها الخطيب والأصوليون . انتهى .  
وفي القول الرابع : هذا اختيارُ القاضي أبي بكر ونَقَلَهُ  
عن الجمهور ، واختاره الغزالي والرازي والخطيب وصححه أبو الفضل  
العراقي والبلقيني في « محاسن الاصطلاح » . انتهى .

وقال البدر بن جماعة في « مختصره » عند ذكر القول الأول :  
هذا هو الصحيح المختار فيهما ، وبه قال الشافعي . انتهى .  
وقال الطيبي<sup>(١)</sup> في « خلاصته » في حق القول الأول : على  
الصحيح المشهور . انتهى .

وفي « إمعان<sup>(٢)</sup> النظر بشرح شرح نخبة الفكر » : أكثرُ

(١) بكر الطاء المهمة مؤلف شرح المشكاة المسمى بـ « الكاشف عن  
حقائق الدين » : الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي المتوفى سنة ٧٤٣ في شعبان  
كذا في « الدرر الكامنة » في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر . وذكر السيوطي  
في « بغية الوعاة » أن اسمه الحسن . منه رحمه الله .

(٢) للفاضل أكرم بن عبد الرحمن السندي ، وشرحه هذا أحسن شروح  
شرح النخبة . منه رحمه الله .

قال عبد الفتاح : قد رأيت هذا الشرح العظيم في رحلتي إلى الهند  
والباكستان سنة ١٣٨٢ في مكتبة الشيخ محب الله شاه صاحب العلم السادس =

الحفاظ على قبول التعديل بلا سبب ، وعدم قبول الجرح إلا بذكر السبب . انتهى .

وفي « شرح »<sup>(١)</sup> شرح النخبة « لعلّ القاري »<sup>(٢)</sup> : التجريح لا يقبل ما لم يُبَيَّن وجهه ، بخلاف التعديل فإنه يكفي فيه أن يقول : عدل أو ثقة مثلاً . انتهى .

وفي « شرح »<sup>(٣)</sup> الامام بأحاديث الأحكام « لابن دقيق

= حفظه الله تعالى في قرية بيو جنده التابعة لحيدر آباد للسند ، وهو شرح واسع جداً يبلغ ٣٥٠ صفحة من القطع الكبير ، ورقه ١٣ في علم أصول الحديث . وكفى له مدحاً قول المؤلف الكندي عنه هنا : « أحسن شروح شرح النخبة » وفي النسخة التي رأيته أوراق بيض متتابعة للأصل المنقول عنه . وهذه المكتبة أحفل المكاتب الخاصة المخطوطة التي رأيته في الهند والباكستان فيها كتب في غاية النفاة والندرة من كتب الحديث وعلومه . ألفت فيها يومين كانا من أطيب أيام العمر ، جزى الله مؤسسها وصاحبها أطيب الجزاء والثمرة .

(١) : ( ص ١٢٢ ) .

(٢) هو مؤلف « المرقاة شرح المشكاة » وغيره ، ملاّ علي بن سلطان محمد ، وقيل : محمد سلطان المروزي ، التوفي بمكة سنة ١٠١٤ ، لاسنة ١٠١٦ ولا سنة ١٠٤٤ ولا سنة ١٠١٠ ، كما يوجد في رسائل غير ملتزم الصحة من أفاضل عصره . وقد ذكرنا ترجمته في مقدمة « التعليق المجدد على موطأ محمد » ، وغيره . منه رحمه الله .

(٣) هو المسمى بـ « الامام في شرح الامام » . وهو « الامام »

كلامها لابن دقيق العيد رحمه الله تعالى .



العيد<sup>(١)</sup> : بعد أن يوثق الراوي من جهة المزكين قد يكون الجرح مبهما فيه غير مفسر ، ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يُقبل الجرح إلا مفسراً . انتهى .

وفي شرح<sup>(٢)</sup> « صحيح مسلم » للنووي : لا يُقبل الجرح إلا مفسراً مبين السبب . انتهى .

وفي « كشف الأسرار »<sup>(٣)</sup> شرح<sup>(٤)</sup> أصول البزْدَوِي : أما الطعن من أئمة الحديث فلا يُقبل مجملًا — أي مبهماً — بأن يقول :

(١) هو شيخ الاسلام مجدد المائة السابعة ، لقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القُوصي المصري المالكي ، علقم مذهب المالكية والشافعية كان علامة عارفاً بالحديث وفنونه . بَسَطَ السبكي ترجمته في « الطبقات » ، وابن كثير في « طبقاته » ، وابن شُهْبَة في « طبقاته » ، والسيوطي في « حسن المحاضرة » . وكانت ولادته سنة ٦٢٥ ، ووفاته سنة ٧٠٢ . وذكر الزُّرْقَانِي في شرح « المواهب اللدنية » : قال السخاوي : ابن دقيق العيد : لُقِّبَ به جدُّه وَهَّبٌ لخروجه يوماً من ( قُوص ) وعليه طيلسان أبيض وثوبٌ أبيض ، فقال بَزْدَوِي : كأن قماش هذا يشبه دقيق العيد — يعني في البياض — فلزمه ذلك اللقب . منه رحمه الله .

(٢) جاء نحو هذه العبارة للنووي في مقدمته لـ « شرح صحيح مسلم » : ( ٢٥ / ١ ) .

(٣) : ( ٦٨ / ٣ ) .

(٤) للعلامة عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري مؤلف « التحقيق شرح المنتخب الحسامي » ، وغيره ، المتوفى سنة ٧٣٠ . والبسط في ترجمته يطلب من « الفوائد البية » . منه رحمه الله .

هذا الحديث غير ثابت ، أو منكر ، أو فلان : متروك الحديث ،  
أو ذاهب الحديث ، أو مجروح ، أو ليس يعدل ، من غير أن يذكر  
سبب الطعن ، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين . انتهى .

وفي « تحرير الأصول »<sup>(١)</sup> لابن الهمام<sup>(٢)</sup> : أكثر  
الفقهاء - ومنهم الحنفية - والمحدثين على أنه لا يقبل الجرح إلا  
مبيناً ، لا التعديل ، وقيل : بقلبه<sup>(٣)</sup> ، وقيل : فيها ، وقيل : لا  
فيها . انتهى .

وفي « المنار »<sup>(٤)</sup> وشرحه « فتح الغفار »<sup>(٥)</sup> : الطعن المبهم

(١) : ( ٢٥٨ / ٢ ) .

(٢) هو كمال الدين محمد بن محمد بن همام الدين عبد الواحد السكندري  
السبواكي ، مؤلف « فتح القدير » حاشية الهداية ، وغيره . المتوفى سنة  
٨٦١ . منه رحمه الله .

(٣) أي بعكبه .

(٤) هو لمؤلف « كنز الدقائق » و « المدارك » ، وغيرهما : حافظ الدين  
عبد الله بن أحمد النفي ، المتوفى سنة ٧١٠ . وليطلب البسط في ترجمته من  
« الفوائد » . منه رحمه الله .

(٥) لمؤلف « الأشباه والنظائر » و « البحر الرائق شرح كنز الدقائق »  
وغيرهما ، المتوفى سنة ٩٢٠ . على ما ذكره ابنه في « ديباجة » و « الوسائل  
الزبئية » . أو سنة ٩٦٩ . على ما ذكره النجم الغزي في « الكواكب  
الساوية في أعيان المائة العاشرة » نقلاً عن بعض تلامذته ، وسماء بزين العابدين  
ابن إبراهيم بن نجيم المصري . منه رحمه الله . قال عبد الفتاح : ووقع =



من أئمة الحديث بأن يقول : هذا الحديث غير ثابت ، أو منكر ،  
أو مجروح ، أو راويه متروك الحديث ، أو غير العدل : لا يجرح  
الراوي ، فلا يُقبل إلا إذا وقع مفسراً بما هو جرح متفق  
عليه . انتهى <sup>(١)</sup> .

وفي « شرح مختصر المنار » لابن قُطْلُوبُغَا <sup>(٢)</sup> : لا يُسمع  
الجرح في الراوي إلا مفسراً بما هو قاذح . انتهى .  
وفي « شرح المنار » <sup>(٣)</sup> « لابن الملك » <sup>(٤)</sup> : قال بعض العلماء :

= في الأصلين التاريخ الثاني محرفاً الى سنة ٧٦٩ . وهو سهر من الناسخ .

(١) : ( ١٠٣ / ٢ ) .

(٢) هو قاسم بن قُطْلُوبُغَا زين الدين صاحب التصانيف الكثيرة في  
الفقه والحديث . وقد بَسَطَ في ترجمته تلميذه السخاوي في « الضوء اللامع » ،  
وذكر أن وفاته سنة ٨٧٩ . ولا تلتفت إلى ما وقع في تصانيف غير ملتزم  
الصحة من أفاضل عصره أنه مات سنة ٨٩٩ . منه رحمه الله .

(٣) : ( ص ٦٦٤ ) .

(٤) هو العلامة عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن مَلَك ، مؤلف  
« مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار » ، و « شرح مجمع البحرين » ، وغير  
ذلك . منه رحمه الله . قال عبد الفتاح : لم يذكر المؤلف المكنوي تاريخاً  
وفاته ابن مَلَك ، ولعله لم يقف عليه ، فإنه لم يذكره أيضاً في ترجمته له في  
« الفوائد البهية » : ( ص ١٠٧ ) . وقد جاء في « كشف الظنون » ، عند  
ذكر شرح « المنار » لابن ملك : ( ١٨٢٥ / ٢ ) أنه « توفي سنة ٨٨٥ تقريباً » .  
وجزّأ ابن العماد الحنبلي في « شذرات الذهب » : ( ٣٤٢ / ٧ ) : أنه توفي  
سنة ٨٨٥ . إذ ترجمه في عداد من توفي تلك السنة .

الظمنُ المبهم ما يكون جرحاً ، لأن التعديل المطلق مقبول ، فكذا الجرح . قلنا : أسبابُ التعديل غيرُ منضبطة ، والجرح ليس كذلك . انتهى .

وفي « الامتاع بأحكام السماع »<sup>(١)</sup> : « ومن ذلك قولهم : فلان ضعيف ، ولا يبينون وجه الضعف ، فهو جرح مطلق ، وفيه خلافٌ وتفصيلٌ ذكرناه في الأصول . والأولى أن لا يُقبل من متأخري الحديثين ، لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً . ومن ذلك قولهم : فلان سيء الحفظ ، وليس بالحافظ ، لا يكون جرحاً مطلقاً ، بل ينظر الى حال الحديث والحديث . انتهى .

---

(١) مؤلفه كمال الدين جعفر بن ثعلب الأذقوي الشافعي ، نسبة الى ( أذقو ) بضم الهزة وسكون الدال المهملة وضم الفاء بعدها واو ساكنة ، قرية قريـب مصر ، كان مشاركاً في علوم متعددة أديباً شاعراً ذكياً ، أخذَ عن ابن دقيق العيد وغيره . وألف في حل السماع رسالة سماها بـ « الامتاع » ، أنبأ فيها عن اطلاع كثير ، وكان يميل اليه ميلاً كثيراً ويحضر مجالسه ، وله « الطالع السعيد في تاريخ الصعيد » ، و « البدر السافر في تحفة المسافر » ، وغيره . كانت ولادته في شعبان سنة ٦٨٥ ، وقيل : ٦٧٥ . ووفاته سنة ٧٤٨ ، أو ٧٤٩ . كذا في « طبقات الشافعية » لابن شبة الدمشقي . منه رحمه الله . قال عبد الفتاح : ووقع في الأصلين : ( أذقو بفتح الهزة ) . وهو سبق قلم من المؤلف أو الناسخ ، فقد ضبطه غير واحد بضم الهزة لا غير .



وفي « التحقيق شرح المنتخب الحُسَامِي <sup>(١)</sup> » : « إنَّ طَعَنَ طَعَنًا مَبْهَمًا لَا يُقْبَلُ ، كَمَا لَا يُقْبَلُ فِي الشَّهَادَةِ . وَكَذَا إِذَا كَانَ مَفْسَرًا بِأَمْرٍ مُجْتَهِدٍ فِيهِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مَفْسَرًا بِمَا <sup>(٢)</sup> يُوجِبُ الْجَرَحَ بِالِاتِّفَاقِ وَلَكِنَّ الطَّاعِنَ مَعْرُوفًا بِالتَّعَصُّبِ أَوْ مَتَّهِمًا بِهِ . انْتَهَى .

وفي « التَّبَيِّن <sup>(٣)</sup> شرح المنتخب الحُسَامِي » : « إنَّ كَانَ الْإِنْكَارُ مِنْ أُنْمَةِ الْحَدِيثِ ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ وَالطَّعْنُ مَبْهَمًا ، بَأَن قَال : مَطْعُونٌ أَوْ مَجْرُوحٌ ، أَوْ مَفْسَرًا . فَإِنْ كَانَ مَبْهَمًا فَلَا يَكُونُ مَقْبُولًا . انْتَهَى .

وفي « التَّوَضُّيْح <sup>(٤)</sup> شرح التَّنْقِيح <sup>(٥)</sup> » : « فَإِنْ كَانَ الطَّعْنُ

(١) هو لمؤلف « كشف الأسرار شرح أصول البزدوي » : عبد العزيز البخاري ، وقد مر ذكره ( ص ٣٩ ) . منه رحمه الله .

(٢) لفظة ( بما ) لم تكن في الأصلين ، وكأنها سقطت من النسخ ؟

(٣) هو لمؤلف « غاية البيان » حاشية الهداية : أمير كاتب بن أمير غازي قوام الدين أنقاني ، نسبة إلى ( إِنْقَان ) بكسر الهمزة أو فتحها ، قصة من قصبات فاراب ، المتوفى سنة ٧٥٨ . ولطلب التفصيل في ترجمته من رسالتي « الفوائد البهية في تراجم الخفية » . منه رحمه الله .

(٤) : ( ١٤ / ٢ ) .

(٥) الشرح والمثلن كلاهما لشارح « الوقاية » : صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة المتوفى سنة ٧٤٧ ، أو ٧٤٥ . وقد بسطت الكلام في ترجمته في « الفوائد البهية » ، وفي مقدمة شرحي الكبير المسمى بـ « السعابة

بمَجَلٍّ : لا يُقْبَل ، وإن كان مفسراً ، فإن قُسِّرَ بما هو جرحٌ -  
 شرعاً - متفقٌ عليه والطاعن من أهل النصيحة لا من أهل العداوة  
 والعصية : يكون جرحاً ، وإلا : فلا . انتهى .

وفي « الناية »<sup>(١)</sup> شرح الهداية « في بحث شعر<sup>(٢)</sup> المبتة :  
 الجرحُ المبهم غيرُ مقبول عند الحُذَّاق من الأصوليين .  
 انتهى . وفيه أيضاً في بحث سؤر<sup>(٣)</sup> الكلب نقلاً عن « تجريد  
 القدوري » : الجرحُ المبهم غيرُ معتبر . انتهى .

وفي « مرآة الأصول »<sup>(٤)</sup> شرح<sup>(٥)</sup> مرقة الوصول : إن  
 كان الطاعن من أهل الحديث فجمَلُهُ نحو إن الحديث غيرُ ثابت

= في كشف شرح الوقاية ، وفي مقدمة تعليقاتي المسمى بـ « عمدة الرعاية في  
 حلّ ما في شرح الوقاية » . منه رحمه الله .

(١) هو القاضي بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، مؤلف « عمدة القاري  
 شرح صحيح البخاري » ، وغيره ، المتوفى سنة ٨٥٥ . والبسطُ في « الفوائد » .  
 منه رحمه الله .

(٢) : ( ٢٣٤ / ١ ) .

(٣) : ( ٢٦٦ / ١ ) .

(٤) الشرح والمقن كلاهما لمؤلف « الفرار » ، وشرحه « الدُّرَر » :

محمد بن فراموز الرومي الشهير بـ « لا خسر » ، المتوفى سنة ٨٨٥ . وترجمته  
 مبسوطة في « الفوائد » . منه رحمه الله .

(٥) : ( ٢٢٩ / ٢ ) .



أو مجروح أو متروك أو راويه غير عدل : لا يُقبل ، ومفسرُه  
بما اتفق على كونه جرحاً - شرعاً - والطاعنُ ناصح : جرحٌ ،  
وإلا : فلا . انتهى .

وفي « فتح <sup>(١)</sup> الباقي بشرح <sup>(٢)</sup> ألفية العراقي » عند ذكر  
القول الأول من الأقوال الأربعة : قال ابنُ الصلاح : إنه ظاهر  
مقرر في الفقه وأصوله . وقال الخطيب : إنه الصواب عندنا . انتهى .  
وعند <sup>(٣)</sup> القول الرابع : اختاره القاضي أبو بكر الباقلاني  
ونقله عن الجمهور . ولما كان هذا مخالفاً لما اختاره ابنُ الصلاح من  
كون الجرح المبهم لا يُقبل قال جماعةٌ - منهم التاج السبكي -  
ليس هذا قولاً مستقلاً ، بل تحريراً لحل النزاع ، إذ من لا يكون  
عالمًا بأسبابها لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد ، لأن الحكم على  
الشيء فرعُ تصوره ، أي فالنزاعُ في إطلاق العالم دون إطلاق  
غيره . انتهى .

---

(١) هو الشيخ الاسلام زكريا بن محمد الانصاري المصري من تلامذة  
ابن حجر وابن القيم ، المتوفى ٩٢٦ ، لا ٩٢٨ . كما يوجد في « الانحاف »  
من تأليفات غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا . منه رحمه الله .

(٢) : ( ٢ / ٣٠٣ ) .

(٣) : ( ٢ / ٣١١ ) .

وفي «فتح المغيث»<sup>(١)</sup> عند ذكر القول الرابع : اختاره القاضي أبو بكر الباقلاني ونقله عن الجمهور ، واختاره الخطيب أيضاً ، وذلك بعد تقرير القول الأول الذي صوّبه . وبالجملة فهذا خلاف ما اختاره ابن الصلاح في كون الجرح المبهّم لا يُقبل . ولكن قد قال ابن جماعة : إنه ليس قولاً مستقلاً ، بل هو تحقيقٌ لحل النزاع وتحريرٌ له ، اذ من لا يكون عالماً بالاسباب لا يُقبل منه جرح ولا تعديل ، لا بالاطلاق ولا بالتقييد . انتهى .

ومثل هذه العبارات في كتب أصول الفقه وأصول الحديث وكتب الفقه : كثيرةٌ لا تخفى على مهرة الشريعة ، وكلها شاهدة على أن عدم قبول الجرح المبهّم هو الصحيح النجيب . وهو مذهب الحنفية وأكثر المحدثين ، منهم الشيخان وأصحاب السنن الأربعة ، وإنه مذهب الجمهور ، وهو القول المنصور .

ومن الناس من ظن أن الجرح المبهّم يُقبل من العارف البصير ، ونسبه إلى الجماهير ، وأنه الصحيح عند المحدثين والأصوليين ، وقد عرفت أنه قول أبي بكر الباقلاني وجمع من الأصوليين ، وهو ليس قولاً مستقلاً عند المحققين ، وعلى تقدير كونه قولاً

---

(١) للخازني : ( ص ١٣٠ ) .



مستقلاً : لا عبرة به بهذا مذهب زُفَّاد المحدثين ، منهم البخاري  
ومسلم وغيرهما من أئمة المسلمين .

## فائدة

قال ابن الصلاح في « مقدمته <sup>(١)</sup> » بعد أن صحَّح عدم قبول  
الجرح المبهم باطلاً : لقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس في جرح  
الرواة <sup>(٢)</sup> ورد حديثهم على الكتب التي صنَّفها أئمة الحديث في  
الجرح أو في الجرح والتعديل ، ولما يترضون فيها لبيان السبب ،  
بل يقتصرون على مجرد قولهم : فلانٌ ضعيف ، وفلانٌ ليس بشيء ،  
ونحو ذلك . أو هذا <sup>(٣)</sup> حديثٌ ضعيف ، أو حديثٌ غير ثابت ،  
ونحو ذلك . فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب  
الجرح في الأغلب الأكثر . وجوابه : أن ذلك — وإن لم نعتمد  
في إثبات الجرح والحكم به — فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول  
حديث من قالوا فيه مثل ذلك ، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيه

(١) : ( ص ١١٨ ) .

(٢) جاء في الأصلين : ( في جرح روايتهم ) . ولفظ ابن الصلاح في  
« المقدمة » : ( الرواة ) . وهو أفضل فائتته .

(٣) لفظ ( هذا ) زيادة من « المقدمة » .

ريّة قويّة يوجبُ مثلها التوقف ، ثمّ من <sup>(١)</sup> انزاحت عنه الريّة بالبحث عن حاله قبلنا حديثه ولم نتوقف ، كالذين احتجّ بهم أصحابا الصحيحين وغيرهما من مسّهم مثل هذا الجرح من غيرهم ، فافهم ذلك فانه مختلص حسن . انتهى .

قلت : فاحفظ هذه الفائدة الغريبة على المذهب الصحيح في باب الجرح المبهم من المذاهب الشهيرة ، ولا تُبادر - تقليداً بمن لا يفهم الحديث وأصوله ولا يعرف فروعه - إلى تضييف الحديث وتوهميه بمجرد الأقوال المبهمة والجروح الغير <sup>(٢)</sup> المفسّرة ، الصادرة من نقّاد الأئمة في شأن راويه ، وإلى الله المشتكى من طريقة أهل عصرنا المخالفين لشريعة الأئمة الذين مضوا قبلنا ، يبادرون إلى تضييف القوي وتوهمين السوي ، من غير تأمل وتفكر ، وتعمّل وتبصّر !

---

(١) جاء في الأصلين : ( إن انزاحت عنهم الريّة ) . والتصحيح المثبت من المقدمة ، : ( ص ١١٩ ) .

(٢) كذا في الأصلين . وسبق في ( ص ٧ ) أنه استعمال خاطيء ، وصوابه حذف أل من ( غير ) لاضافتها .



## تذنيب مفيد لكل سيب

اختار الحافظ ابن حجر في «نخبته»<sup>(١)</sup> و«شرحه» : أن التجريح المجهل المبهم : يُقبل في حق مَنْ خلا عن التعديل ، لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرّح أولى من إهماله في حق هذا المجهول . وأما في حق مَنْ وثق وعُدل : فلا يُقبل الجرح المجهل .

وهذا وإن كان مخالفاً لما حققه ابنُ الصلاح وغيره من عدم قبول جرح المبهم باطلاً ، لكنه تحقيقٌ مستحسن ، وتدقيق حسن ، ومن هنا عُلِمَ أن المسألة مخمّسة — فيها أقوالٌ خمسة — «ولكل وجهه هو مؤلّيها فاستبقوا الخيرات» . وسارعوا إلى الحسنات .

## المصداق الثاني

في تقديم الجرح على التعديل وغير ذلك من المسائل  
المفيدة لمن يطالع كتب الجرح والتعديل

## مسألة

ذكر العراقي <sup>(١)</sup> وغيره من شراح «الأنفة» أنهم اختلفوا  
في الاكتفاء بتعديل الواحد وجرحه في باب الشهادة والرواية  
على أقوال :

الأول : أنه لا يقبل في التزكية إلا قول رجلين <sup>(٢)</sup> في  
الشهادة والرواية كليهما، وهو الذي حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني  
عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم .

الثاني : الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معاً ، وهو  
اختيار القاضي أبي بكر ، لأن التزكية بمثابة الخبر .

(١) : ( ٢٩٥ / ١ ) من «شرح الأنفة» .

(٢) في العبارة اختصار . وعبارة العراقي أوضح وهي : ( أحدها أنه  
لا يقبل في التزكية إلا رجلاً سواه التزكية للشهادة والرواية ... ) .



الثالث : التفرقة بين الشهادة والرواية ، فيُكتفى بالواحد  
 في الرواية دون الشهادة ، ورجَّحه الامام نجر الدين والسيف  
 الآمدي <sup>(١)</sup> ، ونقله عن الأكثرين . ونقله أبو عمرو بن  
 الحاجب <sup>(٢)</sup> أيضاً عن الأكثرين . قال ابن الصلاح <sup>(٣)</sup> : والصحيح  
 الذي اختاره الخطيب <sup>(٤)</sup> وغيره : أنه يثبت في الرواية بواحد <sup>(٥)</sup> ،  
 لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر ، فلم يُشترط في جرح راويه  
 وتعديله ، بخلاف الشهادة .

- 
- (١) في « الاحكام في أصول الأحكام » : ( ١٢١ / ٢ ) .  
 (٢) وقع في الأصلين : ( أبو عمرو بن الصلاح ) . وهو سهو . صوابه :  
 ( أبو عمرو بن الحاجب ) . كما جاء في « شرح العراقي للألفية » . ونص ابن  
 الحاجب يقع في كتابه « المختصر الأصولي » : ( ٦٤ / ٢ ) بشرح القاضي  
 عضد الله والدين .  
 (٣) في كتابه « علوم الحديث » المعروف بـ « مقدمة ابن الصلاح » :  
 ( ص ١١٩ ) .  
 (٤) في كتابه « الكفاية » : ( ص ٩٦ ) .  
 (٥) سواء كان ذلك الواحد رجلاً أو امرأة أو عبداً على الصحيح ، قال  
 السيوطي رحمه الله تعالى في « تدريب الراوي » : ( ص ٢١٣ ) : « فرع في  
 مسائل زادها المصنف على ابن الصلاح : يُقبل تعديل العبد والمرأة العارفين ،  
 لقبول خبرهما . وبذلك جزم الخطيب في « الكفاية » والرازي والقاضي أبو  
 بكر - الباقلاني - بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه  
 لا يُقبل في التعديل النساء لا في الرواية ولا في الشهادة . واستدل =



= الخطيب على القبول بسؤال النبي ﷺ بـريرة عن عائشة في قصة الافك ،  
بخلاف الصبي المراهق فلا يقبل تعديله إجماعاً .

وقال الخطيب في «الكفاية» : ( ص ٩٧ ) : « باب ما جاء في كون  
المعدل امرأة أو عبداً أو صبياً » : « الأصل في هذا الباب سؤال النبي ﷺ  
بريرة في قصة الافك عن حال عائشة أم المؤمنين ، وجوابها له . » وساق  
الخطيب سنداً الى الزهري أنه قال : « حدثني أربعة : عروة بن الزبير ،  
وسعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وعلقمة بن وقاص  
الليثي عن حديث عائشة ، وساق قصة الافك بطولها وقال فيها : فدعا  
رسول الله ﷺ بـريرة فقال : هل علمت على عائشة شيئاً يريبك ؟ أو رأيت  
شيئاً تكرهينه ؟ قالت : أحمي سمعي وبصري ، عائشة أطيب من طيب  
الذهب . »

ثم قال الخطيب : « حدثني محمد بن عبيد الله المالكي أنه قرأ على القاضي  
أبي بكر محمد بن الطيب - هو أبو بكر الباقلاني - قال : إن قال قائل :  
أفترون وجوب قبول تعديل المرأة المعدل العارفة بما يجب أن يكون عليه  
المعدل وما به يحصل الجرح ؟ قيل : أجل ، ولا شيء يمنع من ذلك من إجماع  
أو غيره ، فلو حصل على منعه توقيف أو إجماع لمنعه وتركنا له القياس ،  
وإن كانت أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم لا يقبل في التعديل النساء  
ولا يقبل فيه أقل من رجلين . »

وقد جاء في مواضع من «صحيح البخاري» ، منها : ( ١٩٩/٥ ) و ( ٣٥٨/٨ )  
بشرح ابن حجر ، و «صحيح مسلم» : ( ١٠٨/١٧ ) بشرح النووي : نسبة  
الجارية التي سألتها الرسول ﷺ عن عائشة ( بريرة ) كما رواه الخطيب .  
وأما ما استدرك به الصنعاني في «توضيح الأفكار» : ( ١٢٢/٢ ) على  
الخطيب إذ غلطه في نسبته الجاوية ( بريرة ) زاعماً أن نسبته ( بريرة )  
وهم من الراوي ، اعتماداً على أن بريرة إنما كانت عند عائشة بعد المكابة ، =



## مسألة

تُقبل تزكية كل عدل وجرحه ذكر أكان أو أثنى ، حرماً  
كان أو عبداً ، صرح به العراقي في « شرح ألفيته <sup>(١)</sup> » .

---

= ولم تكن المكاتب إلا بعد قصة الافك بدة طويلة ، فكيف يسألها الرسول  
عن شيء لا عهد لها به ؟ !

فقد أجاب الحافظ ابن حجر - وغيره - عن هذا الاشكال بقوله في « فتح  
الباري » : ( ٣٥٨ / ٨ ) : « ويمكن الجواب بأن تكون بريرة كانت تخدم  
عائشة وهي في رق موالها قبل وقوع قصتها ، وهذا أولى من دعوى الادراج  
وتغليب الحفاظ » .

بقي أن جملة ( أحمي سمعي وبصري ) التي ذكرها الخطيب هنا منسوبة  
الى بريرة خلال جوابها في تزكية السيدة عائشة ، قد جاءت عند البخاري ومسلم  
وغيرهما مسندة الى زينب الأسدية زوج النبي ﷺ خلال جوابها للرسول عن  
حال عائشة ، ولم أجد فيما رجعت اليه تلك الجملة منسوبة الى بريرة ، في حين أن  
الخطيب نفسه روى كلام بريرة في ( ص ٤٢ ) من « الكفاية » موافقاً لما جاء في  
« الصحيحين » وغيرهما ، قلعل هذه الجملة سبق خاطر أو قلم منه أو من بعض  
الرواة ؟ والله أعلم .

## مسألة

إذا تعارض <sup>(١)</sup> الجرح والتعديل في راوٍ واحد ، فخرجه  
بعضهم وعدّله بعضهم <sup>(٢)</sup> ففيه ثلاثة أقوال :

أمرها : أن الجرح مقدم مطلقاً ، ولو كان المعدّلون أكثر .  
نقله الخطيب <sup>(٣)</sup> عن جمهور العلماء ، وصحّحه ابنُ الصلاح <sup>(٤)</sup> والامام

(١) قال ابن الوزير الصنعاني في « تنقيح الانظار » : ( ١٦٧ / ٢ ) :  
« واعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنما يكون عند الوقوع في حقيقة  
التعارض ، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك : فلا تعارض البتة . مثال  
ذلك : أن يجرح هذا بفسق قد عليم وقوعه منه ، ولكن « علمت » توبته  
أيضاً ، والجرح جرح قبلها . أو يجرح بسوء حفظ مختص بشيخ أو  
بطائفة ، والترثيق بمختص بغيرهم . أو سوء حفظ مختص بآخر عمره لقلّة  
حفظ أو زوال عقل . وقد تختلف أحوال الناس ، فكم من عدل في بعض  
مره دون بعض . فإذا اطلع على التاريخ - أي تاريخ روايته وتاريخ اختلاطه -  
فهو مختص حسن . وقد اطلع عليه في كثير من رجال الصحيح جرحوا  
بسوء الحفظ بعد الكبر ، والصحيح روي عنهم قبل ذلك » .

(٢) أما إذا جاء الجرح والتعديل من عالم واحد ، كما اتفق ليعبي  
ابن معين وأحمد وابن حبان ، فإن العمل على آخر القولين إن « عليم » المتأخر  
منها ، وإن لم يُعلم فالواجب التوقف ، كما ذكره الزركشي في تعليقه على  
« علوم الحديث » .

(٣) في « الكفاية » : ( ص ١٠٥ ) .

(٤) في « المقدمة » : ( ص ١١٩ ) .



نفر الدين الرازي والآمدي<sup>(١)</sup> وغيرهما<sup>(٢)</sup> من الأصوليين .  
لأن مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ولأن الجرح  
مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر  
باطن خفي عن المعدل .

وتأثيرها : إن كان عدد المعدلين أكثر : قُدِّم التعديل .  
حكاه الخطيب في « الكفاية »<sup>(٣)</sup> وصاحب « المحصول » . فإن  
كثرة المعدلين تقوي حالهم ، وقلة الجارحين تُضعف خبرهم . قال  
الخطيب : وهذا خطأ ممن توهمه ، لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا  
يُخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك لكانت  
شهادة باطلة على نقي .

وتأثيرها : أنه يتعارض الجرح والتعديل ، فلا يرجح أحدهما  
إلا بمرجح . حكاه ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> . كذا فصله المراقي في « شرح  
ألفيته »<sup>(٥)</sup> ، والسيوطي في « التدريب »<sup>(٦)</sup> ، وغيرهما .

(١) في كتابه « الاحكام » : ( ١٢٤ / ٢ ) .

(٢) كابن الحاجب في « مختصر الأصول » : ( ٦٤ / ٢ ) .

(٣) : ( ص ١٠٧ ) .

(٤) في « مختصر الأصول » : ( ٦٥ / ٢ ) .

(٥) : ( ٣١٣ / ١ ) .

(٦) : ( ص ٢٠٤ ) .

قلت : قد زلَّ قدمُ كثيرٍ من علماء عصرنا بما تحقق عند المحققين أن الجرح مقدَّم على التعديل ، لنفقاتهم عن التقييد والتفصيل ، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً — أي جرح كان ، من أي جرح كان ، في شأن أي راوي كان — مقدَّم على التعديل مطلقاً ، أي تعديل كان ، من أي معدِّل كان ، في شأن أي راوي كان . وليس الأمر كما ظنَّوا ، بل المسألة — أي تقدُّمُ الجرح على التعديل — مقيدةٌ بأن يكون الجرح مفسِّراً ، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح ، فلا يمكن أن يُعارض التعديل وإن كان مبهماً . ويدلُّ عليه أن الأصوليين يذكرون مسألة الجرح المبهم ، ويرجعون عدم قبول المبهم ، ويذكرون بُعَيْدَهَا أو قُبَيْلَهَا مسألة تعارض الجرح والتعديل ، وتقدُّم الجرح على التعديل . فدلَّ ذلك على أن مرادهم في هذا البحث هو الجرحُ المفسَّر دون غير المفسَّر ، فانه لا معنى لتعارض غير المقبول بالمقبول ، عند ذوي العقول .

وبشهر له :

قولُ السُّبُلِيِّ في « تدريب الراوي »<sup>(١)</sup> : « إذا اجتمع فيه

— أي في الراوي — جرحٌ مفسَّر وتعديل ، فالجرحُ مقدَّم ، ولو



زاد عددُ المعدّل . هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين .

وقولُ الحافظ ابنِ حجر في « نخبة الفكر » وشرحه « نزهة

النظر <sup>(١)</sup> » : الجرحُ مقدّم على التعديل . وأطلق ذلك جماعة ، لكن محله التفصيل ، وهو أنه إن صدر مبيّناً ، من عارف بأسبابه . لأنه إن كان غير مفسّر : لم يقدح فيمن ثبتت عدالته ، وإن صدر من غير عارف بالأسباب : لم يُعتبر به أيضاً ، فان خلا عن التعديل : قبل مجملًا غير مبيّن السبب الخ ...

وقولُ السّخري في « شرح نخبة الفكر » المسمّى

« إيمان النظر » : ههنا مسألتان ، الأولى : إذا اختلف الجرحُ والتعديل : قدّم الجرح . وقيل : إن كان المعدّلون أكثر قدّم التعديل . وقيل : لا يرجّح أحدهما إلا بمرجّح . الثانية : أكثرُ الحفاظ على قبول التعديل بلا ذكر السبب ، وعدم قبول الجرح إلا بذكر السبب . وقيل : بعكسه ، وقيل : لا بدّ من بيان سببها . واختار المصنّف في كلٍّ من المسألتين القولَ الأول ، وركّب المسألتين فحصلَ منه تقييدُ تقديم الجرح على التعديل إذا كان مفسّراً ، فعلم من كلامه أن الجرح إذا لم يكن مفسّراً : قدّم التعديل . انتهى .

(١) : ( ص ١٣٧ ) بحاشية « لقط الدرر » .

وقولُ السخاوي في « شرح الألفية »<sup>(١)</sup> : ينبغي تقييدُ الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فُسرَ ، أما إذا تعارضاً من غير تفسير فإنه يقدم التعديل . قاله الميزي وغيره . انتهى .

وقولُ النووي في « شرح صحيح مسلم »<sup>(٢)</sup> : عابَ عاثبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء ، ولا عيبَ عليه في ذلك . وجوابُهُ من أوجهٍ ذكرها ابن الصلاح ، أحدها : أن يكون ذلك في ضعيفٍ عند غيره ثقةٍ عنده . ولا يقال : ( الجرحُ مقدم على التعديل ) لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسراً السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا . انتهى .

وقولُ الحافظ ابن حجر في ديباجة « لسان الميزان »<sup>(٣)</sup> : إذا اختلفَ العلماء في جرح رجلٍ وتعديله فالصوابُ التفصيل ، فإن كان الجرح والحالةُ هذه مفسراً : قبِل ، وإلا : عمل بالتعديل . فأما من جهل ولم يُعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث : إنه ضعيف أو متروك ، ونحو ذلك فإنَّ القول قوله ، ولا نطالبه بتفسير

(١) : ( ص ١٣١ ) .

(٢) : ( ١ / ٢٤ ) من مقدمته على « شرح صحيح مسلم » .

(٣) : ( ١ / ١٥ ) .



ذلك . فوجه قولهم : إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً : هو فيمن  
اختلف في وثيقه وتجريحه . انتهى .

فالحاصل : أن الذي دللت عليه كلمات الثقات، وشهدت به  
بجمل الأثبات : هو أنه إن وجد في شأن راوٍ تعديلٌ وجرحٌ  
مبهمان : قُدِّم التعديل . وكذا : إن وجد الجرح مبهماً والتعديل  
مفسراً : قُدِّم التعديل . وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً ،  
سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً . فاحفظ هذا ، فإنه ينجيك من  
المزلة والخطل ، ويحفظك عن المذلة والجذل .

## فائدة

قد يُقدِّم التعديل على الجرح المفسر أيضاً لوجوه عارضة  
تقتضي ذلك كما سيأتي ذكرها مفصلة في « المرصد الرابع » إن شاء  
الله تعالى .

ولهذا : لم يقبل جرح بعضهم في الإمام أبي حنيفة وشيخه  
حماد بن أبي سليمان وصاحبيه : محمد وأبي يوسف وغيرهم من أهل  
الكوفة بأنهم كانوا من المرجئة .

ولم يُقبل جرحُ النَّسائي في أبي حنيفة - وهو ممن له نُعْتَةٌ  
وتشددٌ في جرح الرجال - المذكورُ في «مِيزان الاعتدال»<sup>(١)</sup> :  
« ضَعَفَهُ النَّسائي من قِبَل حفظه » .

(١) هذا على ما في بعض النسخ ، فإنه توجد فيه في حرف النون ترجمة  
الامام أبي حنيفة . وتوجد فيه هذه اللفظة ، وفي بعض النسخ لا أثر لترجمته  
في «الميزان» . ويؤيده قولُ العراقي : إنه لم يذكر الذهبي أحداً من الأئمة  
المتبوعين . منه رحمه الله تعالى . قال عبد الفتاح : وقد أوسع المؤلف اللكنوي  
القولَ جداً في التدليل على دسِّ ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» في  
كتابه «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» : (ص ١٤٦) ، وذكر وجوهاً  
كثيرة في تعزيز نفيها عن «الميزان» ، أقصرُ على نقل الوجه الأول منها ،  
وأحيل القارئ إلى ما عدها لطوله . قال رحمه الله تعالى : «إن هذه العبارة  
ليست لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني . ويؤيده :

قولُ العراقي في «شرح ألفيته» : (٣ / ٢٦٠) : « لكنه أي ابن عدي  
ذكر في كتاب «الكامل» كلَّ من تكلم فيه وإن كان ثلثاً ولبسه على ذلك  
الذهبي في «الميزان» ، إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين . انتهى .  
وقولُ السخاوي في «شرح الألفية» : (ص ٤٧٧) مع أنه أي الذهبي  
تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ، لكنه التزم أن  
لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين .

وقولُ السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» :  
(ص ٥١٩) : «إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة  
المتبوعين . انتهى .

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرَّتْ أنظارُهم على نسخ «الميزان»  
الصحيحة مرَّات : تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من =



= «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان . فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان» ؟ .

قال عبد الفتاح : بل قد صرح الذهبي في مقدمة «الميزان» فقال (٣/١) : «وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا ، جلالهم في الاسلام ، وعظمتهم في النفوس ، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري ، فان ذكرت أحدا منهم فأذكره على الانصاف ، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس . انتهى . وجاءت في المطبوعة من «الميزان» ترجمة أبي حنيفة : (٢٣٧/٣) في سطرين ، ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقاً ، وإنما تحط على جرحه وتضعيفه ، وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة ، لأنها تحمل القدح لا الانصاف .

وقد رجعت الى المجلد الثالث من «ميزان الاعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم (٣٦٨ حديث) ، وهو جزء نفيس جداً ، كله بخط العلامة الحافظ شرف الدين عبد الله بن محمد الوائلي الدمشقي ، المتوفي سنة ٧٤٩ ، تلميذ مؤلفه الذهبي رحمها الله تعالى ، وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي ، كما صرح بذلك في ظهر الورقة ١٠٩ وظهر الورقة ١٥٩ ، وفي غير موطن منه تصريحات كثيرة له بالقراءة والمقابلة أيضاً ، فلم أجد فيه ترجمة للامام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في الكسرى ، وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧ ، وهي نسخة جيدة كتبت سنة ١١٦٠ بخط علي بن محمد الشيرازي مشيخان ، في مجلد واحد كبير .

وقد سالت لي في أوائل رمضان المبارك من سنة ١٣٨٢ زيارة المغرب الأقصى ، فزرت مدينة الرباط ، ورأيت في (الحزانة العامة) فيها نسخة من «ميزان الاعتدال» في مجلد واحد ، رقمها (١٢٩ ق) ناقصة يبتدىء القسم الموجود منها من أوائل ترجمة (عثمان بن مقسم البرقي) وهو يوافق أواخر =



= الصفحة ١٩٠ من الجزء الثاني المطبوع بمصر سنة ١٣٢٥ وينتهي بآخر الكتاب ، وفي حواشي هذه النسخة كُتِبَت "إلحاقات" كثيرة جداً في كل صفحة ، حتى في بعض الصفحات أخذت الإلحاقات الحواشي الثلاث وثارة الحواشي الأربع للصفحة . وهي بخط واحد دون الحواشي الملحقه على جوانب الصفحات والأوراق المدرجة فيها ، وقد كُتِبَ على الورقة الأخيرة من أصل النسخة قراءات كثيرة وتواريخ لها ولنسخها ، فكان من ذلك أن النسخة قُترِئت على مؤلفها أكثر من ست مرات . وهذا نص ما كُتِبَ في حواشي الورقة الأخيرة بحسب تواريخه لا بحسب ترتيب كتابتها : د

١ - أنهاء كتابة ومعارضة داعياً مؤلفه عبد الله بن المقرئ في سنة تسع وعشرين وسبعمائة .

٢ - أنهاء كتابة ومعارضة أبو بكر بن السراج داعياً لمؤلفه في سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة .

٣ - قرعته نسخاً مرة ثانية داعياً لمؤلفه أبو بكر بن السراج عفا الله عنه في سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

٤ - قرأت جميع هذا الميزان ، وهو سيفرآن على جامعهم سيدنا شيخ الاسلام . . . الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت ثاني عشر شهر رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة بالمدرسة الصدوقية ، بدمشق وكتب سعيد بن عبد الله الذهبي عفا الله عنه .

٥ - قرأت جميع هذا الكتاب على جامعهم شيخنا شيخ الاسلام . . . الذهبي فسبح الله في مدقه في مجالس آخرها يوم الجمعة ثاني عشر رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبعمائة بمنزله في الصدوقية ، رحم الله واقفها بدمشق المحروسة ، وكتبه علي بن عبد المؤمن بن علي الشافعي البعلبي حامداً لله ومصلياً على النبي وآله ومسلم .

٦ - قرعته نسخاً لنفسه داعياً لمؤلفه أحمد بن عمر بن علي القوصي ( ؟ ) =



= في العشر الآخر من ربيع الآخر سنة ست وأربعين وسبعماية .

٧ - قرّعه أبو القاسم ابن الفارقي عفا الله عنه داعياً لمؤلفه .

٨ - قرأت جميع كتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » وما على الموامش من التخاريج والحواشي والملحقات بحسب التحرير والطاقة والتؤدة على مصنفه شيخنا الامام العلامة . . . الذهبي فسبح الله في مدته في مواعيد طويلة كثيرة ، وافترق آخرها يوم الأربعاء العشرين من شهر رمضان المعظم في سنة سبع وأربعين وسبعماية في الصدرة بدمشق ، وأجاز جميع ما يرويه ، وكتب محمد ( بن علي الحنفي ؟ ) بن عبد الله . . . . .

وقد كانت وفاة الذهبي رحمه الله تعالى في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة

٧٤٨ كما في « الدرر الكامنة » لابن حجر ( ٣ / ٣٣٨ ) .

قلت : قد رجعت أيضاً إلى هذه النسخة العظيمة النادرة المثال في عالم المخطوطات فلم أجدها فيها ترجمة للامام أبي حنيفة رضي الله عنه ، وهذا بما يقطع معه المرء بأن الترجمة المذكورة في بعض نسخ « الميزان » ليست من قلم الذهبي ، وإنما هي دخيلة على الكتاب بيد بعض الخائفين على الامام أبي حنيفة ، وذلك أنها جاءت في سطرين لا تليق بمقام الامام الأعظم ، ولا تحاكي تراجم الأئمة الذين ذكروهم الذهبي لدفع الطعن عنهم ، وهم دون أبي حنيفة إمامة ومنزلة ، فقد أطال النفس في تراجمهم طويلاً ، وجلّى مكانتهم وإمامتهم أفضل تجلية .

وكتاب « الميزان » هذا : مرئع واسع لاحق تراجم فيه للنيل من أصحابها ، وقد امتد إليه قلم غير الذهبي في مواطن ، فيجب طبعه عن أصل مقروء على المؤلف كالجزم المحفوظ بظاهرة دمشق ، وهو مبتدئ بحرف الميم ، وينتهي بآخر الكتاب ، وكالقسم الموجود في خزانة الرباط . ولما أطلت في هذه التعليقة كثيراً : تنزيهاً لمقام الامام أبي حنيفة ، وتبوتة =



ولم يُقبل جرحُ الخطيب البغدادي فيه وفي متبعية ، بعد قول ابن حجر في « الخيرات الحسان »<sup>(١)</sup> « نقلاً عن ابن عبد البر رأس علماء الشأن : الذين رَوَوْا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه : أكثرُ من الذين تكلموا فيه . والذين تكلموا فيه من أهل الحديث : أكثرُ ما عابوا عليه الاغراقُ في الرأي والقياس . أي وقد مرَّ »<sup>(٢)</sup> « أن ذلك ليس بعيب . وقال الامام علي بن المديني : أبو حنيفة رَوَى عنه الثوري وابن المبارك وحماد بن زيد وهشام ووكيع وعباد بن العوام وجعفر بن عون . وهو ثقة لا بأس به ، وكان شعبة حسن الرأي فيه . وقال يحيى بن معين : أصحابنا يُفرضون في أبي حنيفة وأصحابه ، قيل له : أكان يكذب ؟ قال : لا ! ! انتهى .

= لساعة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى ، وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من « ميزان الاعتدال » ليُصارَ إلى طبعه عنها بمن يوفقه الله تعالى .

وبعد مدة من كتابتي هذه رأيتُ اصدقائنا العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني الهندي حفظه الله تعالى كلمة حسنة في كتابه النافع « ما تمسَّ إليه الحاجة لمن يُطالع سنن ابن ماجه » : ( ص ٤٧ ) ، حقق فيها - على نحو آخر - دس ترجمة أبي حنيفة على « الميزان » . فانظروا .

(١) : ( ص ٧٤ ) .

(٢) : ( ص ١٩ ) .



وقد دعتُ أكثرَ ما طُهر به عليه ، وأجبتُ من كثرة  
من الأيرادات الواردة عليه في مقدمة « التعليق المبيِّن المتعلق  
بموطأ محمد <sup>(١)</sup> . فعليك بمطالعة بنظر الانصاف ، لا ببصر  
الاعتساف .

---

(١) : ( ص ٣١ - ٣٥ ) من طبعة المصطفائي المطبوعة سنة ١٢٩٧ ،  
وقد طبع هذا الكتاب العظيم مرات كثيرة ، وكلها في الهند ،  
نسأل الله أن ييسر لنا طبعه في بلادنا ، فإن "خلو" مكتبة العالم منه  
لحرمان كبير .

## المصداق الثالث

في ذكر ألفاظ الجرح والتعديل ، ومراتبها  
ودرجات ألقاظها

قال الذهبي في دياحة « ميزان الاعتدال <sup>(١)</sup> » : ولم أنعرض  
لذكر من قيل فيه : محله الصدق ، ولا من قيل فيه : لا بأس به ،  
ولا من قيل : هو صالح الحديث ، أو يكتب حديثه ، أو هو  
شيخ . فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق .

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : ثبت <sup>(٢)</sup> حجة ، وثبت

حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثم ثقة .

ثم : صدوق ، ولا بأس به ، وليس به بأس .

ثم : محله الصدق ، وجيد الحديث ، صالح الحديث ،

(١) : ( ٣ / ١ ) .

(٢) قال البخاري في « شرح الألفية » : ( ص ١٥٧ ) : « ثبت  
بكون الموحدة : الثابت القلب واللسان والكتاب ، الحجة . وأما  
بالفتح - ثبت - فما يثبت فيه المحدث مسوؤه مع أسماء المشاركين له فيه ،  
لأنه كالحجة عند الشخص لسامعه وسماع غيره . »



وشَيْخٌ وَسَطٌ ، وشَيْخٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ ، وَصَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ،  
وَصُويلٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَأَرَادَ عِبَارَاتِ الْمَجْرَمِ : دَجَّالٌ ، <sup>(١)</sup> كَذَّابٌ ، أَوْ وَضَّاعٌ ،  
يَضَعُ الْحَدِيثَ .

ثُمَّ : مَثَّهَمٌ بِالْكَذِبِ ، وَمُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ .

ثُمَّ : مَتْرُوكٌ <sup>(٢)</sup> ، لَيْسَ بِثِقَةٍ ، وَسَكَنُوا عَنْهُ <sup>(٣)</sup> ، وَذَاهِبٌ  
الْحَدِيثُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ <sup>(٣)</sup> ، وَهَالِكٌ ، وَمَاقُطٌ .

(١) الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ (أَوْ) أَيُّ دَجَّالٍ أَوْ كَذَّابٍ أَوْ وَضَّاعٍ الْحَدِيثِ .  
(٢) وَمِثْلُهُ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ : سُئِلَ شُعْبَةُ : مَنْ  
الَّذِي يُتْرَكُ حَدِيثُهُ ؟ قَالَ : مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ ، وَمَنْ يُكْثِرُ الْغُلَطَ ، وَمَنْ  
يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ يُجْتَمَعُ عَلَيْهِ فَلَا يَتَّهَمُ نَفْسَهُ وَيُقِيمُ عَلَى غُلَطِهِ ، وَرَجُلٌ  
رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ : لَا  
يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ حَتَّى يَجْتَمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ ، يَعْنِي بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ :  
ضَعِيفٌ . انْتَهَى مِنْ « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » لِلْسَخَاوِيِّ : ( ص ١٦٠ - ١٦١ ) .  
(٣) جَاءَ لَفْظُ (سَكَنُوا عَنْهُ) وَ (فِيهِ نَظَرٌ) فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ هُنَا ،  
وَسَيَأْتِي فِي تَقْسِيمِ الْعِرَاقِيِّ الْآتِي فِي ( ص ٧٤ ) عِدَّةٌ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَلْفَاظِ  
التَّجْرِيعِ . وَهَذَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَنْشِئُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْبُخَارِيِّ فَقَطْ فِي إِطْلَاقِ هَذَيْنِ  
الْأَقْطَابِ . قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » : ( ص ١٦١ ) : « وَكَثِيرٌ  
مَا يَعْبُرُ الْبُخَارِيُّ بِهِاتَيْنِ الْجَمْلَتَيْنِ فَيَسْنُ تَرْكُوهَا حَدِيثَهُ . بَلْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ :  
لِأَنَّهَا أَدْنَى الْمَنَازِلِ عِنْدَهُ وَأَرْدَوْهَا . قُلْتُ - الْقَائِلُ السَّخَاوِيُّ - : لِأَنَّهُ لَوْرَعُهُ  
قُلْتُ أَنْ يَقُولَ : كَذَّابٌ أَوْ وَضَّاعٌ . نَعَمْ رُبَّمَا يَقُولُ : كَذَّابٌ فَلَانٌ ، وَرُبَّمَا =



نم : واه بمرّة ، وليس بشيء ، وضعيفٌ جداً ، وضعفوه ،  
ضعيفٌ واهٍ ، ونحو ذلك .

نم : يُضعّف ، وفيه ضعف ، وقد ضعّف ، ليس  
بالقوي ، ليس بحجة ، ليس بذاك ، يُعرّف ويُشكر<sup>(١)</sup> ، فيه

= فلان بالكذب . فعلى هذا إدخالها في هذه المرتبة بالنسبة للبخاري خاصة مع  
تجوّز فيه أيضاً . وإلا فهو وضعفها منه التي قبلها . انتهى . يعني موضعها على  
اصطلاح البخاري : المرتبة الأولى من مراتب ألقاظ التجريح ، وأما عند  
غير البخاري فموضعها في المرتبة السادسة كما صرح به السخاوي في « شرح  
الألفية » : ( ص ١٦٢ ) ، وكما سيذكره المؤلف في آخر المرتبة السادسة  
من ترتيب السخاوي والسندي ( ص ٨٢ ) .

(١) المشهور في هذه الجملة : ( تُعرّف وتُشكر ) بناء الخطاب ، وتقال  
أيضاً : ( يُعرّف ويُشكر ) ، بناء الفية مبنياً للجهول . ومعنى هذه الجملة  
على وجهيها : أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ، ومرة بالأحاديث المنكرة ،  
فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين .

وقد جاءت هذه الجملة بلفظ ( يُعرّف ويُشكر ) هنا في الأصلين ، وفيما  
سيأتي في مراتب ألقاظ التجريح في المرتبة الخامسة من تقسيم العراقي  
( ص ٧٥ ) ، وفي المرتبة السادسة من تقسيم السخاوي والسندي ( ص ٨١ ) ،  
وكذا جاءت بهذه الصيغة في ديباجة « ميزان الاعتدال » : ( ٣ / ١ ) ،  
و « لسان الميزان » لابن حجر ( ٨ / ١ ) ، و « توضيح الأفكار » للصنعاني  
( ٢٧١ / ٢ ) ، و « شرح النخبة » لعلي القاري ( ص ٢٣٤ ) و « حاشية » عبد الله  
خاطر العدوي على « شرح النخبة » لابن حجر ( ص ١٣٤ ) .

وجاءت بلفظ ( تُعرّف وتُشكر ) في متن « ألفية العراقي » =



مقال ، تُكَلِّم فيه ، لَيِّن ، مَيِّ ، الحفظ ، لا يُحْتَجُّ به ، اِخْتَلِف فيه ، صدوقٌ لكنه مبتدع ، ونحو ذلك من العبارات التي تدلُّ بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة ، أو على <sup>(١)</sup> ضعفه ، أو على

= و « شرحها » له المطبوع بمصر ( ٤٢ / ٢ ) والمطبوع بفاس ( ١٢ / ٢ )  
و « شرحها » للقاضي زكريا المطبوع معه أيضاً بفاس ( ١٢ / ٢ ) ، وفي « حاشية العراقي » على « مقدمة ابن الصلاح » : ( ص ١٣٩ ) ، وفي كلام الذهبي الذي نقله السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٢ ) ، و « تدريب الراوي » للسيوطي في طبيعته : الطبعة الخيرية ( ص ١٢٦ ) ، وطبعة المكتبة العلمية ( ص ٢٣٣ ) .

وبما يُفَضَّلُ هذه الصيغة أنها وَرَدَتْ في لسان النبوة . فقد جاء في حديث « حذيفة » الذي رواه البخاري في « صحيحه » في ( علامات النبوة ) : ( ٤٥٣ / ٦ ) وفي ( كتاب الفتن ) : ( ٣٠ / ١٣ ) بشرح ابن حجر ، ومسلم في « صحيحه » في ( كتاب الامارة ) : ( ٢٣٧ / ١٢ ) بشرح النووي : قوله ﷺ في الحديث : « ... قَوْمٌ يَسْتَشْتُونَ بِغَيْرِ سُنتِي ، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ » . وجاء في حديث أم سلمة عند مسلم في ( كتاب الامارة ) : ( ٢٤٣ / ١٢ ) وأبي داود في ( كتاب السنة ) : ( ٢٤٢ / ٤ ) والترمذي في ( كتاب الفتن ) : ( ١٢١ / ٩ ) قوله ﷺ : « إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرًا ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ » . قال الشراح في تفسير هذه الجملة : أي تعرفون بعض أعمالهم لموافقتها لما عُرف من الشرح ، وتُنْكِرُونَ بعضها لخالفها لما عُرف من الشرع .

وهذا المعنى متفق مع استعمال المحدثين في مقصدهم فيمن يقولون عنه : ( تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ ) ، كما فسَّره في صدور الكلام . والله أعلم .

( ١ ) لفظ ( على ) زيادة مني للمواخاة بين المجزوات .

التوقف فيه ، أو على <sup>(١)</sup> عدم جواز أن 'يحتج' به . انتهى <sup>(٢)</sup> .

وفي « شرح الألفية » <sup>(٣)</sup> للعراقي : مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات :

(١) كذا في الأصلين . وعبارة « الميزان » و « لسان الميزان » :  
( أو على جواز أن 'يحتج' به مع 'لبن' ما فيه ) .

(٢) وساق السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٢ ) الفاظ التجريح عند الذهبي أيضاً على نحو آخر دون أن يعزوها الى كتاب من كتب الذهبي فقال : « وأما الذهبي فالمراتب عنده ست » :

فأردوها : دجال ، وضاع ، كذاب .

ثم : متهم ، ليس بثقة ولا مأمون ، 'يجمع' على تركه ، لا يجل كناية حديثه ، ونحوها .

ثم : هالك ، ساقط ، مطروح الحديث ، متروكه ، ذاهبه .

ثم : 'يجمع' على ضعفه ، ضعيف جداً ، ضعفه ، تالف ، ليس بشيء .

ثم : ضعيف ، ضعيف الحديث ، مضطرب ، منكره ، ونحوها .

ثم : له مناكير ، له ما 'ينكر' ، فيه ضعف ، ليس بالقوي ، ليس بعدة ، ليس بالمتين ، ليس بحجة ، ليس بذلك ، غيره أوثق منه ، تعرف وتكر ، فيه جهالة ، ولين ، 'يكتب حديثه' ، ويؤثر به ، ونحوها من العبارات الصادقة على من قد 'يحتج' به ، أو 'يتردد' فيه ، أو حديثه حسن غير مرتقى الى الصريح . انتهى .

وبلاحظ أن مراتب التي نقلها المؤلف هنا عن الذهبي من ديباجة « الميزان » خمسة ، والتي أوردتها السخاوي عنه ستة ، وسيأتي عن العراقي في ( ص ٧٣ ) جعلها خمس مراتب ، وعن السخاوي والسندي في ( ص ٧٨ ) جعلها ست مراتب .

(٣) : ( ٣ / ٢ ) .



فالمرتبة الأولى : العلّيان من ألفاظ التعديل — ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن الصلاح — هي إذا كرّر لفظ التوثيق ، إمام مع تباين اللفظين كقولهم : ثبت<sup>(١)</sup> حجة ، أو ثبت حافظ ، أو ثقة ثبت ، أو ثقة متقن ، أو نحو ذلك ، وإمام مع إعادة اللفظ الأول ، كقولهم : ثقة ثقة ، ونحوها .

المرتبة الثانية : هي التي جعلها ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> — وتبعه ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> — المرتبة<sup>(٤)</sup> الأولى . قال ابن أبي حاتم : وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، فإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن<sup>(٥)</sup> فهو ممن يحتاج بحديثه . قال ابن الصلاح : وكذا إذا قيل في العدل : إنه ضابط أو حافظ<sup>(٦)</sup> . وقال الخطيب : أرفع العبارات أن يقال : حجة أو ثقة .

- 
- (١) سبق ضبطه وبيان معناه في ( ص ٦٦ ) .  
 (٢) في كتاب « الجرح والتعديل » : ( ٣٧ / ١ ) .  
 (٣) في « مقدمته » : ( ص ١٣٣ ) .  
 (٤) لفظ ( المرتبة ) زيادة مني للايضاح .  
 (٥) كذا في « مقدمة ابن الصلاح » : ( ص ١٣٣ ) . وعبارة كتاب « الجرح والتعديل » : ( ٣٧ / ١ ) : « أو متقن ثبت » .  
 (٦) عبارة ابن الصلاح بعد قوله : « فهو ممن يحتاج به » : « قلت : وكذا قيل : ثبت أو حجة ، وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط » .  
 إذا

المرتبة الثالثة : قولهم : ليس به بأس ، أو لا بأس به ،  
 أو صدوق ، أو مأمون<sup>(١)</sup> . وجعل ابن أبي حاتم وابن الصلاح هذه  
 ثانية ، وأدخل فيها قولهم : محله الصدق<sup>(٢)</sup> .

المرتبة الرابعة : قولهم : محله الصدق ، أو رَوَاهُ عنه ،  
 أو إلى الصدق ما هو<sup>(٣)</sup> ، أو شيخٌ وَسَطٌ ، أو وَسَطٌ ، أو شيخٌ ،  
 أو صالحٌ الحديث ، أو مقاربٌ الحديث<sup>(٤)</sup> — بفتح الراء وكسرها —  
 أو جيدٌ الحديث ، أو حسنٌ الحديث ، أو صَوَّيْلِحٌ ، أو صدوقٌ إن

(١) عبارة العراقي : « أو مأمون ، أو خيار » .

(٢) وصدقٌ أيضاً ، كما في كتاب « الجرح والتعديل » ، و « مقدمة  
 ابن الصلاح » .

(٣) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٥٨ ) : « إلى الصدق  
 ما هو يعني أنه ليس يبعد عن الصدق » . وانظر لمعرفة ما جاء من أقوال  
 في تفسير هذه الجملة وفي تركيبها « توضيح الأفكار » للصنعاني ( ٢٦٥ / ٢ )  
 والتعليقات على « شرح ألفية العراقي » المطبوع بمصر ( ٣٦ / ٢ ) . وحاشية  
 « تدريب الراوي » للسيوطي المطبوع بمصر سنة ١٣٧٩ ( ص ٢٣٦ ) .

(٤) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٥٨ و ١٦٣ ) : « هو  
 من القرب ضد البعد ، وهو بكسر الراء ، ومعناه : أن حديثه مقاربٌ  
 لحديث غيره من الثقات ، وبفتح الراء أيضاً أي حديثه يقاربه حديث غيره ،  
 فهو بالكسر والفتح . ومعناه واحد وهو أن حديثه وَسَطٌ لا ينتهي إلى  
 درجة السقوط ولا الجلالة ، وهو نوع مدح ، وقال ابن رُسَيْد : أي ليس  
 حديثه بشاذٍ ولا منكر ، انتهى .



شاء الله ، أو أرجو أنه ليس به بأس .

واقصر ابن أبي حاتم في الثالثة على قولهم : شيخ ، وقال هو  
بالمنزلة التي قبلها يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دونها .  
واقصر في الرابعة على قولهم : صالح الحديث .

ثم ذكر ابن الصلاح من ألقاظهم على غير ترتيب قولهم : فلان  
روى عنه الناس ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث ، فلان  
ما أعلم به بأساً . قال : وهو دون قولهم : لا بأس به . انتهى .

وفيه أيضاً<sup>(١)</sup> : مراتب ألقاظ التجريح على خمس مراتب  
— وجعلها ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> وتبعه ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> أربع مراتب — :

المرتبة الأولى : — وهي أسوأها — أن يقال : فلان

كذاب ، أو يكذب ، أو يضع الحديث ، أو وضاع ، أو وضع  
حديثاً ، أو دجال . وأدخل ابن أبي حاتم والخطيب بعض ألقاظ  
المرتبة الثانية في هذه ، قال ابن أبي حاتم : إذا قالوا : متروك  
الحديث<sup>(٤)</sup> ، أو ذاهب الحديث ، أو كذاب ، فهو ساقط

(١) أي في شرح الألفية ، للعراقي : ( ١٠ / ٢ ) .

(٢) في كتاب الجرح والتعديل : ( ١ / ٣٧ ) .

(٣) في مقدمته : ( ص ١٣٥ ) .

(٤) تقدم في ( ص ٦٧ ) بيان الذي يكون «متروك الحديث» ، فانظره .

لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ .

المرتبة الثانية : فلانٌ متهم بالكذب ، أو الوضع ، وفلانٌ

ساقط ، وفلانٌ هالك ، وفلانٌ ذاهب ، أو ذاهب الحديث ، أو متروك ، أو متروك الحديث ، أو تركوه ، أو فيه نظر ، أو سكتوا عنه <sup>(١)</sup> ، فلان لا يُعْتَبَرُ به ، أو لا يُعْتَبَرُ بحديثه ، أو ليس بالثقة ، أو ليس بثقة ولا مأمون ، ونحو ذلك .

المرتبة الثالثة : فلانٌ رُدَّ حديثه ، أو رَدُّوا حديثه ، أو

مردود الحديث ، وفلانٌ ضعيفٌ جداً ، وواهٍ بمرّة ، وطَرَحُوا حديثه ، أو مُطَرِّح ، أو مُطَرِّح الحديث ، وفلانٌ أَرْمَ به ، وليس بشيء ، أو لا شيء ، وفلانٌ لا يُساوي شيئاً ، ونحو ذلك .

وكلٌّ من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث : لا يُحْتَجُّ به ولا يُعْتَشَدُّ به ولا يُعْتَبَرُ به .

المرتبة الرابعة : فلانٌ ضعيف ، منكر الحديث ، أو

حديثه منكر ، أو مضطرب الحديث ، وفلانٌ واهٍ ، وضعّفوه ،

(١) تقدم في (ص ٦٧) أن "عد" (فيه نظر) و (سكتوا عنه) في هذه المرتبة لما يتمشى على اصطلاح البخاري خاصة . وأما عند غيره فوضعها في المرتبة السادسة ، كما صرح به السخاوي في شرح الألفية ، : (ص ١٦٢) وكما سيذكره المؤلف في (ص ٨٢) .



وفلانٌ لا يُحتجُّ به .

المرتبة الخامسة : فلانٌ فيه مقال ، فلانٌ ضعيف ، أو فيه

ضعف ، أو في حديثه ضعف ، وفلانٌ يُعرف ويُشكر<sup>(١)</sup> ، وليس بذاك ، أو بذاك القوي<sup>(٢)</sup> ، وليس بالمتين ، وليس بالقوي ، وليس بحُجَّة ، وليس بعمدة ، وليس بالمرضي ، وفلانٌ للضعف ما هو<sup>(٣)</sup> ، وفيه خُلُف ، وطمعنوا فيه ، ومطمعون ، ومي<sup>(٤)</sup> الحفظ ، ولين ، أو لين الحديث ، أو فيه لين ، وتكلموا فيه . وكلُّ من ذُكر من بعد قولي : ( لا يساوي شيئاً )<sup>(٥)</sup> ، فانه يُخرج حديثه للاعتبار . انتهى .

وذكر السخاوي في « شرح الألفية »<sup>(٦)</sup> ، والسندي في « شرح النخبة » في هذا المقام تفصيلاً حسناً ، وجعلاً لكل من ألفاظ الجرح والتزكية ست مراتب ، وبينناها بياناً مستحسناً ، ومحصَّله :

- 
- (١) بالبناء للمجهول ، وقد سبق بيان ضبطه ومعناه في ( ص ٦٨ ) .  
 (٢) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٢ ) : « يعني أنه ليس بعيد عن الضعف » . وانظر ما قيل من أقوال في هذا التركيب ومعناه في المواطن المشار إليها في التعليقة ذات الرقم ٣ في ( ص ٧٢ ) .  
 (٣) يعني المذكورين في المرتبة الرابعة والخامسة كما في شرح العراقي المنقول عنه .

(٤) : ( ص ١٥٦ - ١٦٠ ) .

أن ألفاظ التعديل أرفعها عند المحدثين الوصف بما دل على  
المبالغة ، أو عُبرَ بأفعل كأوثق الناس ، وأضبط الناس ، وإليه  
المنتهى في التثبت . ويلحق به : لا أعرف له نظيراً في الدنيا .  
ثم ما يليه ، كقولهم : فلان لا يسأل عنه .

ثم : ما تأكّر بصفة من الصفات الدالة على التوثيق ،  
كثقة ثقة ، وثبتت ثبتت <sup>(١)</sup> . وأكثر ما وجد فيه قول ابن  
عُيينة : حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة . . . إلى أن  
قاله تسع مرّات <sup>(٢)</sup> . ومن هذه المرتبة قول ابن سعد في شعبة :  
ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث .

ثم : ما اتفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق ، كثقة ، أو  
ثبت ، أو كأنه مصحف <sup>(٣)</sup> ، أو حجة ، أو إمام ، أو ضابط ،

(١) سبق ضبطه وبيان معناه في ( ص ٦٦ ) .

(٢) قال السخاوي : « وكأنه سكّنت لانقطاع نفسه » .

(٣) جاء في « تهذيب التهذيب » لابن حجر ( ١٠ / ١١٤ - ١١٥ ) في  
( ترجمة مسعر بن كدام الكوفي ) أحد الأعلام الثقات ، المتوفى سنة ١٥٣ :  
« قال شعبة : كنا نسمي مسعراً : المصحف . وقال عبد الله بن داود : كان  
مسعر يُسمّى : المصحف لقلة خطه ، وحفظه . وقال ابن أبي حاتم : سألت  
أبي عن مسعر إذا خالفه الثوري ؟ فقال : الحكم لمسعر ، فإنه  
المصحف » . انتهى .



أو حافظ . والحُجَّةُ أقوى من الثقة .

ثم قولهم : ليس به بأس ، أو لا بأس به ، عند غير ابن مَعِين على ما سيأتي ذكر اصطلاحه <sup>(١)</sup> ، أو صدوق ، أو مأمون ، أو خيارُ الخلق .

ثم : ما أُشعرَ بالقرب من التجريح ، وهو أدنى المراتب كقولهم : ليس بعيدٍ من الصواب ، أو شيخ ، أو يُروى حديثه ، أو يُعْتَبَرُ به <sup>(٢)</sup> ، أو شيخٌ وَسَطٌ ، أو رَوَى الناسُ عنه ، أو صالحُ الحديث ، أو يُكْتَبُ حديثه ، أو مقاربٌ <sup>(٣)</sup> الحديث <sup>(٤)</sup> ، أو صَوَالِحٌ ، أو صدوقٌ إن شاء الله ، وأرجو أن لا بأس به ، ونحو ذلك . هذه مراتب التعديل <sup>(٥)</sup> .

(١) في الإبقاء ، التاسع .

(٢) أي في المتابعات والشواهد . ولفظ (به) غير موجود في الأصلين .

(٣) تقدم ضبطه وبيان معناه في ( ص ٧٢ ) .

(٤) ومنه : ما أقرب حديثه ، كما في شرح الألفية ، للسخاوي

( ص ١٥٨ ) .

(٥) قال السخاوي في شرح الألفية : ( ص ١٥٩ ) : « ثم إن الحكم

في أهل هذه المراتب : الاحتجاجُ بالأربعة الأولى منها ، وأما التي بعدها فأنه لا يُحتجُّ بأحد من أهلها ، لكون ألفاظها لا تُشعرُ بشريطة الضبط بل يُكْتَبُ حديثهم ويُجْتَبَرُ . وأما السادسة فالحكمُ في أهلها دون أهل =

## وأما مراتب الجرح فست<sup>(١)</sup> :

الأولى : منها ما يدلُّ على المبالغة ، كأ كذبِ الناس ،  
أو إليه المنتهى في الكذب ، أو هو ركنُ الكذب ، أو منبعُّه ،  
أو معنِّدُه ، ونحو ذلك .

الثانية : ما هو دون ذلك ، كالـجَّال ، والكذاب ،  
والوضَّاع . فإنها وإن اشتملت على المبالغة ، لكنها دون الأولى ،  
وكذا : يضع<sup>(٢)</sup> ، أو يكذب<sup>(٣)</sup> .

الثالثة : ما يليها ، كقولهم : فلان يسرق الحديث<sup>(٤)</sup> ،

= التي قبلها ، وفي بعضهم من يُكْتَبُّ حديثُه للاعتبار دون اختبار ضبطهم  
لوضوح أمرهم فيه .

(١) لفظ ( ست ) زدته هنا للإيضاح والبيان .

(٢) جاء في الأصلين : ( وكذا يضع ويكذب ) . بواو العطف ،  
والذي أثبتته هو الأوضح والموافق لما في « شرح الألفية » للسخاوي :  
( ص ١٦٠ ) ، وغيره .

(٣) ومن هذه المرتبة الثانية قوائيمهم : وَضَعَ حديثاً . قال السخاوي في  
« شرح الألفية » : ( ص ١٦٠ ) : « وهو أسهل الصيغ في هذه المرتبة » .

(٤) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٠ ) : « مَرْقَةٌ  
الحديث أن يكون محدثٌ بنفرد بحديث فيجبيء السارق ويدَّعي أنه سمعته  
أيضاً من شيخ ذاك المحدث . أو يكون الحديثُ عُرفَ برآور فيُضَيِّفه لراوٍ  
غيره ممن شاركه في طبقة . قال الذهبي : وليس كذلك من يسرق الأجزاء  
والكتب فإنها أنحس بكثير من مرقاة الرواة » .



وفلانٌ متهم بالكذب ، أو الوضع ، أو ساقط ، أو متروك <sup>(١)</sup> ،  
أو هالك ، أو ذاهب الحديث ، أو تركوه ، أو لا يُعْتَبَرُ به ،  
أو بمحدثه ، أو ليس بالثقة ، أو غير ثقة <sup>(٢)</sup> .

(١) سبق بيان من هو « المتروك » في ( ص ٦٧ ) .

(٢) ومن هذه المرتبة الثالثة - كما في « الألفية » للعراقي و « شرحها »  
للخاوي : ( ص ١٦١ و ١٦٣ ) - قولهم : جمعٌ على تركه ، ومُؤَدِّي أي  
هالك ، وهو على يَدَي عدلٍ . وهي باضافة عدلٍ إلى مُتَنَّى يَدَي .

ولهذه العبارة مدلولٌ تاريخي هو الذي جعلها من ألفاظ التجريح  
والتضعيف الشديد ، قال الخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٣ ) :  
« أفاد شيخنا الحافظ ابن حجر أن شيخه الحافظ العراقي كان يقول في قول  
أبي حاتم : ( هو على يَدَي عدل ) إنها من ألفاظ التوثيق ، وكان ينطبق  
بها هكذا - هو على يَدَي عدل - بكسر الدال الأولى بحيث تكون اللفظة  
للواحد ، ويرفع اللام وتويناها . قال شيخنا : وكنت أظن أن ذلك كذلك ،  
إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح ، وذلك أن ابنه قال في  
ترجمة ( جُبَّارة بن المغلّس ) : سمعتُ أبي يقول : هو ضعيف الحديث ، ثم  
قال : سألتُ أبي عنه فقال : هو على يَدَي عدل ، ثم حكى - أي ابن أبي حاتم -  
أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف ، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً ، ومع ذلك  
فما فهمتُ معناها ولا اتجّه لي ضبطها ! ! ثم بان لي أنها كتابة عن الهالك ،  
وهو تضعيفٌ شديد . ففي كتاب « إصلاح المنطق » ليعقوب بن السكيت  
( ص ٣١٥ ) عن ابن الكلبي قال : جَزَّه بن سعدٍ العشرة بن مالك من  
ولده : العَدَلُ ، وكان ولي شرطٍ ثُبُع ، فكان ثُبُع إذا أراد قتل رجلٍ  
دفعه إليه . فمن ذلك قال الناس : وُضِعَ على يَدَي عدل ، ومعناه :  
هلك ! . قلت - القائل للخاوي - ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل =

الرابعة : ما يليها ، كقولهم : فلان رُدَّ حديثه ، أو مردودُ  
الحديث ، أو ضعيفٌ جداً ، أو واهٍ بمرّة ، أو طرَحُوهُ ، أو  
مطروحُ الحديث ، أو مطروحٌ ، أو لا يُكتبُ حديثه ، أو لا تحِلُّ  
كتابةُ حديثه ، أو لا تحِلُّ الروايةُ عنه : وليس بشيء ، أو لا  
شيء <sup>(١)</sup> ، خلافاً لابن معين <sup>(٢)</sup> .

= « أدب الكاتب » : ( ص ٥٤ ) ، وزاد : ثم قيل ذلك لكل شيء قد بُئِسَ  
منه . . انتهى .

قلت : وقد ذكر هذا في غير كتاب من كتب اللغة كـ « الصحاح »  
و « اللسان » و « القاموس » في ( عدل ) و « الاشتقاق » لابن دريد  
( ص ٤١٠ ) و « شرح أدب الكاتب » للجواليقي ( ص ١٥٩ ) و « شرحه »  
للطليوسي ( ص ١١٩ ) و « جنى الجنتين » للنجي ( ص ١٤٧ ) . وقال  
الزبيدي في « تاج العروس » في ( عدل ) بعد ذكر هذا الخبر : « جزء بن  
سعد العشرة ، هكذا وقع في « الصحاح » ، والصواب : من سعد العشرة »  
انتهى . ولم أر ما يؤيد هذه النسخة من الزبيدي ، بل الكتب التي سمتها  
بجمعة على ( جزء بن سعد العشرة ) . والله أعلم .

(١) ومن هذه المراتب الرابعة قولهم : ارتَمَ له . كما في متن « ألفية  
العراقي » و « شرحها » للسخاوي ( ص ١٦١ ) . وقد جعله ابن الصلاح من  
الثلاثة كما سبق في ( ص ٧٤ ) .

(٢) وسيأتي في « الإيقاظ » الثامن بيان مقصد ابن معين من هذا  
اللفظ . قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٦٢ ) : « والحكم في  
المراتب الأربع هذه أنه لا يحتاج بواحدٍ من أهلها ولا يُستشهد به ولا  
يُعتبر به » . انتهى .



الخامسة : ما دونها وهي : فلان لا يحتاج به ، أو ضعفه ،  
أو مضطرب الحديث ، أو له ما ينكر ، أو له منا كير ، أو منكر  
الحديث <sup>(١)</sup> ، أو ضعيف .

السادسة : — وهي أسهلها — قولهم : فيه مقال ، أو أدنى  
مقال ، أو ضعف ، أو ينكر مرة <sup>(٢)</sup> ويعرف أخرى ، أو ليس  
بذاك ، أو ليس بالقوي ، أو ليس بالمتين ، أو ليس بحجة ، أو ليس  
بعمدة ، أو ليس بآمون ، أو ليس بثقة ، أو ليس بالمرضي ، أو ليس  
بمحمّدونه ، أو ليس بالحافظ ، أو غيره أوثق منه ، أو فيه شيء ،  
أو فيه جهالة ، أو لا أدري ما هو ، أو ضعفه ، أو فيه ضعف ،

---

(١) عدّ السخاوي والسندي قولهم : ( منكر الحديث ) في المرتبة  
الخامسة هنا : جارٍ على مصطلح غير البخاري ، ومثله عدّ العراقي له في المرتبة  
الرابعة كما سبق في (ص ٧٤) . أما البخاري فقد قال : كل من قلت فيه منكر  
الحديث : فلا تحيل الرواية عنه . كما في « شرح الألفية » للسخاوي (ص ١٦٢)  
وكما سينقله المصنف في (ص ٩٧) . فيكون موضعه على اصطلاح البخاري  
أنزل بمرتبة أي في المرتبة الثالثة على تقسيم العراقي ، وفي المرتبة الرابعة على تقسيم  
السخاوي والسندي . والحكم واحد في التقيسين ، وهو أنه لا يحتاج بمن  
وصف بذلك ، ولا يستشهد به ولا يعتبر به .

(٢) الذي في « شرح الألفية » للسخاوي (ص ١٦١) : ( تنكر مرة  
وتعرف أخرى ) أي بناء الخطاب . وقد تقدّم كما جاء هنا في (ص ٦٨)  
و (ص ٧٥) وعلقت عليه في الموطن الأول ما يناسب .

أومىء الحفظ ، أو لَيِّن الحديث ، أوفيه لَيِّن ، عند غير الدارقطني ،  
فانه قال : إذا قلتُ لَيِّنٌ : لا يكون ساقطاً متروكاً الاعتبار ، ولكن  
مجروحاً بشيء لا يَسْقُطُ به عن العدالة <sup>(١)</sup> .

ومنه قولهم : نكَلَّمُوا فيه ، أو سَكَنُوا عنه ، أوفيه نظر ،  
عند غير البخاري فانه سيجي اصطلاحه <sup>(٢)</sup> .

هذا ، وليُطلب تفصيلُ أحكام هذه المراتب وما يتعلق بها من  
الكتب المبسوطة في أصول الحديث <sup>(٣)</sup> .

(١) وقع في الأصلين : ( بشيء يسقط به العدالة ) . وهو تحريف  
فاحش جداً ! والتصويب عن شرح الألفية ، للسخاوي : ( ص ١٦٢ ) . وقال  
رحمه الله تعالى : « وكل من ذكر في المرتبة الخامسة والسادسة : يُعتبر  
بحديثه ، أي يخرج حديثه للاعتبار ، لاشعار هذه الصبغ بصلاحية المتصف  
بها لذلك وعدم منافاتها لها » .

(٢) في « الايقاظ » الثالث والعشرين . وسبق بيان اصطلاحه تعليقاً  
في ( ص ٦٧ ) .

(٣) ذكرنا في التعليقات السابقة ما ينبغي بالمرام إن شاء الله تعالى .



## المصباح الرابع

في فوائد متفرقة ، متعلقة بالمباحث المتقدمة ،  
مفيدة لمن يستفيد من كتب أسماء الرجال ، ويريد  
تنقيح الأسانيد بدرك مراتب الرجال ، وجمعها من  
خواص هذا الكتاب ، فلينتفع بها أولو الأبواب

### إيقاظ - ٤ -

قولهم : هذا حديث<sup>(١)</sup> صحيح الإسناد ، أو حسن الإسناد :  
دون قولهم هذا حديث صحيح ، أو حسن . لأنه قد يقال : هذا  
حديث<sup>(١)</sup> صحيح الإسناد ، ولا يصح الحديث ، لكونه شاذاً<sup>(٢)</sup>

(١) لفظ ( حديث ) لم يكن في الأصلين . وأضفته من مقدمة ابن  
الصلاح ، المنقول عنها : ( ص ٤٣ ) .

(٢) مثاله : ما أخرجه الحاكم في المستدرک ، في كتاب التفسير في  
تفسير سورة الطلاق ( ٢ / ٤٩٣ ) من طريق أحمد بن يعقوب ، عن عبيد بن  
غنم النخعي ، عن علي بن حكيم ، عن شريك ، عن عطاء بن السائب ،  
عن أبي الضحى ، عن ابن عباس قال : « في كل أرض نبي كنيتم ،  
وآدم كآدم ، ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسى كعيسى » . =

أو معطلاً<sup>(١)</sup> ، غير أن المصنّف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله :

= وقال الحاكم فيه : صحيح الإسناد ، وأقرّه الذهبي فقال : صحيح .

قال السيوطي في « تدريب الراوي » : ( ص ١٤٧ ) : « ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له ، حتى رأيت البيهقي قال : إسنادُه صحيح ولكنّه شاذّ بمرّة . والمؤلف الكنوي رحمه الله تعالى رسالة جامعة سمّاها : « زجر الناس عن إنكار أثر ابن عباس » استوفى الكلام فيها على هذا الحديث كل الاستيفاء ، وحكّم أنّه في حكم المرفوع . نسأله تعالى تيسيراً طبعها في سلسلة مؤلفات هذا الإمام العظيم رحمه الله تعالى .

(١) مثاله : ما انفرد به مسلم في « صحيحه » : ( ٤ / ١١١ ) من رواية الوليد بن مسلم حيث قال الوليد : حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ ( الحمد لله رب العالمين ) ، لا يذكرون ( بسم الله الرحمن الرحيم ) في أول قراءة ولا في آخرها . ثم روى مسلم عقبه أيضاً من رواية الوليد عن الأوزاعي : أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنساً يذكر ذلك .

قال ابن الصلاح في « معرفة علوم الحديث » : ( ص ٩٨ ) : « فعليل قوم رواية اللفظ المذكور - يعني التصريح بنفي قراءة البسملة - لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : « فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجهم في الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له ، ففهم من قوله : « كانوا يستفتحون بالحمد لله » أنهم كانوا لا يُبَسِّلون ، فرواه على ما فهم ، وأخطأ ! لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية . ثم استوفى هو والعراقي في حاشيته على « مقدمة ابن الصلاح » الكلام على تعليل هذا الحديث : ( ص ٩٨ - ١٠٣ ) .



صحيحُ الاسناد ، ولم يذكر له عِلَّةُ قاذحة ، ولم يَقْدَح فيه فالظاهرُ  
منه الحكمُ بأنه صحيحٌ في نفسه ، لأنَّ عدم العلة والقادح هو الأصلُ  
والظاهر ، كذا ذكره ابنُ الصلاح في « مقدمته <sup>(١)</sup> » .  
وقال الزين العراقي في « شرح ألفيته <sup>(٢)</sup> » : وكذلك إن  
اقتصَرَ على قوله : حسنُ الاسناد ولم يعقبه بضعفٍ فهو أيضاً  
محكومٌ له بالحُسْن . انتهى .

### إِقْطَاعُ - ه -

حيث قال أهلُ الحديث : هذا حديثٌ صحيحٌ ، أو حسنٌ  
فرادهم فيما ظهَرَ لنا ، عملاً بظاهر الاسناد . لأنَّه مقطوعٌ بصحته  
في نفسِ الأمر ، لجوازِ الخطأ والنسيان على الثقة .  
وكذا قولُهم : هذا حديثٌ ضعيفٌ فرادهم أنه لم تظهر لنا فيه  
شروطُ الصحة ، لأنَّه كَذِبٌ في نفسِ الأمر ، لجوازِ صدقِ  
الكاذب وإصابة من هو كثيرُ الخطأ ، هذا هو القولُ الصحيحُ الذي  
عليه أكثرُ أهلِ العلم ، كذا في « شرح الألفية للعراقي <sup>(٣)</sup> » ، وغيره .

---

(١) : ( ص ٤٣ ) . وقال ابنُ الصلاح في تمام تعليقه لما قال : « ولأنَّ  
المصنفَ المعتمدَ منهم إنما يطلق ذلك بعد الفحص عن انتفاء القادح » .

(٢) : ( ١٠٧ / ١ ) .

(٣) : ( ١٥ / ١ ) .

## إيقاظ - ٦ -

كثيراً ما يقولون : لا يصح ، ولا يثبتُ هذا الحديث .  
ويظنُّ منه من لا علم له أنه موضوع ، أو ضعيف . وهو مبنيُّ  
على جهله بمصطلحاتهم وعدم وقوفه على مصطلحاتهم . فقد قال  
عليّ القاري في « تذكرة الموضوعات » : لا يلزم من عدم الثبوت  
وجود الوضع <sup>(١)</sup> . انتهى . وقال في موضع آخر : لا يلزم من  
عدم صحته وضعه <sup>(٢)</sup> . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار المسمى  
بـ « نتائج الأفكار » : ثبت عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا أعلمُ  
في التسمية - أي في الوضوء - حديثاً ثابتاً . قلتُ : لا يلزم من  
نفي العلم بثبوت عدم ، وعلى التزل : لا يلزم من نفي الثبوت  
ثبوت الضعف ، لا حتم أن يراد بالثبوت الصحة ، فلا ينتفي  
الحسن ، وعلى التزل : لا يلزم من نفي الثبوت عن كل فردٍ

(١) انظر ما يستفاد منه هذا المعنى في كلام عليّ القاري على حديث :  
« من طاف بهذا البيت أسبوعاً » : ( ص ٨٢ ) . من كتابه « تذكرة  
الموضوعات » .

(٢) انظر هذا المعنى في كلامه على حديث « أكل الطين حرام » :  
( ص ٢٣ ) .



نفيه عن المجموع . انتهى .

وقال نور الدين السّمهودي<sup>(١)</sup> في « جواهر العقدين في فضل الشّرفين » : قلتُ لا يلزم من قول أحمد في حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء : لا يصحّ ، أن يكون باطلاً ، فقد يكون غير صحيح وهو صالح للاحتجاج به ، إذا الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف . انتهى .

وقال الزركشي<sup>(٢)</sup> في « نكته » على ابن الصلاح : بيّن قولنا موضوع ، وبيّن قولنا لا يصحّ : بون كثير ، فإنّ

---

(١) هو مؤرّخ المدينة الطيّبة : نور الدين أبو الحسن علي بن القاضي عفيف الدين عبد الله بن أحمد السّمهودي ، نزيل المدينة ومؤرّخها ومفتيها ومدرّسها ، مؤلف « جواهر العقدين في فضل الشرفين » ، أي شرف العلم وشرف النّسب ، وتاريخ المدينة المسمى بـ « اقتفاء الوفا بأخبار دار المصطفى » ، ومختصره المسمى بـ « وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى » ، و « خلاصة الوفا » ، وغير ذلك . توفي في ذي القعدة سنة ٩١١ . وترجمته مبسّطة في « النور السافر في أخبار القرن العاشر » ، وغيره . منه رحمه الله .

(٢) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري ، مؤلف « التنقيح » تعليق صحيح البخاري ، و « شرح جمع الجوامع » ، و « البرهان في علوم القرآن » ، و « القواعد » في الفقه ، و « سلاسل الذهب » في الأصول ، و « النكت » على « مقدمة ابن الصلاح » ، وغير ذلك . توفي في رجب سنة ٧٩٤ ، كذا في « طبقات الشافعية » ، لتقي الدين أبي بكر أحمد بن شهاب الدمشقي المتوفى سنة ٨٥١ . منه رحمه الله .

الأول<sup>(١)</sup> إثبات الكذب والاختلاق ، والثاني إخبار عن عدم الثبوت . ولا يلتزم منه إثبات العدم . وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح ، ونحوه . انتهى . وقال أيضاً : لا يلتزم منه أن يكون موضوعاً ، فإنَّ الثابت يشمل الصحيح والضعيف دونه . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد في الذّبّ عن مُسنّد أحمد<sup>(٢)</sup>» في بحث حديث عموم مغفرة الحُجّاج : لا يلتزم من كون الحديث لم يصحّ أن يكون موضوعاً . انتهى .

وقال عليّ القاري في «تذكرة الموضوعات<sup>(٣)</sup>» تحت حديث (من طاف بهذا البيت أسبوعاً .. الخ ..) : مع أن قول السّخاوي : لا يصحّ ، لا ينافي الضعف والحسن . انتهى .

(١) بهذا اللفظ أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» : (١ / ١٤٠) . وجاء فيه وفي «الآلء المصنوعة» للسيوطي : (١ / ١١) بافظ (بَوْنٌ كبير) بالباء الموحدة . وجاء لفظ الزركشي عند المؤلف في «تحفة الطلبة» : (ص ٥) وكذا عند عليّ القاري في رسالة «الموضوعات» : (ص ١٧) كما هنا مع مغايرة يسيرة هي : «فإنَّ الوضع لإثبات الكذب ، وقولنا : لم يصحّ ، إنما هو إخبار عن عدم الثبوت ...» .

(٢) : (ص ٣٩) .

(٣) : (ص ٨٢) .



وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني <sup>(١)</sup> في « شرح المواهب اللدنية » <sup>(٢)</sup> « للقسطلاني عند ذكر حديث : « يَطْلَعُ اللهُ لَيْلَةَ النصفِ من شعبان فيَغْفِرُ لجميع خلقه إلا لمشرك أو مُشاحن » . ونَقَلَ القسطلاني <sup>(٣)</sup> عن ابن رجب <sup>(٤)</sup> أن ابن حبان صحَّحه : فيه ردٌّ على قول ابن دحية : لم يصح في ليلة نصف شعبان شيء ، إلا أن يُريدَ نفي الصحة الاصطلاحية ، فإنَّ حديث مُعَاذٍ هذا حَسَنٌ لا صحيح . انتهى .

وفي المقام أبحاثٌ ذكرناها في تعليقات رسالتنا « مُتَحَفَةٌ الطَّلَبَةِ فِي مَسْحِ الرِّقْبَةِ » المصممة بـ « مُتَحَفَةِ الْكَمَلَةِ عَلَى حَوَاشِي

(١) المتوفى سنة ١١٢٢ . منه رحمه الله تعالى . وقال المؤلف أيضاً رحمه الله تعالى في كتابه « الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » : ( ص ٢٦٧ ) : « هو شارح « الموطأ » وشارح « المواهب » محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي المتوفى سنة ١١٢٢ » .

(٢) : ( ٧ / ٤٧٣ ) في المقصد التاسع في آخر « ذكر سياق صلاته ﷺ بالليل » .

(٣) هو مؤلف « إرشاد الساري شرح صحيح البخاري » ، وغيره ، المتوفى في أوائل سنة ٩٢٣ ، لا سنة ٥٢٠ ، كما يوجد في بعض ناليفات غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا . منه رحمه الله تعالى .

(٤) أي الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٩٥ ، لا سنة ٩٩٥ ، كما في تصانيف غير ملتزم الصحة من أفاضل عصرنا . منه رحمه الله تعالى .



«تحفة الطلّبة» . فعليك بمطالعها ، فإنها مفيدة للطلّبة <sup>(١)</sup> .

(١) قال المؤلف رحمه الله تعالى وإيادنا في «تحفة الكملة على حواشي تحفة الطلّبة» : (ص ٥) ما نصه : «اعلم أن صاحب القاموس قد أكثر في فاتحة كتابه «سفر السعادة» بالحكم بعدم الثبوت على كثير من الأحاديث واعتبر به كثير من جهة زماننا ، وجمع من كلمة عصرنا ، فحكوا على على كثير من الأحاديث الثابتة بكونها موضوعة أو ضعيفة أو غير معتبرة ، ظناً منهم أن الأخذ بـ «سفر السعادة» سعادة غير ضلالة . والذي أوقعهم في هذه الورطة الظلماء الغفلة عن أمرين :

أحدهما : أن الحكم بعدم الثبوت أو بعدم الصحة في عرف المحدثين لا يستلزم الضعف ولا الوضع ، بل يشمل الحسن لذاته والحسن لغيره أيضاً . ثم ذكر المؤلف هناك ما نقله هنا عن علي القاري والحافظ ابن حجر والسهودي والزرکشي ثم قال :

وثانيها : أن من المحدثين من له إفراط ومبالغة في الحكم بوضع الأحاديث وبإبطالها وبضعفها ، منهم ابن الجوزي ، وابن تيمية الحنبلي ، والجوزقاني ، والصنعاني ، وغيرهم . قال السخاوي في «فتح المغيبيات بشرح ألفية الحديث» : (ص ١٠٧) : ربما أدرج ابن الجوزي في «الموضوعات» الحسن والصحيح مما هو في أحد «الصحيحين» ، فضلاً عن غيرهما . وهو توسع منكر ، ينشأ عنه غلبة الضرر من ظن ما ليس بموضوع موضوعاً ، مما قد يقلده فيه العارف تحسناً للظن به ، حيث لم يبحث ، فضلاً عن غيره . ويتمن أفراد - بعد ابن الجوزي - في الحديث الموضوع كثرة : الرضي الصفّاني اللغوي ، ذكر فيها الأحاديث من «الشهاب» للقضاي ، و«النجم» للأقلبيشي ، وغيرهما كـ «الأربعين» لابن وديعان ، و«فضائل العلماء» لمحمد بن مَرُور البلخي ، و«الوصية» لعلي بن أبي طالب ، و«خطبة الوداع» ، و«آداب النبي ﷺ» ، وأحاديث أبي الدنيا الأشج ، ونسطور ، وشعيم بن سالم - أو يغم بن سالم - ، ودينار =



= الحبشي ، وأبي هُدْبَة إبراهيم بن هُدْبَة ، ونسخة سمعان عن أنس ، وفيه الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير .

والجوزقاني « كتاب الأباطيل » ، أكثر فيه من الحكم بالوضع لمجرد مخالفة السنة ، قال شيخنا : وهو خطأ ، إلا إن تعذر الجمع . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في « لسان الميزان » : طالعت

ابن تيمية على الحبشي ، فوجدته كثير التعامل في رد الأحاديث التي يوردها

ابن المطهر الحبشي ، ورد في رده كثير من الأحاديث الجياد . انتهى

ملخصاً . ومثله في « الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة » : ( ٧١ / ٢ )

للحافظ ابن حجر .

وقد صرح الشيخ عبد الحق الدهلوي في « شرح سفر السعادة » : أن

مؤلفه قد قلّد في خاتمة الجماعة المشددة المفرطة حيث قال ما معترّبه :

« ألم أن الشيخ المصنّف بالغ كثيراً في هذه الخاتمة » ، وقلّد بعض المتوغلين ،

فحكم على بعض الأحاديث بعدم الصحة ، وعلى بعضها بعدم الثبوت ، وعلى

بعضها بالوضع والافتراء ، مع أن منها أحاديث مروية في كتب معتبرة

ومقبولة عند كهلاء علماء الدين من الفقهاء والمحدثين . انتهى ملخصاً .

وحكم أقوال مثل هذه الطائفة المشددة المتساهلة في باب حكم وضع

الأحاديث وبطلانها وضعفها : أن لا يبادر إلى قبولها ، ولا يقطع لصدقها

ما لم يوافقهم غيرهم من نقاد المحدثين وكبار المنتقدين ، فاحفظ هذا فإنه

ينفعك في مواضع كثيرة .

وقد فصلت الكلام في المرام في رسائي الثلاثة في بحث زيارة القبر

النبوية : « الكلام المبثّر في نقض القول المحكم » ، و « الكلام المبرور في ردّ

القول المنصور » ، و « السعي المشكور في ردّ المذهب المأثور » ، ألفتها ردّاً

على رسائل من حجج ولم يزر القبر النبوي وأفتى بجرمته وعدم إباحته . انتهى

كلام المؤلف الكنعوني رحمه الله تعالى ، مصححاً متسماً من « شرح الألفية »

للسخاوي .

## إيقاظ - ٧ -

بَيْنَ قَوْلِهِمْ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ : هَذَا  
الرَّوَايَةُ مُنْكَرٌ الْحَدِيثُ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ : يَرْوِيهِ الْمُنَاكِرُ : فَرَقٌ .  
وَمَنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ زَلٌّ وَأَضَلٌّ وَابْتِلَى بِالْفَرَقِ . وَلَا تَظُنُّنَّ مِنْ  
قَوْلِهِمْ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ أَنَّ رَاوِيَهُ غَيْرُ ثِقَةٍ ، فَكثيرونَ مَا يُطْلَقُونَ  
النَّكَارَةُ عَلَى مَجَرَّدِ التَّفَرُّدِ . وَإِنْ اعْطَلَحَ الْمُنَاخِرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُنْكَرَ  
هُوَ : الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ضَعِيفٌ مُخَالَفًا لثِقَةٍ . وَأَمَّا إِذَا خَالَفَ الثِّقَةُ  
غَيْرَهُ مِنْ الثِّقَاتِ فَهُوَ شَاذٌ . وَكَذَا لَا تَظُنُّنَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : فَلَانُ  
رَوَى الْمُنَاكِرُ ، أَوْ حَدِيثُهُ هَذَا مُنْكَرٌ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ : أَنَّهُ ضَعِيفٌ .  
قَالَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ فِي « تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ إَحْيَاءِ الْعُلُومِ <sup>(١)</sup> » :  
كَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ الْمُنْكَرَ عَلَى الرَّوَايَةِ لِكُونِهِ رَوَى حَدِيثًا  
وَاحِدًا . انْتَهَى .

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي « فَتْحِ الْمَغِيبِ <sup>(٢)</sup> » : وَقَدْ يُطْلَقُ ذَلِكَ  
عَلَى الثِّقَةِ إِذَا رَوَى الْمُنَاكِرُ عَنِ الضَّعِيفِ ، قَالَ الْحَاكِمُ : قُلْتُ

(١) أَفَادَ السَّخَاوِيُّ فِي « شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ » : (ص ١٦٢) أَنَّ كَلَامَ الْعِرَاقِيِّ  
هَذَا قَالَهُ فِي « تَخْرِيجِهِ الْكَبِيرِ لِلْأَحْيَاءِ » . وَهُوَ مَا يَزَالُ مَخْطُوطًا .

(٢) : (ص ١٦٢) .



لدارقطني : فسايمان بن بنت شُرَحْبِيل ؛ قال : ثقة ، قلتُ : أليس  
عنده مناكير ؛ قال : يُحدث بها عن قوم ضمفاء ، أما هو فتقة .  
انتهى .

وقال الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة ( عبد الله بن  
معاوية الزُّبيري <sup>(١)</sup> ) : قولهم : منكر الحديث ، لا يعنون به أن  
كل ما رواه منكر ، بل إذا روى الرجل جملةً وبعض ذلك مناكير  
فهو منكر الحديث . انتهى . وقال أيضاً في ترجمة ( أحمد <sup>(٢)</sup> بن  
عَتَّاب المروزي ) : قال أحمد بن سعيد بن معدان : شيخ صالح ،  
روى الفضائل والمناكير . قلتُ : ما كل من روى المناكير  
بضعيف . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » عند ذكر  
( محمد <sup>(٣)</sup> بن إبراهيم التَّيْمِي ) وتوثيقه مع قول أحمد فيه يروي  
أحاديث مناكير : قلتُ : المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة

---

(١) . وقع في الأصلين ( الزهيري ) . وهو تحريف عن ( الزبيري ) ،  
لأنه منسوب إلى جده ، وهو ابن المنذر بن الزُّبَيْر بن العوام كما في « الميزان » .  
ولم أجد في ترجمته في نسخة « الميزان » المطبوعة ( ٧٩ / ٢ ) هذه الجملة التي  
نقلتها المؤلف هنا . فلعلها في بعض النسخ ؟ .

(٢) : ( ٥٦ / ١ ) .

(٣) : ( ١٥٨ / ٢ ) .

على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيُحَسِّل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة . انتهى . وقال أيضاً عند ذكر ترجمة ( بُرَيْد <sup>(١)</sup> بن عبد الله ) : أحمدٌ وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة . انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيب <sup>(٢)</sup> » : قال ابن دقيق العيد في « شرح الالم » : قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهي إلى أن يقال فيه : منكر الحديث ، لأن « منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه <sup>(٣)</sup> » ، والعبارة الأخرى <sup>(٤)</sup> لا تقتضي الدِّيمومة ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في ( محمد بن إبراهيم التَّيْمِي ) : يروي أحاديث منكراً . وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، واليه المرجع في حديث « إنما الأعمال بالنيات » . انتهى .

وقال أبو المحاسن الشيخ قائم بن صالح السِّنْدِي ثم المدني في رسالته « فوز الكرام بما ثبت في وضع اليدين تحت السرة أو

(١) : ( ١١٨ / ٢ ) . وسقط من الأصلين لفظ ( بريد ) .

(٢) : ( ص ١٦٢ ) .

(٣) في الأصلين : ( مجديته ) . وكذا هي : ( مجديته ) في « شرح الألفية » ، للسخاوي . وهو تحريف .

(٤) أي قولهم : ( روى مناكير ، أو يروي المناكير ، أو في حديث نكارة ) .



فوقها تحت الصدر عن الشفيع المظلل بالغيام » بعد ذكر تعريف الشاذ والمنكر : فإذا أحطت علماً بهذا علمت أن قول من قال في أحد : (هو منكر الحديث) جرح مجرد . إذ حاصله أنه ضعيف خالف الثقات . ولا ريب أن قولهم : (هذا ضعيف) ، جرح مجرد ، فيمكن أن يكون ضعفه عند الجرح بما لا يراه المجتهد العامل بروايته جرحاً . فان قيل : إن الإنكار جرح مفسر ، كما صرح به الحفاظ ، أجيب بأن معنى منكر الحديث - كما سمعت - ضعف خالف الثقة ، والأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ومنها لا يقدر ، فربما ضعف بشي لا يراه الآخر جرحاً . ومع قطع النظر عن هذا التحقيق لا تنضر النكارة إلا عند كثرة المخالفة للثقات . انتهى .

وقال أيضاً : من ضعفه - يعني (عبد الرحمن بن الواسطي) راوي حديث « وضع اليدين تحت السرة » المخرج في « سنن أبي داود » - إنما ضعفه لأنه خالف في بعض المواضع الثقات ، وتفرّد في<sup>(١)</sup> بعضها بالروايات ، وهو لا ينضر ، وإنما تنضر كثرة المناكير وكثرة مخالفة الثقات ، ولم تثبت . انتهى .

(١) لفظة ( في ) مضافة من الأصلين .

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» في ترجمة  
(نابت<sup>(١)</sup> بن عجلان الأنصاري) : قال العقيلي : لا يُتابع على  
حديثه . وتعمّق ذلك أبو الحسن بن القطّان بأن ذلك لا يضرّه  
إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ، ومخالفة الثقات . وهو كما  
قال . انتهى .

وقال السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»<sup>(٢)</sup> :  
وقع في عباراتهم : أنكر ما رواه فلان : كذا ، وإن لم يكن  
ذلك الحديث ضعيفاً . قال ابن عدي : أنكر ما روى بُريد<sup>(٣)</sup>  
ابن عبد الله بن أبي بردة : «إذا أَرَدَ الله بأمة خيراً قبض نبيّها  
قبليها» . قال : وهذا طريق حسن ، رواه ثقات ، وقد أدخله قوم  
في صحيحهم<sup>(٤)</sup> . انتهى . وقال<sup>(٥)</sup> أيضاً : قال الذهبي : أنكر ما للوليد

(١) : (٢ / ١٢٠) .

(٢) : (ص ١٥٣) .

(٣) وقع في الأصلين : (يزيد) . ومثله في «تدريب الراوي» من  
الطبعة الخيرية (ص ٨٥) . وهو تحريف ! وصوابه : (بُريد) كما في  
كتب الرجال .

(٤) قال السيوطي : في «التدريب» : (ص ١٥٣) : والحديث في  
«صحيح مسلم» . قلت : لم أَره فيه ، وعزوه إلى «صحيح مسلم» وهم .



ابن مسلم من الأحاديث : حديثُ حِفْظِ <sup>(١)</sup> القرآن ، وهو عند  
الترمذي وحسنه ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين . انتهى .  
وقال الذهبي في « ميزانه » عند ترجمة ( أبان <sup>(٢)</sup> بن جبلة  
الكوفي ) و ترجمة ( سليمان بن <sup>(٣)</sup> داود البمالي ) : إن البخاري قال :  
كلُّ من قُلتُ فيه منكرُ الحديث فلا تحلُّ الروايةُ عنه <sup>(٤)</sup> .  
انتهى .

قلتُ : فعليك يا من ينتفع من « ميزان الاعتدال » وغيره  
من كتب أسماء الرجال أن لا تغترَّ بلفظ الانكار الذي تجده منقولا  
من أهل النقد في الأسفار ، بل يجب عليك :

---

(١) يعني حديثَ دعاء حفظ القرآن ، وهو الحديث الطويل الذي فيه  
شكوى سيدنا علي من تفكُّت القرآن من صدره ، وتعليم الرسول له أن  
يصلي أربع ركعات في ليلة الجمعة آخرها أو وسطها أو أولها إن لم يستطع ،  
ثم يدعو بالدعاء ... وقد أخرجه الترمذي في « سننه » في ( أبواب الدعاء )  
في ( باب في دعاء الحفظ ) : ( ١٣ / ٧٥ ) من طبعة النازي ، و ( ٢٧٤ / ٤ )  
من « تحفة الأحوذى » ، المباركفوري ، وقد تكلم على سنده كلاماً وافياً .  
وأخرجه الحاكم في « مستدركه » في كتاب الصلاة ( ١ / ٣١٦ ) ، وتعلَّقه  
الذهبي فقال : « هذا حديثٌ منكرٌ شاذٌ أخاف أن يكون موضوعاً ؟ ! » .

(٢) : ( ١ / ٥ ) .

(٣) : ( ١ / ١١٢ ) .

(٤) كانت العبارة عند المؤلف : « من قُلتُ فيه منكرُ الحديث فلا تحلُّ  
روايته » . فعدلتُها إلى ما ترى طبقاً لما جاء في « الميزان » لوضوحه وجزالة .

أَنْ تَنْبَغَتْ وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه . وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحدو حدوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتاج به .

وإن تفرق بين ( روى المناكير <sup>(١)</sup> ) ، أو يروي المناكير ، أو في حديثه نكارة ) ونحو ذلك ، وبين قولهم : ( منكر الحديث ) ونحو ذلك ، بأن العبارات الأولى لا تقدر الراوي قدحاً يُعتمد به ، والأخرى تجرحه جرحاً مُعنداً به .

وأنه لا يُنادر بحكم ضعف الراوي بوجود ( أنكر ما روى ) ، في حق روايته في « الكامل » و « الميزان » ونحوهما ، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرّد راويهما .

وأن تفرق بين قول القدماء : هذا حديث منكر ، وبين قول المتأخرين : هذا حديث منكر ، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرّد به راويه وإن كان من الأثبات ، والمتأخرون يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات .

وقد زلّ قدم من احتج على ضعف حديث « من زار

(١) لفظ ( المناكير ) هنا زيادة مني للإيضاح .



قبري وجبت له شفاعتي « بقول الذهبي في « ميزانه »<sup>(١)</sup> في ترجمة (موسى بن هلال) أحد رواة : وأنكر ما عنده حديثه عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » . رواه ابن خزيمة عن محمد بن إسماعيل الأحمسي عنه . انتهى . وإن شئت زيادة التفصيل في هذا البحث الجليل فارجع إلى رسائلني في بحث زيارة القبر النبوي ، إحداهما : « الكلام المبرم في نقض القول المحقق المحكم » ، وثانيها : « الكلام المبرور في رد القول المنصور » ، وثالثها : « السعي المشكور في رد المذهب المأثور » . ألفتها رداً على رسائل من حج ولم يزُر قبر النبي العربي ، ﷺ في كل بكرة وعشي<sup>(٢)</sup> .

### إيقاظ - ٨ -

كثيراً ما تجد في « ميزان الاعتدال » وغيره ، في حق الرواة - نقلاً عن يحيى بن معين - : ( أنه ليس بشيء ) . فلا تغتر به ولا تظن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي . فقد قال الحافظ ابن حجر في « مقدمة »<sup>(٣)</sup> فتح الباري « في ترجمة (عبد العزيز بن

(١) : ( ٣ / ٢٢٠ ) .

(٢) سبقت الإشارة في ترجمة المؤلف إلى أن هذه الرسائل الثلاث ألفتها باللغة الأوردية .

(٣) : وقع في الأصلين : ( في فتح الباري ) . وهو سبق قلم .

المختار البصري<sup>(١)</sup> : ذكر ابن القطان الفاسي<sup>\*</sup> أن مراد ابن معين من قوله : ( ليس بشي ) يعني أن أحاديثه قليلة . انتهى .  
وقال السخاوي في « فتح المغيث »<sup>(٢)</sup> : قال ابن القطان :  
إن ابن معين إذا قال في الراوي : ( ليس بشي ) إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً .

## إيقاظ - ٩ -

كثيراً ما تجد في « الميزان » وغيره نقلاً عن ابن معين في حق الرواة : ( لا بأس به ) . فلعلك تظن منه أنه أدون من ( ثقة ) ، كما هو مقرر عند المتأخرين . وليس كذلك ، فانه عنده كثقة . قال البدر بن جماعة في « مختصره » : قال ابن معين : إذا قلت : ( لا بأس به ) فهو ثقة . وهذا خبر عن نفسه . انتهى . وفي « مقدمة ابن الصلاح »<sup>(٣)</sup> : قال ابن أبي خيثمة : قلت ليحيى بن معين : إنك تقول : ( فلان ليس به بأس ) ، و ( فلان ضعيف ) . وقال إذا قلت لك : ( ليس به بأس ) فتثقة ، وإذا قلت لك : ( ضعيف ) فهو

(١) : ( ١٤٤ / ٢ ) .

(٢) : ( ص ١٦١ ) .

(٣) : ( ص ١٣٤ ) .



ليس بثقة ، لا تكتب حديثه <sup>(١)</sup> . انتهى .  
 وفي « فتح المغيب » <sup>(٢)</sup> : ونحوه قول أبي زرعة الدمشقي :  
 قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم — يعني الذي كان في أهل  
 الشام كأبي حاتم في أهل المشرق — ما تقول في علي بن حوشب  
 الفرزاري ؟ قال : لا بأس به ، قال : فقلت : ولم لا تقول : إنه ثقة ؟  
 ولا تعلم إلا خيراً . قال : قد قلت لك : إنه ثقة . انتهى .  
 وفي « مقدمة فتح الباري » <sup>(٣)</sup> : يونس البصري ، قال ابن  
 الجنيّد عن ابن مَعِين : ليس به بأس . وهذا توثيق من ابن  
 مَعِين . انتهى .

## إيقاظ - ١٠ -

قال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( يونس ) <sup>(٤)</sup> بن أبي إسحاق  
 عمرو السَّبيعي ) : قال عبدُ الله بن أحمد : سألتُ أبي عن يونس  
 ابن إسحاق ؟ قال : كذا وكذا . قلتُ : هذه العبارة يستعملها

(١) جملة ( لا تكتب حديثه ) ليست في الأصلين . وهي موجودة في  
 « المقدمة » ، فزادتها هنا تنبيهاً لبيان الحكم .

(٢) : السخاوي ( ص ١٥٩ ) .

(٣) : ( ١٧٥ / ٢ ) .

(٤) : ( ٣٣٩ / ٣ ) .

عبدُ الله بن أحمد كثيراً فيما يُجيبه به والده ، وهي بالاستقراء كناية  
عن فيه لين . انتهى .

## إيقاظ - ١١ -

معنى قول ابن معين في حق الرواة : ( يُكتب حديثه )  
أنه من جملة الضعفاء . كذا ذكره الذهبي نقلاً عن ابن عدي في  
ترجمة ( إبراهيم بن هارون الصنعاني <sup>(١)</sup> ) .

## إيقاظ - ١٢ -

قال الذهبي في ترجمة ( أبان بن <sup>(٢)</sup> حاتم الأمشوكي ) في  
«ميزانه» : اعلم أن كل من أقول فيه : ( مجهول ) ، ولا أسندهُ إلى  
قائله ، فإن ذلك هو قول أبي حاتم <sup>(٣)</sup> . وسيأتي من ذلك شيء كثير  
فاعلمه . فإن عزوته إلى قائله كان المديني وابن معين ، فذلك بين  
ظاهر . وإن قلت : فيه جهالة ، أو نكرة ، أو مجهل ، أو لا يعرف ،

(١) في الميزان ( ١ / ٣٣ ) .

(٢) : ( ١ / ٥ ) .

(٣) وأبو حاتم يريد من قوله : ( مجهول ) جهالة الوصف ، وغيره يريد  
من قوله : ( مجهول ) جهالة العين . كما سبذكره المؤلف في «الایقاظ» التالي .



وأمثال ذلك ، ولم أعزّه إلى قائل فهو من قبلي . وكما إذا قلت :  
ثقة ، أو صدوق ، أو صالح ، أو لين ، أو نحوه ، ولم أضيفه إلى  
قائل فهو من قولي واجتهادي . انتهى .

وقال أيضاً في ترجمة (إسحاق<sup>(١)</sup> بن سَعْد بن عُبَّادَة) :  
لا أذكر في كتابي هذا كل من لا يُعرف بل ذكرت منهم  
خلقاً ، واستوعبت من قال فيه أبو حاتم : (مجهول) . انتهى .

### إِقْطَاط - ١٣ -

فَرَّقَ بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي : (إنه  
مجهول) ، وبين قول أبي حاتم : (إنه مجهول) . فأنهم يريدون به  
غالباً جهالة العين ، بأن لا يروي عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به  
جهالة الوصف ، فافهمه واحفظه لئلا تحكم على كل من وجدت في  
«الميزان» إطلاق المجهول عليه أنه مجهول العين .

ثم إن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة  
الوصف . هذا عند الأكثر . وعند الدارقطني : جهالة الوصف أيضاً  
ترتفع بها ، ومن ثم لم يُقبل قول الدارقطني في حق (موسى بن

---

(١) : (٩٠/١) .

هلال العبدى) أحد رواة حديث « من زار قبري وجبت له شفاعتي » : إنه مجهول . لثبوت<sup>(١)</sup> روايات الثقات عنه .

قال الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup> في « الكفاية »<sup>(٣)</sup> : المجهول عند أهل الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، مثل : عمرو ذي<sup>(٤)</sup> مرة ، وجُبَّار الطائي ، وعبد الله بن أغر الهمداني وسعيد بن ذي جُدَّان . وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السَّبَّيحي . وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال : إذا روى عن

---

(١) سيأتي بيان ذلك في كلام السبكي بعد قليل في هذا الإيقاظ .  
 (٢) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت صاحب التصانيف المشهورة ، كانت ولادته سنة ٣٩٢ ، ووفاته بذي الحجة سنة ٤٦٣ . له : « الكفاية في آداب الرواية » ، وكتاب « السابق واللاحق » ، و « المتفق والمفترق » ، و « المؤلف والمختلف » ، وكتاب « الرواة عن مالك » ، و « تاريخ بغداد » ، وغير ذلك . وعادته في التاريخ أنه يذكر كل ما قيل في الرجل مدحاً وذمماً . وروى عنه أنه قال : كثيراً ذكرت في التاريخ رجلاً اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل فالتعويل على ما أخوت وختت به الترجمة .  
 كذا في « سير النبلاء » للذهبي . منه رحمه الله .

(٣) : ( ص ٨٨ ) .

(٤) ذكره الذهبي في « الميزان » : ( ٣ / ٣٠٣ ) بهذا الاسم . وذكره أيضاً في ( ٣ / ٢٨٨ ) باسم : ( عمرو بن ذو مرة ) . وقال : « ويقال : عمرو ذو مرة » .



المحدث رجلان ارتفع عنه اسمُ الجهالة . انتهى . وقال أيضاً <sup>(١)</sup> :  
أقلُّ ما ترتفع به الجهالة أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين  
بالعلم ، إلا أنه لا يثبتُ له حكمُ العدالة بروايتها عنه . انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيب <sup>(٢)</sup> » : قال الدارقطني : من  
روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته . انتهى .

وقال ابنُ عبد البر <sup>(٣)</sup> في « الاستذكار » شرح الموطأ في  
باب ترك الوضوء مما مسته النار : من <sup>(٤)</sup> روى عنه ثلاثة — وقيل  
اثنان — ليس بمجهول . انتهى .

وقال تقي الدين السبكي <sup>(٥)</sup> في « شفاء السقام في زيارة خير

(١) : ( ص ٨٨ ) .

(٢) : ( ص ١٣٧ ) .

(٣) هو أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي القرطبي المالكي أحد  
أجلّة المحدثين ، المتوفى سنة ٤٦٣ ، وولادته سنة ٣٦٨ . وقد ذكرت ترجمته  
في مقدمة « التعليق الممجّد على موطأ محمد » . منه رحمه الله .

(٤) في الأصلين : ( ممن ) . وهو تحريف .

(٥) هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، نسبة إلى سُبُك بالضم  
قرية بمصر . رئيسُ المحدثين وأحدُ المجتهدين ، له تصانيف كثيرة تدلُّ على  
سعة نظره وجودة فكره ، وله مناظرات مع معاصره ابن نسيه الحراني  
الحنبلي ، وهو مصيبٌ في أكثرها . توفي سنة ٧٥٦ . منه رحمه الله .

الانتماء<sup>(١)</sup> : أما قول أبي حاتم الرازي فيه — أي في موسى بن هلال — : إنه مجهول ، فلا يضره<sup>(٢)</sup> ، فإنه إما أن يريد به جهالة العين أو جهالة الوصف .

فإن أراد جهالة العين — وهو غالب اصطلاح أهل الشأن في هذا الاطلاق — فذلك مرتفع عنه ، لأنه قد روى عنه أحمد بن حنبل ، ومحمد بن جابر المحاربي ، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي ، وأبو أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي<sup>(٣)</sup> ، وعبيد بن محمد الوراق ، والفضل بن سهل ، وجعفر بن محمد البزوري<sup>(٤)</sup> ، وبرواية اثنين تنفي جهالة العين ، فكيف برواية سبعة ؟ .

وإن أراد جهالة الوصف فراوية أحمد عنه<sup>(٥)</sup> ترفع من شأنه ، لا سيما مع ما قاله ابن عدي فيه . انتهى .

وفي « فتح المغيث<sup>(٦)</sup> » : على أن قول أبي حاتم في الرجل :

(١) : ( ص ٩ ) .

(٢) في الأصلين : ( لا يضر ) . وفي « شفاء السقام » : ( لا يضره ) .

(٣) وقع في الأصلين : ( الطرسوسي ) . وهو تحريف واشتباه .

وصوابه : ( الطرسوسي ) كما جاء في « شفاء السقام » ، وغير كتاب .

(٤) لفظ ( البزوري ) زيادة على الأصلين من « شفاء السقام » .

(٥) لفظ ( عنه ) زيادة على الأصلين من « شفاء السقام » .

(٦) لسفاري : ( ص ١٣٦ ) .



إنه مجهول ، لا يُريد به أنه لم يرو عنه سوى واحدٍ بدليل أنه قال في  
( داود بن يزيد الثقفي ) : إنه مجهول ، مع أنه قد روى عنه جماعة ،  
ولذا قال الذهبي عقبه <sup>(١)</sup> : هذا القولُ يوضح لك أن الرجل قد يكون  
مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات . يعني أنه مجهول  
الحال . انتهى .

### إيقاظ - ١٤ -

لا نتقرر بقول أبي حاتم في كثير من الرواة - على من يجدهُ  
من يطالعُ « الميزان » وغيره - : ( إنه مجهول ) . ما لم يوافقه  
غيره من الثقات العدول . فإنَّ الأمانَ من جرحه بهذا مرتفع  
عندهم ، فكثيراً ما ردُّوه عليه بأنه جهلٌ من هو معروف عندهم ،  
فقد قال الحافظ ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » <sup>(٢)</sup> : « الحكمُ  
ابنُ عبَّدة الله البصري ، قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه : ( مجهول ) .  
قلت : ليس بمجهولٍ من روى عنه أربعٌ ثقات ووثقه

(١) جاء في الأصلين : ( عقبه ) . أي بياء بعد القاف . وجاء في شرح  
السخاوي الألفية : ( عقبه ) أي بغير ياء وهو الأولى والأصح لغة كما يستفاد  
من النظر في مادة ( عقب ) في « مختار الصحاح » و « المصباح المنير » و « تاج  
العروس » .

(٢) : ( ٢ / ١٢٤ ) .

الذهلي . انتهى .

وقال أيضاً<sup>(١)</sup> : عباس القنطري ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه : ( مجهول ) . قلت : إن أراد العين فقد روى عنه البخاري ، وموسى بن هلال ، والحسن بن علي المعمرى . وإن أراد الحال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سألت أبي فذكره بخير . انتهى .

وقال السيوطي في « تدريب الراوي »<sup>(٢)</sup> : جهل جماعة من الحفاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم ، وهم قوم معروفون بالعدالة عند غيرهم ، وأنا أسرد ما في « الصحيحين » من ذلك :

١ - أحمد بن<sup>(٣)</sup> حاصم البلخي . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان وقال : روى عنه أهل بلده .

٢ -<sup>(٤)</sup> إبراهيم بن عبد<sup>(٥)</sup> الرحمن المخزومي . جهله ابن القطان ،

(١) : ( ١٣٦ / ٢ ) .

(٢) : ( ص ٢١٣ ) .

(٣) هذا هو الصواب . وقد وقع في طبعي « تدريب الراوي » ، محرّفاً إلى ( أحمد عن حاصم ) . فتنبه .

(٤) جاء ذكر هؤلاء الرواة في الأصلين معطوفاً بينهم بالواو ، وجاءوا من غير عطف في « التدريب » ، فأثرت ما في « التدريب » ورقتهم .

(٥) وقع في الأصلين : ( عبد الله ) . وهو سهو . صوابه ما أثبت .



وَعَرَفَهُ غَيْرُهُ ، فَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانٍ .

٣ - أسامة بن حفص المديني <sup>(١)</sup> . جهله أبو القاسم اللالكائي ،

قال الذهبي : ليس بمجهول روى عنه أربعة .

٤ - أسباط أبو اليسع . جهله أبو حاتم ، وعرفه البخاري .

٥ - بيان بن عمرو <sup>(٢)</sup> . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن المديني

وابن حبان وابن عدي وعبيد الله بن واصل .

٦ - الحسين بن الحسن بن يسار <sup>(٣)</sup> . جهله أبو حاتم ، ووثقه

أحمد وغيره .

٧ - الحكم بن عبد الله المصري . جهله أبو حاتم ، ووثقه

(١) وهكذا جاء في التاريخ الكبير للبخاري ( ١ / ٢ / ٢٤ ) . وجاء في

غير كتاب : المديني ، بدون ياء قبل النون ، وهو الأشهر في نسبه ، لأنه منسوب إلى مدينة الرسول ﷺ ، والأكثر في النسبة إليها مديني ، ويجوز على قلة : مديني ، كما في «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير (٣/١١٤) .

(٢) وقع في الأصلين ( بيان بن عمرو ) . بغير واو ، وهو سهو قلم .

صوابه ما أثبت كما في غير كتاب .

(٣) سقط هذا الاسم من الأصلين . وهو موجود في «تدريب الراوي» .

وقد وهم المؤلف رحمه الله تعالى فجعل ما قيل في هذا الاسم : تجهيلاً

وتعريفاً واقعاً على ( عبيد الله بن واصل ) . في حين أنه أحد الذين وثقوا

( بيان بن عمرو ) الاسم الذي قبله ، لا من جهل ، كما يعلم من توجهه ، وكما

يبدو من ترتيب أسماء الرواة هنا على حروف المعجم .

الذهلي ، وروى عنه أربع ثقات .

٨ - عباس القنطري . جهله أبو حاتم ، ووثقه أحمد وابنه .

٩ - محمد بن الحكم المروزي . جهله أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان .

انتهى .

## إِقْطَاط - ١٥ -

كثيراً ما تطلّع في « ميزان الاعتدال » نقلاً عن ابن القطّان في حق الرواة : لا يُعرَفُ له حال ، أو لم تثبت عدالته <sup>(١)</sup> . والمراد به أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك القاسبي <sup>(٢)</sup> المشهور بابن القطّان ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وستمائة ، مؤلف كتاب « الوهم والايهام » . فلعلّك تظنّ منه أن ذلك الرواي مجهول أو غير ثقة ، وليس كذلك . فإنّ لابن القطّان في إطلاق هذه الألفاظ اصطلاحاً لم يوافقه غيره ، فقد قال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( حفص بن بغيل <sup>(٣)</sup> ) : قال ابن القطّان : لا يُعرَفُ

(١) في الأصلين : ( أو لم يثبت عدالته ) . وأثبتته كما ترى طبقاً لما جاء في « ميزان الاعتدال » المنقول عنه ، وسيأتي نصّه في كلام المؤلف في ( ص ١١١ ) .

(٢) وقع في الأصلين : ( القاسمي ) بالراء بين الألف والسين ، وهو تحريف .

(٣) وقع في الأصلين : ( حفص بن أسلم ) . وهو سبق نظر من المؤلف =



له حال . قلتُ : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا لأنَّ ابن القطان يتكلم في كل من لم يَقُل فيه إمامٌ عاصرَ ذلك الرجل أو أخذَ عمن عاصره : ما يدل على عدالته . وفي « الصحيحين » من هذا النمط كثيرون ، ما ضعفهم أحد ، ولا هم بمجاهيل <sup>(١)</sup> . انتهى .  
وقال أيضاً في ترجمة ( مالك المصري <sup>(٢)</sup> ) : قال ابن القطان : هو ممن لم تثبتْ عدالته . يريد أنه ما نصَّ أحدٌ على أنه ثقة ، وفي رواية الصحيح عددٌ كثير ما علمنا أن أحداً وثَّقهم <sup>(٣)</sup> . والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنكرُ عليه : أن حديثه صحيح . انتهى .

---

= من ترجمة الى ترجمة ، وصوابه ما أثبتُّ كما ذكره الذهبي في « الميزان » في ترجمة ( حفص بن بُغَيْل ) : ( ١ / ١٦٠ ) . ولعلَّ نسخة المؤلف من « الميزان » وقع فيها خلل فتدخلت ترجمة الثاني في الأول ؟ .

(١) وقال الذهبي أيضاً في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة ابن القطان ( ص ١٤٠٧ ) : « طالعتُ كتابه المسمى بـ « الوَهْم والاحكام » الذي وضعه على « الأحكام الكبرى » لعبد الحق ، يدلُّ على حفظه وقوة فهمه ، لكنه نعتت في أحوال الرجال فما أنصف ، بحيث إنه أخذ يدين هشام بن عروة ونحوه » . كما سبق له المؤلف في « الإيقاظ » التاسع عشر .

(٢) : ( ٣ / ٣ )

(٣) وقع في الأصلين : ( وثَّقهُ ) . وعبارة « الميزان » : « ما علمنا أن أحداً نصَّ على توثيقهم » . فالمؤلف أرادها بالمعنى .

## إيقاظ - ١٦ -

مُذَكِّرَ فِي « الميزان » و « تهذيب التهذيب » وغيرها من كتب أسماء الرجال في حق كثير من الرواة : ( تَرْكُهُ يُحْيِي الْقِطَّانَ <sup>(١)</sup> ). فأعريف أن مجرد تركه لا يخرج الراوي من حيز الاحتجاج به مطلقاً ، والذي يدل عليه قول الترمذي في كتاب « العليل » من آخر كتابه « الجامع <sup>(٢)</sup> » : قال علي بن المديني : لم يروى يحيى عن شريك ، ولا عن أبي بكر بن عيَّاش ، ولا عن الربيع بن صبيح ، ولا عن المبارك بن فضالة . قال أبو عيسى - أي الترمذي - وإن كان يحيى ترك الرواية عن هؤلاء ، فلم يترك الرواية عنهم لأنه اتهمهم بالكذب ، ولكنه تركهم لحال حفظهم . ومُذَكِّرَ عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ، ومرة هكذا ، ولا يثبت على رواية واحدة ، تركه . انتهى .

(١) هو الامام سيّد الحفاظ أبو سعيد ، يحيى بن سعيد بن فروخ البصري القطان الأول ، أحد أئمة الجرح والتعديل . ولد سنة ١٢٠ ، وتوفي سنة ١٩٨ . كما في « تذكرة الحفاظ » للذهبي ( ص ٢٩٨ ) .

(٢) : ( ٣٩٠ / ٤ ) بشرح « نخبة الأحوذى » ، و ( ٣١٥ / ١٣ )



## إيقاظ - ١٧ -

كثيراً ما يقول أئمة الجرح والتعديل في حق راوٍ : إنه ليس  
مثل فلان ، كقول أحمد في ( عبد الله بن عمر المُمَرِّي ) : إنه  
ليس مثل أخيه - أي عبيد الله بن عمر المُمَرِّي - أو إن غيره  
أحب إلي ، ونحو ذلك . وهذا كله ليس بجرح .

قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة ( أزهري  
ابن سعد السَّمَّان <sup>(١)</sup> ) : حَكَى الْمُثَقِّلِي فِي « الضَّعْفَاء » أَنَّ الْإِمَامَ  
أَحْمَدَ قَالَ : ابْنُ عَدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَزْهَرٍ . قلت : هذا ليس بجرح  
يوجب إدخاله في الضعفاء . انتهى .

## إيقاظ - ١٨ -

كثيراً ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره <sup>(٢)</sup> من أئمة  
النقد في حق راوٍ . وهو قد يكون لتغير الاجتهاد ، وقد يكون  
لاختلاف كيفية السؤال .

---

(١) : ( ٢٠٣ / ١ ) .

(٢) أي التوثيق والتجريح في الراوي الواحد من العالم الواحد .

قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون في فضل الطاعون» :  
وقد وثقه - أي أبا بَلَج - يحيى بن مَعِين ، والنسائي ، ومحمد بن  
سعد ، والدارقطني ، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه ،  
فإن ثبت ذلك فقد يكون سُئِلَ عنه وعن فوقه ، فضعفه بالنسبة  
إليه . وهذه قاعدة جلية فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه ،  
نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري» . انتهى .

وقال تلميذه <sup>(١)</sup> السخاوي في «فتح المغيث <sup>(٢)</sup>» : مما يُنبّه  
عليه أنه ينبغي أن تُتأمل أقوالُ المزكّين ومُخارجُها ، فيقولون :  
فلان ثقة ، أو ضعيف ، ولا يريدون به أنه ممن يُحتج بحديثه ، ولا  
ممن يُردّ . وإنما ذلك بالنسبة لمن قرنَ معه على وفق ما وجهه  
إلى القائل من السؤال ، وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها . منها :  
ما قال عثمان الدارمي : سألت ابن مَعِين عن العلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه ، كيف حديثهما ؟ فقال : ليس به بأس ، فقلت : هو أحبُّ  
إليك أو سعيد المقبري ؟ قال : سعيدٌ أوثق ، والعلاء ضعيف . فهذا  
لم يُرد به ابن مَعِين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل أنه قال : لا بأس

(١) أي تلميذ الحافظ ابن حجر .

(٢) : ( ص ١٦٢ ) .



به ، وإنما أراد أنه ضيف<sup>(١)</sup> بالنسبة لسعيد المقبري . وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من الاختلاف في كلام أئمة الجرح والتعديل ، ممن وثق - رجلاً في وقت ، وجرحه في وقت . فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل ليتبين ما لعلته خفي على كثير من الناس ، وقد يكون الاختلاف للتغير في الاجتهاد<sup>(٢)</sup> . انتهى .

## إيقاظ - ١٩ -

يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل ، بل يلزم عليك أن تُنقح الأمر فيه فإن الأمر ذو خطر وتهويل ، ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جرح في أي راوٍ كان ، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة ، أو من مشهوري علماء الأئمة ، فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه ، وحينئذ يحكم برد جرحه . وله

---

(١) هكذا عبارة البخاري في « شرح الألفية » . وجاء في الأصلين : ( وإنما أراد به ضعفه ) . ولعلها هكذا في النسخة التي كانت بيد المؤلف ؟  
 (٢) وعند تغير الاجتهاد أي القولين هو المعمول به ؟ والجواب أن العمل على آخر القولين إن عليم المتأخر منها ، وإن لم يعلم فالواجب التوقف . كما سبق نقله من الزركشي في حاشية ( ص ٥٤ ) .

صور كثيرة لا تخفى على مهرة كتب الشريعة .

فهرها : أن يكون الجرح في نفسه مجروحاً ، فحينئذ لا يُبادر إلى قبول جرحه ، وكذا تعديله ما لم يوافق غيرُه ، وهذا كما قال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( أبان بن إسحاق المدني <sup>(١)</sup> ) بعد ما نقل عن أبي الفتح الأزدي : متروكٌ : قلت : لا يُتركُ ، فقد وثقه أحمدُ المعجلي . وأبو الفتح يُسرفُ في الجرح وله مصنف كبيرٌ إلى الغاية في المجروحين ، جمع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه ، لم يسبقه <sup>(٢)</sup> أحدٌ إلى التكلم فيهم ، وهو متكلم فيه ، وسأذكره في الحمدين . انتهى .

ثم ذكر في باب الميم : محمد بن الحسين أبو الفتح <sup>(٣)</sup> بن يزيد الأزدي الموصلِي الحافظ ، حدث عن أبي يعلى الموصلِي ، والباغندي ، وطبقتهما ، وجمع ، وصنف ، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات ، حدث عنه أبو إسحاق البرمكي وجماعة ، ضعفه البرقاني ، وقال أبو النجيب عبد الغفار

(١) : ( ١ / ٤ ) .

(٢) في الأصلين : ( لم يسبق أحد ) . وهو تحريف . صوابه من الميزان .

(٣) : ( ٣ / ٤٦ ) .



الأُرَمَوِي : رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَوْصِلِ <sup>(١)</sup> يُوَهِّنُونَ أَبَا الْفَتْحِ ، وَلَا  
يَعُدُّونَهُ شَيْئًا ، وَقَالَ الْخَطِيبُ : فِي حَدِيثِهِ مَنَافِعٌ كَثِيرَةٌ ، وَكَانَ حَافِظًا ،  
أَلْفَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ . قُلْتُ : مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِينَ .  
انتهى .

وَقَالَ ابْنُ حُجْرٍ فِي « تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ » فِي تَرْجُمَةِ ( أَحْمَدُ ) <sup>(٢)</sup> بْنِ  
شَبِيبِ بْنِ الْحَبَّاطِيِّ الْبَصْرِيِّ ( بَعْدَ مَا نُقِلَ عَنْ الْأَزْدِيِّ فِيهِ : غَيْرُ  
مَرْضِيٍّ : قُلْتُ لَمْ يَلْتَفِتْ أَحَدٌ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، بَلِ الْأَزْدِيُّ  
غَيْرُ مَرْضِيٍّ . ) انتهى .

ومنها : أَنْ يَكُونَ الْجَارِحُ مِنَ الْمُتَعَنِّتِينَ الْمُشَدِّدِينَ فَإِنَّ  
هَنَّاكَ جَمْعًا مِنْ أَمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَهُمْ تَشَدُّدٌ فِي هَذَا الْبَابِ ،  
فَيَجْرَحُونَ الرَّاوِيَّ بِأَذْنِ جَرْحٍ ، وَيُطْلِقُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَنْبَغِي إِطْلَاقَهُ  
عِنْدَ أَوَّلِي الْأَلْبَابِ . فَثَلُ هَذَا الْجَارِحُ تَوْثِيقُهُ مُعْتَبَرٌ ، وَجَرْحُهُ لَا  
يُعْتَبَرُ إِلَّا إِذَا وَافَقَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يُنْصَفُ وَيُعْتَبَرُ ، فَهُمْ :  
أَبْرَهَانُ ، وَالْفَسَّائِيُّ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَبَعْضُ الْقَطَّانِ ،  
وَابْنُ مَيْمُونٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، فَانْهَمُ مَعْرُوفُونَ بِالْإِسْرَافِ فِي الْجَرْحِ  
وَالْتَعَنُّتِ فِيهِ ، فَلْيَتَثَبَّتِ الْعَاقِلُ فِي الرِّوَاةِ الَّتِي تَقَرَّرَدُوا

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِينَ ( أَهْلُ الْأَصْلِ ) . وَهُوَ تَحْرِيفٌ تَأْسِخٌ .

(٢) : ( ٣٦ / ١ ) .

بجرهم<sup>(١)</sup> ولتفكر فيه .

قال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( سفيان بن عيينة<sup>(٢)</sup> ) :  
يحيى بن سعيد القطان مُتَعَنِّتٌ في الرجال . انتهى . وقال أيضاً في  
ترجمة ( سيف بن سليمان المكي<sup>(٣)</sup> ) : حَدَّثَ يحيى القطَّانُ - مع  
تَعْنِيته - عن سيف . انتهى . وقال أيضاً في ترجمة ( سُويِد بن  
عَمْرٍو الكَلبي<sup>(٤)</sup> ) بَعْدَ نَقْلِ تَوْثِيقِهِ عن ابن مَعِين وغيره . :  
أَمَّا ابنُ حَبَّانٍ فَأَسْرَفَ واجْتَرَأَ فَقَالَ : كَانَ يَقْلِبُ الْأَسَايِدَ ،  
وَيَضَعُ عَلَى الْأَسَايِدِ الصَّحِيحَةَ الْمُتَوْنَ الْوَاهِيَةَ . انتهى .

وقال ابن حجر في « تهذيب التهذيب » في ترجمة ( الحارث<sup>(٥)</sup>  
ابن عبد الله الهَمْدَانِي الْأَعْمُورُ ) : حَدِيثُ الْحَارِثِ فِي « السَّنَنِ  
الْأَرْبَعَةِ » ، وَالنِّسَائِيِّ مَعَ تَعْنِيتهِ فِي الرِّجَالِ فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ وَقَوَّى  
أَمْرَهُ<sup>(٦)</sup> . انتهى .

(١) في الأصلين : ( بجرحه ) . والتعديل مني .

(٢) : ( ٣٩٧ / ١ ) .

(٣) : ( ٤٣٧ / ١ ) .

(٤) : ( ٤٣٦ / ١ ) .

(٥) : ( ١٤٧ / ٢ ) .

(٦) جملة ( وقوَّى أمره ) غير موجودة في نسخة « التهذيب » المطبوعة  
وهي موجودة في « الميزان » .



وقال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي <sup>(١)</sup> ) : وأما ابن حبان فانه تَقَعَّقَعَ <sup>(٢)</sup> كعادته فقال فيه : يروي عن الضعفاء أشياء ويُدَلِّسها عن الثقات ، فلما كثر ذلك في أخباره فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته بكل حال . انتهى .

وقال ابن حجر في « القول المسدد في الذب عن مسند أحمد <sup>(٣)</sup> » : ابن حبان ربما جرح الثقة ! حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه !! . انتهى . ونحوه قاله الذهبي في ترجمة ( أفاح بن سعيد المدني <sup>(٤)</sup> ) .

وقال التقي السبكي في « شفاء السقام <sup>(٥)</sup> » : وأما قول ابن حبان في النعمان <sup>(٦)</sup> : إنه يأتي عن الثقات بالطامات ، فهو

(١) : ( ١٨٥ / ٢ ) .

(٢) هكذا في الأصلين . وجاء في « الميزان » : ( يقع ) .

(٣) : ( ص ٣٣ ) .

(٤) في « ميزان الاعتدال » : ( ١٢٧ / ١ ) . وتعبير المؤلف هنا يفيد أن قول ابن حجر في ابن حبان صادر منه ، في حين أن ابن حجر نقل قول الذهبي من « الميزان » كما صرح به في صدر عبارته في « القول المسدد » .

(٥) : ( ص ٢٤ ) .

(٦) أي النعمان بن شبيل .

مثل قول الدارقطني ، إلا أنه بالغ في الإنكار انتهى .

وقال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة (١) محمد بن الفضل السدوسي عازم (٢) شيخ البخاري بعد ذكر توثيقه نقلاً عن الدارقطني : قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فإن هذا القول من قول ابن حبان الحشاش المشهور في عازم (٣) ؛ ! فقال : اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به (٤) ، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ، فيجب التنبه عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يُعرف هذا من هذا ترك الكل ، ولا يُحتج بشيء منها . قلت : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً ، فإن ما زعم ؛ ! انتهى .

وقال ابن حجر في « بذل الماعون في فضل الطاعون » : يكفي في تقويته (أي أبي بلجرحي الكوفي) توثيق النسائي وأبي حاتم مع تشددهما . انتهى . وقال أيضاً في « مقدمة فتح الباري » في ترجمة (محمد بن أبي عدي البصري (٤)) : أبو حاتم عنده

(١) : (٣ / ١٢١) .

(٢) وقع في الأصلين : (عازم) . وهو تحريف .

(٣) في الأصلين : (ما يحدث له) . وهو تحريف .

(٤) : (٢ / ١٦٢) .



عَنْتُ . انتهى .

وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ »<sup>(١)</sup> في ترجمة ابن القطان الذي أكثر عنه النقل في « ميزانه » ، وهو أبو الحسن علي بن محمد ، بعد ما حكى مدحه : قلت : طالعت كتابه المسمى بـ « الوهم والايهام » الذي وضعه على « الأحكام الكبرى » لعبد الحق يدل على حفظه وقوة فهمه ، لكنه تعنت في أحوال الرجال<sup>(٢)</sup> فما أنصف بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه . انتهى .

وقال الذهبي في « ميزانه » في ترجمة ( هشام بن عروة )<sup>(٣)</sup> بعد ذكر توثيقه : لا عبرة بما قاله أبو الحسن ابن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا . نعم الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب ، فتسني بعض محفظة أو وهم فكان ماذا ! أهو معصوم من النسيان ! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها . ومثل هذا يقع للمالك ، ولشعبة ، ولو كيع ،

(١) : ( ١٤٠٧ / ١ ) .

(٢) في « تذكرة الحفاظ » : ( في أحوال رجال ) .

(٣) : ( ٢٥٥ / ٣ ) .

والسكبار الثقات ، فدع عنك الخبط ، وذرع خايط الأئمة  
الآيات بالضعفاء والمخطئين فهو شيخ الإسلام ، ولكن أحسن  
الله عزاءنا فيك يا ابن القطان ! انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيث <sup>(١)</sup> » : قسم الذهبي من  
تكلم في الرجال أقساماً :

فقسم <sup>٢</sup> تكلموا في سائر الرواة <sup>(٢)</sup> كابن معين وأبي حاتم .  
وقسم <sup>٣</sup> تكلموا في كثير من الرواة <sup>(٣)</sup> كمالك وشعبة .  
وقسم <sup>٤</sup> تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي .  
قال : والكل على ثلاثة أقسام أيضاً <sup>(٤)</sup> :

فسم منهم متعنت في الجرح مثبت في التعديل يغمز  
الراوي بالغلطتين والثلاث ، فهذا إذا وثق شخصاً فمض على قوله  
بنواجذك ، وتمسك بتوثيقه . وإذا ضعف رجلاً فانظر هل  
واقفه غيره على تضعيفه ؟ فإن واقفه ولم يوثق ذلك الرجل أحد

(١) : ( ص ٤٨٢ ) . ومثله في كتابه ، الاعلان بالتوبيخ لمن ذم

أهل التوريق ، : ( ص ١٦٧ ) .

(٢) وقع في أحد الأصلين ( الرواية ) . وهو تحريف فاسخ .

(٣) وقع في الأصلين : ( من الروايات ) . وهو تحريف .

(٤) زدت ( أيضاً ) متبعة لنص الذهبي عند السخاوي .



من الحُذَّاق فهو ضعيف ، وإن وثَّقه أحدٌ فهذا هو الذي قالوا فيه : لا يُقبلُ فيه الجرحُ إلا مفسَّراً ، يعني لا يكفي فيه قولُ ابنِ معين مثلاً : ضعيف ، ولم يُبيِّن سببَ ضعفه ، ثم يجيء البخاري وغيره يوثِّقه . ومثلُ هذا يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه ، ومن ثمَّ قال الذهبي - وهو من أهل الاستقرار التام في نقد الرجال - : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيقِ ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة <sup>(١)</sup> ، ولهذا كان مذهب النَّسائي أن لا يترك حديثَ الرجل حتى يجتمع الجميعُ على تركه .

وقسمُهم من مستح كالترمذي والحاكم <sup>(٢)</sup> . قلتُ : وكابن حزم فإنه قال في كلِّ من أبي عيسى الترمذي ، وأبي القاسم

(١) أي لم يقع الاتفاقُ من العلماء على توثيق « ضعيف » ، بل يوثِّقه بعضهم ويضعِّفه آخرون . كما لم يقع الاتفاقُ من العلماء على تضعيف « ثقة » ، فإذا ضعفه بعضهم وثَّقه آخرون . فلفظ ( اثنان ) هنا المرادُ به الجميعُ كقولهم : « هذا أمر لا يُختلفُ فيه اثنان » أي يتفق عليه الجميعُ ولا يُنازعُ فيه أحدٌ .

(٢) قال السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ٤٨٣ ) : « ولوجود التشديدِ ومقابله - أي التسامح - نشأ التوقفُ في أشياء من الطرفين ، بل ربما رُدَّ كلامُ كلِّ من المعدل والجرح مع جلاليته وإمامته ونقدِهِ وديانته : إمَّا لا نفراده عن أئمة الجرح والتعديل كالشافعي رحمه الله في (إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى) ، فإنه كما قال النووي : لم يوثِّقه غيره ، وهو ضعيفٌ باتفاق =



البَغَوِي ، وإسماعيل بن محمد الصفَّار ، وأبي العباس الأصم<sup>(١)</sup>  
وغيرهم من المشهورين<sup>(٢)</sup> : إنه مجهول !

= المحدثين. أول تعامله كالتسالي في (أحمد بن صالح أبي جعفر المصري) الحافظ  
المعروف بابن الطبري ، حيث جرَّحه بقوله : ليس بثقة ولا مأمون ،  
تركه محمد بن يحيى ، ورماه يحيى بالكذب . فانه كما قال أبو يعلى الخليلي :  
من اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه : فيه تحامل ، قال : ولا يُقدَّحُ كلامُ  
أمثاله فيه . وقال الذهبي في الميزان : إنه آذى نفسه بكلامه فيه ،  
والناس كلُّهم متفقون على إمامته وثقته .

(١) لفظ ( الأصم ) زيادة من « شرح الألفية » و « الاعلان بالتوبيخ » .  
(٢) كإبن ماجه صاحب « السنن » ، فقد كان ابن حزم يجهله ويجهل  
كتابه أيضاً ، كما سمعته من شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى غير مرة ،  
وقلت له مرة : لعل ابن حزم حين يقول في الترمذي : ( من أبو عيسى ؟ )  
يريد أنه لا يُعتدُّ به ، لا جهالة عينه عنده ، وكذلك قوله في ابن ماجه ؟  
فكان جواب الشيخ رحمه الله تعالى لي : ما رأى ابن حزم « سنن الترمذي »  
ولا « سنن ابن ماجه » .

ويشهد لما قاله شيخنا الكوثري عليه الرحمة والرضوان أن ابن حزم  
سُئل عن أجل المصنفات في الحديث الشريف فذكرها بأسمائها « مرتبة »  
بحسب علمه ورأيه فيها ، كما ترى ذلك في ترجمته عند الذهبي في « تذكرة  
الحفاظ » : ( ص ١١٥٣ ) ، ولم يذكُر بين تلك الكتب التي سماها - وهي  
تقارب أربعين مصنفاً - كتاب الترمذي ولا كتاب ابن ماجه .

ثم رأيت المؤلف الكوثري رحمه الله تعالى نقل في كتابه « التعليق  
المجعد على موطأ الامام محمد » : ( ص ١٦ ) عن الذهبي أنه قال في « سير  
النبلاء » في ترجمة ابن حزم بعد أن نقل عنه رأيه في أجل مصنفات الحديث  
الشريف : « وما ذكر « سنن ابن ماجه » ، ولا « جامع أبي عيسى » =



وقسم معتزل كأحمد والدارقطني وابن عدي . انتهى .

وقال السيوطي في « زهر الربى على المجتبى <sup>(١)</sup> » : قال ابن الصلاح : حكى أبو عبد الله بن منده أنه سمع محمد بن سعد الباوردى بمصر يقول : كان مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه . قال الحافظ أبو الفضل العراقي : هذا مذهب متسع .

قال الحافظ ابن حجر في « نكته » على ابن الصلاح : ما حكاه عن الباوردى <sup>(٢)</sup> أراد بذلك إجماعاً خاصاً ، وذلك أن كل طبقة

= الترمذي ، فإنه ما رواهما ، ولا دخلاً الأندلس إلا بعد موته .  
تمة : قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة البيهقي : ( ص ١١٣٢ ) : « ولم يكن عنده « سنن النسائي » ولا « جامع الترمذي » ، ولا « سنن ابن ماجه » ، بل كان عنده « مستدرک الحاكم » فأكثر عنه . وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه له على كتابه « الحاوي في سيرة الامام الطحاوي » : ( ص ٢٥ ) : « وليس عند البيهقي رواية « جامع الترمذي » و « سنن النسائي » و « سنن ابن ماجه » و « مسند أحمد » ، و « جل روايته من كتاب علي بن حمشاذ » كما ذكرت ذلك في مقدمة « الأسماء والصفات » له .

(١) : ( ٣ / ١ ) .

(٢) أي ما حكاه ابن الصلاح عن البارودي أنه قال : إن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه .

من نُقَّاد الرجال لا تخلو <sup>(١)</sup> من متشدد ومتوسط .

فمن <sup>(٢)</sup> الأولى : شعبة ، وسفيان الثوري . وشعبة أشد منه .  
ومن الثانية : يحيى القطان ، وعبد الرحمن <sup>(٣)</sup> بن مهدي .  
ويحيى أشد منه .

ومن الثالثة : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل . ويحيى أشد  
من أحمد .

ومن الرابعة : أبو حاتم ، والبخاري . وأبو حاتم أشد من  
البخاري .

فقال النسائي : لا يُترك الرجلُ عندي حتى يجتمعَ الجميعُ على  
تركه ، فأما إذا وثَّقَه ابنُ مهدي وضعَّفه يحيى القطان مثلاً فلا  
يُترك لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقل <sup>(٤)</sup> .

قال الحافظ : وإذا تقرَّر ذلك ظهر أنَّ الذي يتبادر إلى الذهن  
من أن مذهب النسائي مُتَّسَعٌ ليس كذلك ، فكيف من رجلٍ أخرج  
له أبو داود والترمذي ، وتجنَّبَ النسائي إخراجَ حديثه ، بل تجنَّبَ

(١) وقع في الأصلين : ( لا تخلو ) . وهو كما أثبت في « زهر الربى » .

(٢) أي من الطبقة الأولى لنُقَّاد الرجال .

(٣) لفظ ( عبد الرحمن ) زيادة من « زهر الربى » .

(٤) جملة ( ومن هو ... ) زدتها من « زهر الربى » .



إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين<sup>(١)</sup> . انتهى .

واعلم أنَّ من النُقَّاد من له تَعَنُّتٌ في جَرَحِ أَهْلِ بَعْضِ  
الْبِلَادِ أَوْ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ لَا فِي جَرَحِ الْكُلِّ ، فَيَنْتَظِرُ يَنْقَعُ الْأَمْرُ  
فِي ذَلِكَ الْجَرَحِ .

فَنَ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» : الْجَوْزُ جَانِي<sup>(٢)</sup>  
لَا عِبْرَةٌ بِحِطَّةِ عَلَى الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup> . انتهى كلامه في ترجمة (أَبَانُ بْنُ

(١) هكذا جاء في دهر الرُّبَى . وجاء في الأصلين : ( من رجال  
الصحيح ) . فعُدَّ له .

(٢) هو أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ يَعْقُوبَ السَّعْدِيُّ الْجَوْزُجَانِي ، المتوفى  
بدمشق سنة ٢٥٩ ، له كتاب في الجرح والتعديل ، وكتاب في الضعفاء .  
وقد استقر قولُ أَهْلِ النِّقْدِ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ لَهُ قَوْلٌ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ ،  
كما قاله شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في «تَأْيِيبِ الْخَطِيبِ» : ( ص ١١٦ ) .  
وذلك لأنه كان شديد الميل إلى مذهب أَهْلِ دِمَشْقَ ، وكان مذهبهم - في  
وقتٍ - لِلتَّعَامُلِ عَلَى سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وكان مذهبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
النَّشِيعَ لِعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، فكان الْجَوْزُجَانِي هَذَا مُصِيباً شَدِيدَ النَّصَبِ  
وَالْحِطِّ عَلَى عَلِيٍّ وَمَنْ تَابَعَهُ ، فقد قال الدارقطني كما في «معجم البلدان» ،  
لياقوت ( ١٦٢ / ٣ ) و «تهذيب تاريخ ابن عساكر» ، لبدران ( ٣١٠ / ٢ )  
و «تهذيب التهذيب» ، لابن حجر ( ١٨٢ / ١ ) : «اجتمع على بابه أصحابُ  
الحديث فأخرجتْ جاريةٌ له قرْءُوجَةً لتذبحها ، فلم نجد من يذبحها ، فقال :  
سبحان الله قرْءُوجَةً لَا يَوْجِدُ مِنْ يَذْبَحُهَا ! وَعَلِيٌّ يَذْبَحُ فِي ضَحْوَةِ نِيْفَاءَ  
وَعِشْرِينَ أَلْفَ مَسْلَمٍ ؟ ! » . فلذلك رُفِضَ قَوْلُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ .

(٣) وقال الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» : ( ١٦ / ١ ) ثم

تغلب الربيع الكوفي<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك جرحُ الذهبي - في « ميزانه » و « سير النبلاء »  
وغيرهما من تأليفاته - في كثير من الصوفية وأولياء الأمة ، فلا  
تعتبر به ما لم تجد غيره من متوسطي الأجلّة ، ومنصفي الأئمة

---

= الحافظ السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ٤٨٤ ) في بيان دافع الجوزجاني  
إلى هذا الخط : « وسبب تلك العداوة : الاختلاف في الاعتقاد ، فإن  
الحاذق إذا تأمل ثلث أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب !  
وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف في  
جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طليقة ، حتى إنه أخذ يلين  
مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، وأساطين الحديث وأركان  
الرواية ! فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً من ضعفه هو ،  
فبيل الوثيق .

ويلتحق به : ( عبد الرحمن بن يوسف بن خراش ) المحدث الحافظ ، فإن  
من غلاة الشيعة ، بل نسب إلى الرض ، فيثنائي في جرحه لأهل الشام ،  
لعداوة البيئتين في الاعتقاد .

وكذا كان ( ابن عقدة ) شيعياً ، فلا يستغرب منه أن يتعصب  
لأهل الرض ، ولذا كانت المخالفة في العقائد أحد الأوجه الخمسة التي  
تدخل الآفة منها .

ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب ، فكثيراً ما يقع  
بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره ، فكل هذا ينبغي أن يُتأنى  
فيه ويُتأمل .

( ١ ) : ( ١ / ٩٣ ) من « تهذيب التهذيب » .



موافقاً له<sup>(١)</sup> وذلك لما عليم من عادة الذهبي — بسبب تقشّفه وغاية ورعه واحتياطه وتجرّده عن أشعة أنوار التصوف والعلم الوهي — الطعن على أكابر الصوفية الصافية، وضيق المعطن<sup>(٢)</sup> في مدح هذه الطائفة الناجية، كما لا يخفى على من طالع كتبه.

وقد صرح بهذا المؤرخ عبد الله بن أحمد الباقعي البجلي

في «مرآة الجنان» في كثير من مواضعه، كما بسطته مع ذكر عباراته في «السعي المشكور في ردة المذهب المأثور»<sup>(٣)</sup> وفي «تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد».

(١) لفظ (له) غير موجود في أحد الأصلين. ووقع في الأصل الآخر : (موافقاً به). وهو تحريف.

(٢) وقع في أحد الأصلين : (وضيق الطعن). وهو سبق قلم.

(٣) وهو مطبوع بالأوردية كما سبق ذكره في ترجمة المؤلف، والموضع الذي يشير إليه فيه هو في الصفحات (٤٢٥ - ٤٢٧). وقد بين فيها المواطن التي تكلم فيها الباقعي عن انحراف الذهبي عن الصوفية، وتلك المواطن في «مرآة الجنان» في حوادث السنة ٣٠٩ في ترجمة (الحسين بن منصور الحلاج) : (٢٦٠ / ٢)، وحوادث ٥٢٠ في ترجمة (الغزالي) : (٢٢٥ / ٣) وحوادث ٥٢٨ في ترجمة (أحمد الرفاعي) : (٤٠٩ / ٣)، وحوادث ٦٥٦ في ترجمة (أبي الحسن الشاذلي) : (١٤٢ / ٤)، وحوادث ٦٨٣ في ترجمة (أبي عبد الله التلمساني) : (٢٠٠ / ٤)، وحوادث ٦٩٠ في ترجمة (سليمان بن علي التلمساني) : (٢١٦ / ٤)، وحوادث ٦٩٩ في ترجمة (أبي محمد المَرْجاني) : (٢٣٤ / ٤)، وحوادث ٧١٤ في ترجمة (سليمان =

وبوافقه قولُ عبد الوهاب الشعراني في « اليواقيت والجواهر »  
 في بيان عقائد الأكاير<sup>(١)</sup> : « مع أن الحافظ الذهبي كان من أشدَّ  
 المنكرين على الشيخ — أي محي الدين بن العربي<sup>(٢)</sup> — وعلى طائفة  
 الصوفية هو وابن تيمية . انتهى . »

وقولُ التاج السبكي في « طبقات الشافعية »<sup>(٣)</sup> : « هذا شيخنا  
 الذهبي له علمٌ وديانة ، وعنده على أهل السنة تحمُّلٌ مُفْرَط ، فلا  
 يجوز أن يُعتمد عليه ، وهو شيخنا ومعلمنا ، غير أن الحقُّ أحقُّ  
 بالاتباع . وقد وصل من التعصب المفرط إلى حدٍّ يُستَحْيَى

= التركاني ) : ( ٢٥٣ / ٤ ) ، وحوادث ٧٢١ في ترجمة ( عبد الله بن محمد  
 الأصباني ) : ( ٢٦٥ / ٤ ) . ويقعُ هذا الكلام في كتابه « تذكرة الراشد »  
 في ( ص ٢٦١ - ٢٦٢ ) .

( ١ ) : ( ٨ / ١ ) .

( ٢ ) بالتعريف كما صرَّح به الشعراني في كتاب « طبقات الصوفية »  
 المسى وبلواقع الأنوار ، ، وذكر أنه كذلك رآه بخطه فسقط إيرادُ  
 بعض أبناء الزمان على الوالد العلامة حيث ذكر في رسالته « نظم الدرر في  
 ملك شوق القمر » الشيخ محي الدين ابن العربي معروفاً ، بأن المعروف في  
 عرفهم يُطلق على أبي بكر بن العربي المالكي ، والشيخ يُقال له ابن عربي  
 منكراً . نعم هذا الفرق عُرف في عُرف المتأخرين ، وهو ليس بحيث أن  
 يكون عَدَمُ اتِّباعه مَوْرِداً للطعن . منه رحمه الله .

( ٣ ) : ( ١٩٠ / ١ ) .



منه وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا الشريعة النبوية ، فإن غالبهم أشاعرة ، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقى<sup>(١)</sup> ولا يذر ، والذي أعتقد أنه خصاؤه يوم القيامة<sup>(٢)</sup> . انتهى .

وقول السيرطي في « قمع المعارض بنصرة ابن الفارض » :  
 إن غررك دندنة الذهبي فقد دندن على الامام نخر الدين بن الخطيب ذي الخطوب ، وعلى أكبر من الامام وهو أبو طالب المكي صاحب « قوت القلوب » ، وعلى أكبر من أبي طالب وهو الشيخ أبو الحسن الأشعري الذي ذكره يجوز في الآفاق ويحجب ، وكتبه

(١) سقط لفظ ( لا يبقى ) من الأصلين .

(٢) قلت : وقد تكلم التاج ابن السبكي رحمه الله تعالى في شأن شيخه الذهبي رحمه الله تعالى في غير موضع من كتابه : « طبقات الشافعية » ، وما أنا ذا أشير الى بعض تلك المواطن لأن في كلامه طويلاً طويلاً ، ففي ترجمة ( أحمد بن صالح المصري ) : ( ١ / ١٩٠ - ١٩٢ و ١٩٧ - ١٩٩ ) ، وفي ترجمة ( الامام أبي الحسن الأشعري علي بن إسماعيل ) : ( ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ) وفي ترجمة ( امام الحرمين عبد الملك الجويني ) : ( ٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩ و ٢٦١ ) ، وفي ترجمة ( القاضي ابن أبي عصرون عبد الله ابن محمد ) : ( ٤ / ٢٣٩ ) ، وفي ترجمة ( الامام الفخر الرازي محمد بن عمر ) : ( ٥ / ٣٦ ) ، وفي ترجمته ( الامام الذهبي نفسه محمد بن أحمد ) : ( ٥ / ٢١٧ ) . ولشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى كلمة جامعة في حال الذهبي فقف عليها في تعليقه على رد السبكي على نونية ابن القيم المسمى : « السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل » : ( ص ١٧٦ ) .



مشحونة بذلك : « الميزان » و « التاريخ » و « سير النبلاء » .  
 أنقلب أنت كلامه في هؤلاء ؛ كلاً والله ، لا يقبل كلامه فيهم ،  
 بل توصلهم حقهم ونوِّقهم . انتهى .

واعلم أن هناك جمعاً من المحرمين لهم نعت في بصرى البراءة

بجرى رواها <sup>(١)</sup> . فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث أو ضعفه

بوجود قدح ولو يسيراً في روايته ، أو لمخالفته لحديث آخر ، مهم :

ابن الجوزي مؤلف كتاب « الموضوعات » <sup>(٢)</sup> و « العلل

المتأهية في الأحاديث الواهية » .

(١) وقع في الأصلين : ( يجرى رواه ) . وهو سبق قلم .

(٢) قال السيوطي رحمه الله تعالى في آخر كتابه : « النكت البديعات

على الموضوعات » المشتهر باسم « التعقبات على الموضوعات » الذي تعقب فيه  
 كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي في ( ص ٧٤ ) من طبعة المطبع الهندي

وفي ( ص ٦٠ ) من طبعة المطبع العلوي : « الأحاديث المتعقبة » على ابن  
 الجوزي التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات عدتها نحو ثلاثمائة

حديث . منها في « صحيح مسلم » حديث . وفي « صحيح البخاري » رواية  
 حماد بن شاكر حديث . وفي « مسند أحمد » : ( ٣٨ ) ثمانية وثلاثون

حديثاً . وفي « سنن أبي داود » : ( ٩ ) تسعة أحاديث . وفي « جامع  
 الترمذي » : ( ٣٠ ) ثلاثون حديثاً . وفي « سنن النسائي » : ( ١٠ ) عشرة

أحاديث . وفي « سنن ابن ماجه » : ( ٣٠ ) ثلاثون حديثاً . وفي « مستدرك  
 الحاكم » : ( ٦٠ ) ستون حديثاً . على قداخل في العدة . فجميع ما في

الكتب الستة ، و « المسند » و « المستدرك » : ( ١٣٠ ) مائة حديث =



وعمَرُ بنُ بَدْرٍ المَوْصِلِي مؤلف «رسالة في الموضوعات»<sup>(١)</sup>

ملخصة من «موضوعات ابن الجوزي» .

= وثلاثون حديثاً . وفيه من مؤلفات البيهقي : «السنن» و «الشعب» ، و «البعث» ، و «الدلائل» ، وغيرها ، ومن «صحيح ابن خزيمة» و «التوحيد» له ، و «صحيح ابن حبان» ، و «مسند الدارمي» ، و «تاريخ البخاري» ، و «خلق أفعال العباد» ، و «جزء القراءة» له ، و «سنن الدارقطني» : «جملة» و «افرة» .

(١) «طُبِعَتْ» هذه الرسالة في مصر سنة ١٣٤٢ بتعليق شيخنا العلامة الكبير الجليل محمد الحضر حسين التونسي رحمه الله تعالى ، باسم «المغني عن الحفظ والكتاب» فيما لم يصح فيه شيء من الأحاديث . و «صواب الاسم» : «المغني عن الحفظ والكتاب» ، بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب ، كما سَمَّاهُ بذلك الحافظُ العراقي في «التخريج الكبير للأحياء» ، و «نقله» عنه المرتضى الزبيدي في «شرح الأحياء» : ( ١ / ٤٧٤ ) ، وكما سَمَّاهُ الحافظ السخاوي في «شرح الألفية» : ( ص ١٠٨ ) . وقال الحافظُ العراقي بعد ذكره : «وبعض ما ذكره فيه مُتَنَقِّضٌ» . وقال الحافظ السخاوي : «وعليه فيه مؤاخذات كثيرة» ، وإن كان له في كل باب من أبوابه سَلَفٌ من الأئمة خصوصاً المتقدمين . ولهذا تعقبه صديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي جزاء الله خيراً بكتاب أسماء : «انتقاد المغني وبيان أن لا غناء عن الحفظ والكتاب» طبعه بدمشق سنة ١٣٤٣ ، وكان ذلك بإرشاد شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى ، ولشيخنا في أوَّلِهِ ( ص ٥ - ١١ ) مقدمة جامعة في نقد صنيع ابن بَدْرٍ المَوْصِلِي ومن تابعه ، وبيان خطر كتابه على من اعتد عليه واعتز به ، فقف عليها ففيا الفوائد .



والرَضِي الصَّغَانِي اللُّثَوِي له رسالتان <sup>(١)</sup> في «الموضوعات» .  
والجُوزَقَانِي <sup>(٢)</sup> مؤلف كتاب «الأباطيل» .

(١) طُبِعَتْ رسالة في «الموضوعات» للصَّغَانِي - ويقال الصَّغَانِي أيضاً - في مصر سنة ١٣٠٦ بالمطبعة الاعلامية في ١٢ صفحة من القطع الصغير ، وطُبِعَتْ في مصر أيضاً مع كتاب «الاولو المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» ، لأبي المحاسن القافجي دون تاريخ ، وفي كلتا الطبعتين أغلاطٌ فاحشة ! وسَبَقَ في (ص ٩٠) نقدُ «رسالة الصَّغَانِي» فانظره .

(٢) هو أبو عبد الله الحُسَيْن بن إبراهيم الهَمْدَانِي الجُوزَقَانِي بضم الجيم وفتح الزاي - ويقال : الجُوزَقِي - المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ، له كتاب «الموضوعات» من الأحاديث المرفوعة ، ويقال له : «كتاب الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» . كان قليل الخيرة بأحوال المتأخرين ، و«جل» اعتماده في «كتاب الأباطيل» على المتقدمين إلى عهد ابن حبان ، وأما من تأخَّرَ عنه فيُعِيلُ الحديث بأن رواه مجاهيل ، وقد يكون أكثرهم مشاهير ، كما قاله ابن حجر في «لسان الميزان» : ( ٢ / ٢٧٠ ) . وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» : ( ص ١٣٠٨ ) في ترجمته - ونقله عنه ابن حجر في «اللسان» - : «مصنَّف» «كتاب الأباطيل» ، وهو محتوٍ على أحاديث موضوعة واهية ، طالعتُ واستفدتُ منه مع أوهام فيه ، وقد بيَّنتُ بطلانَ أحاديث واهيةٍ بعارضَةِ أحاديث صحاحٍ لها ، وهذا موضوعُ كتابه لأنه سمَّاه «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» ، وبذلك كُرِّ الحديث الواهي وبيَّنتُ علته ثم يقول : بابٌ في خلاف ذلك ، فيذكر حديثاً صحيحاً ، ظاهرُهُ يعارض الذي قبله ، وعليه في كثيرٍ منه مناقشات . وقال غيره : أكثرُ فيه من الحكم بالوضع بمجرّد مخالفةِ الشَّئِةِ الصحيحة ، قال ابن حجر : وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع ، كما نقله شيخُ شيوخنا العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله تعالى في «الرسالة المستطرفة» : ( ص ١٢٣ ) من طبعة كراتشي .



والشيخ ابن تيمية الحراني <sup>(١)</sup> مؤلف « منهاج السنة » .

والمجد اللقوي <sup>(٢)</sup> مؤلف « القاموس » و « سفر السعادة »

(١) لم يترجم له المؤلف هنا ، وتوَجَّم له في حاشية كتابه وإقامة الحجَّة على أن الاكثار من التعبد ليس ببدعة : في ( ص ٥ ) فقال رحمه الله تعالى : « هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية ، الحراني الدمشقي تلميذ الدين ، أبو العباس الحنبلي ، له باعٌ طويل في معرفة أفعال السلف ، وقيل أن يَدُ كُرْ مسألة إلا ويَدُ كُرْ فيها مذاهب الأئمة الأربعة ، وبرَّع في العلم ، وصار من كبار العلماء في حياة شيخه . كذا قال الذهبي ، وقد مدَّحه غاية المدح تاج الدين السبكي وابن سيد الناس وغيرهم كما هو مبسوط في الدور الكامنة ، لابن حجر العسقلاني ( ١٥٦ / ١ - ١٦٠ ) . وقد نُقِلَ عنه عقائدٌ فاسدة ، شنع عليه بها اليافعي وابن حجر المكي وغيرهما ، وهو بشرٌ له ذنوبٌ وخطأ ، فليتنب الإنسان على خطئه ، وليُقرَّ بهارته وفضله ، وكانت وفاته على ما ذكره ابن حجر سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في الحبس بأمر سلطان زمانه . وسبق في ( ص ٩١ ) نقدُ الحافظ ابن حجر لصنيع ابن تيمية في ردِّ كثيرٍ من الأحاديث الجياد ، فأغنى عن إعادته هنا . ولشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى : « التعقب الحديث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث » ، ما يزال مخطوطاً .

(٢) هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب « القاموس » في اللغة وغيره من الكتب الكثيرة ، المتوفى سنة ٨١٢ ، وكتابه « سفر السعادة » قال في آخره في ( ص ١٤٨ ) : « خلافة في الإشارة إلى أبواب روي فيها أحاديث ، وليس منها شيء صحيح ، ولم يثبت شيء - منها عند جهابذة علماء الحديث ، وإن كانت هذه الحروف في غاية الاختصار ، لكنها تشتمل على علوم تدخل في حد الاكثار . ثم ساق عناوين أبواب من العلم وحكم عليها بقوله : لم يثبت في هذا المعنى شيء ، أو لم يصح فيه =



وغيرها . وغيرهم . فكم من حديث قوي حكوا عليه بالضعف ،  
أو الوضع . وكم من حديث ضعيف بضعف يسير حكوا عليه بقوة  
الجرح . فالواجب على العالم أن لا يبادر إلى قبول أقوالهم بدون  
تنقيح أحكامهم ، ومن قلدهم من دون الانتقاد ، ضل وأوقع العوام  
في الفساد .

= شيء . وهذا نموذج منه : « باب العلم وفضلية التسمية بمحمد وأحمد والمنع  
من ذلك » ، لم يصح فيه شيء ، « باب العقل وفضله » ، لم يصح فيه حديث  
نبوي . « باب تمثيل الحضرة وإلياس وطول ذلك وبقائها » ، لم يصح فيه  
شيء . « باب تحليل اللحية ومسح الأذنين والرقبة » ، لم يصح فيه حديث .  
« باب أمر من غسل ميتاً بالاغتسال » ، لم يصح فيه حديث . قال المؤلف  
الامام الكنوي رحمه الله تعالى في رسالته « تحفة الكلمة على حواشي تحفة  
الطلبة » في ( ص ٥ ) : « قد أكثر صاحب « القاموس » في خاتمة « سفر  
السعادة » بالحكم بعدم الثبوت على كثير من الأحاديث ، واغتر به كثير  
من جهة زماننا ، وجمع من كلمة عصرنا ، فحكموا على كثير من  
الأحاديث الثابتة بكونها موضوعة أو ضعيفة أو غير معتبرة ، ظناً منهم  
أن الأخذ بـ « سفر السعادة » سعادة وغير خلافة ، والذي أوقعهم في هذه  
الورطة الظلماء : الغفلة عن أمرين :

أحدهما أن الحكم بعدم الثبوت أو بعدم الصحة في عرف المحققين  
لا يستلزم الضعف ولا الوضع ، بل يشمل الحسن لذاته والحسن لغيره  
أيضاً ، قال علي القاري في « تذكرة الموضوعات » : لا يلزم من عدم  
الثبوت وجود الوضع ، وقال في موضع آخر : لا يلزم من عدم صحته  
ثبوت وضعه . ثم أطال المؤلف في استيفاء تعزيز النقد لهذه الطريقة التي  
سلكها الفيروز آبادي رحمه الله تعالى ، وسبق نقل كلامه بطوله فيما عللناه  
على ( ص ٩٠ ) ، فارجع إليه لزماً .



وقد بسطتُ الكلامَ في كشف أحوالهم في رسالتي :  
« الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة <sup>(١)</sup> » ، فلتطالع قانها  
لتحقيق الحق في مباحث أصول الحديث كافلة .

## إيقاظ - ٢٠ -

كثيراً ما تراهم يعتمدون على « ثقات ابن حبان » . وقد التزم  
الحافظُ ابنُ حجر - في « تهذيب التهذيب » في جميع الرواة الذين  
لهم ذكرٌ في « ثقاته » - بذكر أنه ذكره ابنُ حبان في  
« الثقات » . وكتابه هذا مرتَّبٌ على ثلاثه أقسام : قسم في  
الصحابة ، وقسم في التابعين ، وقسم في تبع التابعين .

قال هو في أول كتاب التابعين : خيرُ الناسِ قرناً بعد الصحابة

---

(١) طبعَ مع الرسائل الست الأخر مع « الهداية » في المطبع  
المصطفائي . منه رحمه الله . قلت : وكلامه المشار إليه يقع في « الأجوبة  
الفاضلة » في « السؤال الرابع » : ( ص ٥٢ - ٥٣ ) : كيف يُدفعُ تعارضُ  
أقوالِ المحدثين ؟ . وهذه الرسائل الست التي طبعَت معها عُرِفَتْ جميعها  
بـ « مجموعة الرسائل السبعة » . كما سبق ذكرها في ترجمة المؤلف رحمه الله  
تعالى . وقد أعددتُ هذه الرسالة - والحمد لله - للطبع بحفظة على منهج هذا  
الكتاب . وستكون هي : الكتاب الثاني من مؤلفات الامام الكتوبي التي  
اعتزمتُ طبعتها ، يسر الله لنا ذلك بعثه وكرمه آمين .

مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَفِظَ عَنْهُمْ الدِّينَ وَالسُّنَنَ، وَإِنَّمَا  
تُنَمِّي أَسْمَاءَهُمْ وَمَا نَعْرِفُ مِنْ أَنْبَاءِهِمْ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ عَلَى حُرُوفِ  
الْمُعْجَمِ، إِذْ هُوَ أَوْعَى لِلْمُتَعَلِّمِ إِلَى حِفْظِهِ، وَأَنْشَطُ لِلْمُبْتَدِي .  
وَلَسْتُ أُعْرِجُ فِي ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيمِ السُّنَنِ وَلَا تَأْخِيرِهِ، وَلَا بِجَلَالَةِ  
الْإِنْسَانِ وَلَا قَدْرِهِ، بَلْ أَقْصِدُ فِي ذَلِكَ الْإِثْقَى دُونَ الْجَلَالَةِ  
وَالسُّنَنِ . إِلَى آخِرِهِ .

وَقَالَ فِي آخِرِهِ : كُلُّ شَيْخٍ ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ فَهُوَ  
صَدُوقٌ يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِرَوَايَتِهِ إِذَا نَعَرَّيْ عَنْ خَمْسِ خِصَالٍ، فَإِذَا  
وُجِدَ خَيْرٌ مِنْكَ عَنْ شَيْخٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ <sup>(١)</sup> ذَكَرْتُ  
أَسْمَاءَهُمْ فِيهِ كَانَ ذَلِكَ الْخَيْرُ لَا يَنْفَكُ عَنْ إِحْدَى خِصَالِ خَمْسٍ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الشَّيْخِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ  
شَيْخٌ ضَعِيفٌ سِوَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ تَزَّاهُ أَقْدَارَهُمْ  
عَنِ الْإِزَاقِ الضَّعْفِ بِهِمْ .

أَوْ دُونَهُ شَيْخٌ وَاهٍ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ .  
أَوْ الْخَيْرُ يَكُونُ مُرْسَلًا لَا يُلْزَمُنَا بِهِ الْحُجَّةُ .  
أَوْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ .

(١) وَفَعِيَ فِي الْأَصْلَيْنِ : ( الَّذِي ) . وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ .



أو يكون في الاسناد شيخٌ مُدَّلسٌ لم يبين صماع خبره  
عمن سمع منه . فاذا وُجِدَ الخبرُ متعرياً عن هذه الخصال الخمس  
فانه لا يجوز التكلمُ عن الاحتجاج به . انتهى .

وقال في أوّل كتاب تبّع التابعين : إنما نُملي أسماء الثقات منهم  
وأنسابهم وما يُعرفُ من الوقوف على أنسابهم في هذا الكتاب على  
الشُرْط الذي ذكرناه ، فكلُّ خبرٍ وُجِدَ من رواية شيخٍ ممن  
أذكره في هذا الكتاب فهو خبرٌ صحيحٌ إذا تعرّى عن الخصال الخمس  
التي ذكرناها . انتهى .

وقد نَسَبَ بعضهم التساهلَ إلى ابنِ حبان ، وقالوا : هو  
واسعُ الخطو في باب التوثيق ، يوثق كثيراً ممّن يستحقُّ  
الجرح . وهو قولٌ ضعيفٌ ، فانك قد عرفت سابقاً<sup>(١)</sup> : أن ابنَ  
حَبَّانَ معدودٌ ممن له نعثٌ وإسرافٌ في جرح الرجال ، ومَنْ  
هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال ، وإنما  
يقعُ التعارضُ كثيراً بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا  
يكفي في التوثيق عند غيره عنده .

قال السيوطي في « تذييب الراوي »<sup>(٢)</sup> ، تحت قول النووي :

(١) في ( ص ١١٧ - ١٢٠ ) .

(٢) : ( ص ٥٣ ) .

ويقاربه - أي صحيح الحاكم - صحيح أبي حاتم بن حبان : قيل ما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحاً ، فإن كانت <sup>(١)</sup> نسبتُهُ إلى التساهل باعتبار وجودان الحسن في كتابه ، فهي مشاحة في الاصطلاح ، وإن كانت <sup>(١)</sup> باعتبار خفة شروطه ، فانه يُخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدّلس ، سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ، ولم يأت <sup>(٢)</sup> بحديث منكر فهو عنده ثقة . وفي « كتاب الثقات » له <sup>(٣)</sup> كثير ممن هذا حاله ، ولا أجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لا يعرف حاله ، ولا اعترض عليه <sup>(٤)</sup> ، فانه لا مشاحة في ذلك ، وهذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن يُخرج <sup>(٥)</sup> عن

(١) في الأصلين : ( كان ) . وفي ( تدريب الراوي ) : ( كانت ) . فتأبته .

(٢) في ( تدريب الراوي ) : ( ولم يأت ) . وهو تحريف .

(٣) لفظ ( له ) زيادة من ( تدريب الراوي ) .

(٤) في الأصلين : ( فلا اعترض ) . وفي ( تدريب الراوي ) : ( ولا

اعترض ) . فتأبته .

(٥) جملة ( أن يُخرج ) ساقطة من الأصلين . وهي ثابتة في « تدريب

الراوي » .



رواة خرج لثلمهم الشيخان في «الصحيح». فالحاصل: أن ابن حبان  
وفي بالتزام شروطه، ولم يوف الحاكم. انتهى.

وفي «فتح المغيب»<sup>(١)</sup> مع أن شيخنا - أي الحافظ ابن  
حجر - قد نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية، أي  
إدراج الحسن في الصحيح. وعبارته: إن كانت<sup>(٢)</sup> باعتبار  
وجدان الحسن في كتابه فهو مشاحة<sup>(٣)</sup> في الاصطلاح لأنه  
يسميه صحيحاً، وإن كانت<sup>(٢)</sup> باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج  
في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع ممن فوقه، وسمع  
منه الآخذ عنه<sup>(٤)</sup>، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا  
لم يكن في الراوي المجهول الحال جرح ولا تعديل، وكان كل  
من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة  
عنده. وفي كتاب «الثقات» له كثير ممن هذا حاله، ولا أجل  
هذا ربما عترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه،

(١) للسخاوي: (ص ١٤).

(٢) أي نسبته إلى التساهل.

(٣) جاء في الأصلين وفي «شرح الألفية» للسخاوي: (مشاحة). أي

بالفك. ووجه العربية الادغام.

(٤) في الأصلين: (الآخذ منه). وفي «شرح الألفية» للسخاوي

كما أثبت.

ولا اعتراض عليه فانه لا يُشاح<sup>(١)</sup> في ذلك . قلت : ويتأيد  
بقول الحازمي<sup>(٢)</sup> : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم .  
وكذا قال العماد بن كثير<sup>(٣)</sup> : قد التزم ابن خزيمة ، وابن حبان  
الصحة ، وهما خير من « المستدرک » بكثير ، وأنظف أسانيد  
ومتونا . انتهى .

## إيقاظ - ٢١ -

قد أكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من « ميزان  
الاعتدال » مع عدم اطلاعهم على أنه مأخوذ من « كامل » ابن<sup>(٤)</sup>

(١) جاء في « شرح الألفية » للسخاوي ( لا يشاح ) . وجاء في الأصلين :  
( لا تشاح ) . أي بالفك فيها . ووجه العربية : الادغام في اللفظين .

(٢) في كتابه « شروط الأئمة الخمسة » : ( ص ٣١ - ٣٢ ) .

(٣) في كتابه « اختصار علوم الحديث » : ( ص ٢٦ ) .

(٤) هو أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني الشافعي المتوفى سنة  
٣٦٥ ، قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة « نصب الراية » :  
( ص ٥٧ ) تحت عنوان : كلمة في الجرح والتعديل : « نجد في « الكامل »  
لابن عديّ كلاماً كثيراً عن هوى في سادات أئمة الفقه ، لتعصبيه المذهبي عن  
جهل ، مع سوء المعتقد ، انظر قوله في ( إبراهيم بن محمد بن أبي مجني الأسلمي )  
شيخ الشافعي : نظرت الكثير من حديثه فلم أجده حديثاً منكراً . مع  
أنك تعلم أقوال أهل النقد فيه ، كأحمد وابن حبان ، قال العجلي : =



= مدني ، رافضي ، جهنمي ، قدرري ، لا يكتب حديثه . بل كذبه  
غير واحد من النقاد ، ولولا أن الشافعي كان يكثر منه قدر إكثاره  
من مالك لما سمى ابن عدي في تقوية أمره ، استناداً إلى قول مثل  
ابن عقدة .

ولا أدري كيف ينطلق لسان ابن عدي بالاستغناء عن علم مثل ( محمد  
ابن الحسن ) ؟ . وإمامه لم يستغن عن علمه ، بل به تخرج في الفقه ، لكن  
المتشبع بما لم يعط يستغني عن علم كل عالم ، متقنياً في جهلاته ، غير  
ناظر إلى ما وراءه وأمامه ، وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلهم ، اللهم الله  
سبحانه مسامحته .

ومن معائب « كامل » ابن عدي : طعنه في الرجل بحديث ، مع أن  
آفته الراوي عن الرجل ، دون الرجل نفسه ، وقد أقر بذلك الذهبي  
في مواضع من « الميزان » . ومن هذا القبيل : كلامه في أبي حنيفة في  
مرؤياته البالغة - عند ابن عدي - ثلاثاً حديث ! وإنما تلك الأحاديث  
من رواية أبياء بن جعفر النجيري ، وكل ما في تلك الأحاديث من  
المواخذات كلها : بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي ،  
وبحاوله ابن عدي أن يلصق ما للنجيري إلى أبي حنيفة مباشرة ، وهذا  
هو الظلم والعدوان ، وهكذا باقي مواخذاته ، وطريق فضح أمثاله :  
النظر في أسانيدهم .

وقال شيخنا أيضاً رحمه الله تعالى في « تأنيب الخطيب على ماساقه في ترجمة  
أبي حنيفة من الأكاذيب » : ( ص ١٦٩ ) : « وكان ابن عدي على بعده عن  
الفقه والنظر والعلوم العربية : طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه ، ثم  
لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حاله يسيراً ، حتى ألف  
« مسنداً » في أحاديث أبي حنيفة . »

وقد ألف شيخنا رحمه الله تعالى كتاباً خاصاً في نقد كتاب « الكامل » ،  
سمّاه : « إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي » ، لا يزال مخطوطاً .

عَدِيّ ، وعدم وقوفهم على شرطها <sup>(١)</sup> فيه في ذكر أحوال  
الرجال ، فوقعوا به في الزلل ، وأوقعوا الناس في الجدال ، فإن  
كثيراً ممن ذكر فيه ألقاظ الجرح : معدود في الثقات سالم من  
الجرح ، فليتبصر العاقل ، وليتنبه الغافل ، وليتجنب عن المبادرة  
إلى جرح الرواة بمجرد وجود ألقاظ الجرح في حقه في « الميزان » ،  
فانه « خسران أي خسران » .

قال الذهبي في ديباجة « ميزانه » <sup>(٢)</sup> : وفيه من تكلم فيه  
مع ثقته وجلالته بأدنى لبس ، وبأقل تجريح ، فلو لا أن ابن  
عدي وغيره <sup>(٣)</sup> من مؤلفي كتب الجرح ذكرُوا ذلك  
الشخص لما ذكرته لثقتي ، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم  
واحد ممن له ذكر بتلين <sup>(٤)</sup> في كتب الأئمة المذكورين ،  
خوفاً من أن يتعقب عليّ ، لا أتي ذكرته لضعف فيه عندي .  
انتهى .

(١) أي طريقتهما : طريقة الذهبي في « الميزان » ، وطريقة ابن عدي في  
« الكامل » .

(٢) : ( ٢ / ١ ) .

(٣) في « الميزان » : ( أو غيره ) .

(٤) في « الميزان » : ( بتلين ما ) .



وقال في آخر « ميزانه »<sup>(١)</sup> : فأصأه وموضوعه في الضمفاء ،  
وفيه خالق من الثقات ذكرتهم للذب عنهم ، أولاً لأن الكلام  
غير مؤثر فيهم ضعفاً . انتهى .

وقال في « ميزانه » في ترجمة ( جعفر بن إياس الواسطي )<sup>(٢)</sup>  
أحد الثقات : أورده ابن عدي في « كامله » فأساء ! انتهى .  
وقال في ترجمة ( حماد بن أبي سليمان الكوفي )<sup>(٣)</sup> شيخ الامام أبي  
حنيفة : سمع من أنس ، وتفقه بإبراهيم النخعي ، روى  
عنه سفيان ، وشعبة ، وأبو حنيفة ، وخلق . تكلم فيه للارضاء ،  
ولولا ذكر ابن عدي له ما ذكرته . انتهى . وقال في ترجمة  
( حميد بن هلال )<sup>(٤)</sup> أحد الأجلة : هو في « كامل » ابن عدي  
مذكور ، فهذا ذكرته ، وإلا فالرجل حجة . انتهى . وقال في  
ترجمة ( ثابت البناني )<sup>(٥)</sup> : قلت : ثابت ثابت كاسمه ، ولولا ذكر  
ابن عدي له ما ذكرته . انتهى . وقال في ترجمة ( أحمد بن صالح

---

(١) : ( ١٠٠ / ٣ ) .

(٢) : ( ١٨٦ / ١ ) .

(٣) : ( ٢٧٩ / ١ ) .

(٤) : ( ٢٩٠ / ١ ) .

(٥) : ( ١٦٨ / ١ ) .

المصري<sup>(١)</sup> : قال ابن عديّ لولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلم فيه ، لكنت أجعل أحمد بن صالح أن أذكره . انتهى . وقال في ترجمة (أشعث بن عبد الملك الحمراني<sup>(٢)</sup>) : قلت إنما أوردته لذكر ابن عديّ له في « كامله » ، ثم إنه ما ذكر في حقّه شيئاً يدلّ على تليينه بوجه ! وما ذكره أحد في الضعفاء ، نعم ما أخرجا له في « الصحيحين » ، فكان ماذا ! انتهى . وقال في ترجمة (أويس القرني<sup>(٣)</sup>) : قال البخاري : يمتاني مرادي ، في إسناده نظر فيما يرويه . وقال البخاري أيضاً في « الضعفاء<sup>(٤)</sup> » : في إسناده نظر . قلت : هذه عبارته ، يريد<sup>(٥)</sup> أن الحديث الذي روي عن أويس ، في الإسناد إلى أويس نظر ، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في « الضعفاء » لما ذكرته أصلاً ،

---

(١) : (١ / ٤٩) .

(٢) : (١ / ١٢٤) .

(٣) : (١ / ١٢٩) .

(٤) هو « الضعفاء » الكبير . إذ لم أجده ترجمته في « الضعفاء » الصغير .

(٥) وقع في الأصلين : ( هذه العبارة تؤيد أن الحديث ... ) . والذي

أثبتّه هو نص « الميزان » و « لسان الميزان » . وعبارتهما : « في إسناده نظر ،

يروي عن أويس في إسناده ذلك . قلت : هذه عبارته ، يريد أن الحديث

الذي ... . ولا يزال في العبارة غموض وتعمّد ظاهر .



فانه من أولياء الله الصالحين . انتهى . وقال <sup>(١)</sup> في ترجمة ( أحمد بن شعيب بن عُقْدَة ) : ثم قَوَّى ابنُ عَدِيَّ أمرَهُ وقال : لولا أني شرطتُ أن أذكر كلَّ من تُكَلِّم فيه لم أذكره للفضل الذي كان فيه . انتهى .

وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة ( أبي القاسم عبد الله البَغَوِي <sup>(٢)</sup> ) : أَخَذَ ابنُ عَدِيَّ يُضَعِّفُهُ ، ثم في الآخر قَوَّاهُ وقال : لولا أني شرطتُ أن كلَّ من تُكَلِّم فيه متكلِّمٌ ذكرته وإلا كنتُ لا أذكره . انتهى . وقال في ترجمة ( أبي بكر عبد الله بن أبي داود السَّجِسْتَانِي <sup>(٣)</sup> ) : قال ابنُ عَدِيَّ : لولا أنا شرطنا أن كلَّ من تُكَلِّم فيه ذكرناه لما ذكرتُ ابنَ أبي داود . انتهى .

(١) أي الذهبي في « الميزان » كما هو ظاهر السياق ، ولكن لا وجود لترجمة ( ابن عُقْدَة ) في « الميزان » المطبوع ، ولا في النسخة المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الأحمدية بـمـجـلـب ورقمها ٣٣٧ . وإنما توجد ترجمة ( ابن عُقْدَة ) في « تذكرة الحفاظ » للذهبي : ( ص ٨٤١ ) . وفيما نحو ما هنا دون قوله : ( ثم قَوَّى ابنُ عَدِيَّ أمرَهُ ) . فلعل نسخة « الميزان » التي كانت بيد المؤلف فيها ترجمة ابن عُقْدَة ؟ . أو لعل المؤلف أراد : قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ؟

(٢) : ( ص ٧٣٨ ) .

(٣) : ( ص ٧٧١ ) .

وقال الزين العراقي في « شرح ألفيته <sup>(١)</sup> » : فيه — أي معرفة الثقات والضعفاء — لائحة الحديث تصانيف، منها ما أُفرد في الضعفاء، وصنّف فيه البخاري، والنسائي، والعقيلي، والساجي، وابن حبان، والدارقطني، والأزدي، وابن عدي، ولكنه ذكر في كتابه « الكامل » كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والائمة المتبوعين، وفاته جماعة ذيلت عليه ذيلاً في مجلّد. انتهى .

وقال السخاوي في « فتح المغيث <sup>(٢)</sup> » : في كل منها <sup>(٣)</sup> تصانيف، ففي الضعفاء ليحيى بن معين، وأبي زرعة الرازي، والبخاري في كبير وصغير، والنسائي، وأبي حفص الفلاس، ولأبي أحمد بن عدي في « كامله »، وهو أكل الكتب المصنفة قبله وأجلّها، ولكنه توسّع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة. انتهى . وفيه <sup>(٤)</sup> أيضاً : وجمع الذهبي معظمها في « ميزانه » فجاء كتاباً نفيساً عليه معوّل من جاء بعده، مع أنه تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه، ولو كان ثقة. انتهى .

(١) : (٣ / ٢٦٠) .

(٢) : (ص ٤٧٧) .

(٣) أي في كل من الثقات والضعفاء .

(٤) : (ص ٤٧٧) .



وفي « مقدمة فتح الباري »<sup>(١)</sup> في ترجمة ( عكرمة ) : من  
 مادته - أي ابن عدي - أن يخرج الأحاديث التي أنكرت  
 على الثقة . انتهى .

## فائدة

قال ابن حجر في ديباجة « تهذيب التهذيب »<sup>(٢)</sup> : وفائدة  
 إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند  
 المعارضة . انتهى .

## إيقاظ - ٢٢ -

قد يظن من لا علم له - حين يرى في « ميزان الاعتدال »  
 و « تهذيب الكمال » و « تهذيب التهذيب » و « تقريب التهذيب »  
 وغيرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة : الطعن بالارجاء عن  
 أئمة النقد الاثبات حيث يقولون : روي بالارجاء ، أو كان مرجحاً  
 أو نحو ذلك من عباراتهم - كونهم خارجين من أهل السنة والجماعة ،  
 داخلين في فرق الضلالة ، مجروحين بالبدعة الاعتقادية ، معدودين من

(١) : ( ١٥٢ / ٢ ) .

(٢) : ( ٥ / ١ ) .

الفرق المُرْجئة الضالّة ، ومن ها هنا طَمَعَن كثيرٌ منهم على  
الامام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه ! لوجود إطلاق الأرجاء عليهم  
في كتب من يُعتمدُ على نقلهم . ومندشاً ظنّهم : غفلتهم عن  
أحدٍ قسمي الأرجاء ، وسرعة انتقال ذهنهم إلى الأرجاء الذي هو  
ضلالٌ عند العلماء ، فقد قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني<sup>(١)</sup>  
في كتاب « الملل والنحل »<sup>(٢)</sup> « عند ذكر فرق الضلالة : ومن  
ذلك : المُرْجئة ، والأرجاء على معنيين :

أمرُهما : التأخيرُ كما في قوله تعالى : « قالوا أرْجِه وأخاه » .  
أي أمْهِله .

(١) هو أبو الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد  
الشهرستاني ، نسبة إلى شهرستان - بفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة  
بينها هاء ساكنة وسكون السين المهملة - بلدة بين نيسابور وخوارزم ، في  
آخر حدود خراسان ، كان إماماً مبرزاً فقهياً متكليماً ، ألف كتاب  
« الملل والنحل » ، ودخابة الاقدام في علم الكلام ، ود المناهج والبيان ،  
و تلخيص الأقسام لمذهب الأئمة ، وغيرها . مولده سنة ٤٦٧ أو سنة  
٤٧٩ ، ووفاته في آخر شعبان سنة ٥٤٨ أو سنة ٥٤٩ والأول أصح . كذا  
في تاريخ ابن خلّكان . منه رحمه الله تعالى . ووقع في الأصلين في ضبط  
شهرستان : ( بفتح الشين وكسر الراء ) . وهو سبق قلم ، إذ هي بفتح  
الراء كما في « الوقفيات » لابن خلّكان وغير كتاب .

(٢) : ( ١ / ١٢٥ ) .



والثاني : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المُرَجِّئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح ،  
لأنهم كانوا يؤخِّرون العمل عن النية والاعتقاد .

وأما بالمعنى الثاني فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا يضرُّ مع  
الايان معصية ، كما لا ينفعُ مع الكفر طاعة <sup>(١)</sup> .

وقيل : الأرجاء : تأخيرُ حكمِ صاحب الكبيرة <sup>(٢)</sup> إلى يوم  
القيامة ، فلا يُقضى عليه بحكمٍ ممَّا في الدنيا من كونه من أهل الجنة  
أو النار . فعلى هذا : المُرَجِّئة والوعيدية فرقتان متقابلتان .

وقيل : الأرجاء : تأخيرُ علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى  
إلى الرابعة . فعلى هذا : المرجئة والشيعة متقابلتان .

والمُرَجِّئة أصنافٌ أربعة : مُرجئة الخوارج ، ومُرجئة  
القَدَرِية ، ومُرجئة الجَبَرِية ، والمُرَجِّئة الخالصة . انتهى .

ثم ذكر الشَّهْرَسْتَانِي <sup>(٣)</sup> فِرْقَ المُرَجِّئة الخالصة مع  
ذكر معتقداتهم ومزخرفاتهم :

(١) هكذا جاء في « الملل والنحل » . ووقع في الأصلين : ( لا يضر ولا  
ينفع مع الايان معصية ) . وهو سبق قلم .

(٢) وقع في الأصلين : ( حكم صاحبه ) . والنصحيح عن « الملل والنحل » .

(٣) : ( ١٢٧ / ١ ) .

كَالْتَوْ بَانِيَّةٌ<sup>(١)</sup> : أصحاب أبي ثَوْبَانِ المُرْجِي ، الذين زعموا  
أنَّ الإيمان : هو المعرفة والاقرارُ بالله تعالى وبرسله وبكلِّ ما لا  
يجوز في العقل أن يفعله .

والتَّوْمَنِيَّةُ : أصحاب أبي مُعَاذِ التَّوْمَنِي الذي يزعم أنَّ  
الإيمان هو ما عَصَمَ من الكفر ، وهو اسمٌ لِحِصَالٍ إذا تركها  
التَّارِكُ كَفَرَ ، وهي المعرفة ، والتصديق ، والمحبة ، والاخلاص ،  
والاقرار بما جاء به الرسول .

وَالصَّالِحِيَّةُ : أصحابِ صالح بن عمرو<sup>(٢)</sup> القائلين : بأنَّ  
الإيمان هو المعرفةُ بالله على الإطلاق ، والقول : بثالثِ ثلاثةٍ  
ليس بكفر ، ويصحُّ الإيمانُ مع جَحْدِ<sup>(٣)</sup> الرسول ، والصلاةُ  
وغيرُها ليست بعبادة ، إنما العبادةُ معرفةُ الله .

وَالْيُونُسِيَّةُ : القائلين : بأنَّ الإيمان هو معرفةُ الله ، وتركُ  
الاستكبار عليه ، والخضوعُ له ، والمحبةُ بالقلب ، ولا يضرُّ تركُ

(١) وقع في الأصلين : ( كالتوانية أصحاب ثونان ) . وهو تحريف .

(٢) وهكذا جاء في « الملل والنحل » : ( ١ / ١٩٢ ) المطبوع على  
حواشي « الفِصَل » سنة ١٣١٧ . وجاء في « الملل والنحل » طبعة بدران  
الثانية ( ١ / ١٢٩ ) صالح بن عمر .

(٣) وقع في « الملل والنحل » طبعة بدران الثانية : ( مع حجة  
الرسول ) . وهو تحريف !



ما سوى المعرفة من الطاعات الايمان<sup>(١)</sup> ، ولا يُعَذَّبُ على ذلك ،  
وقال رئيسهم يونس النُمَيْرِي : إِنَّ إِبَائِسَ لَعَنَهُ اللَّهُ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ  
وَحَدَّهُ غَيْرَ أَنَّهُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ فَكَفَرَ بِاسْتِكْبَارِهِ .

وَالْمُبِيدِيَّةُ : أَصْحَابُ عُبَيْدِ الْمَكْتَبِ الْقَائِلُ بِأَنَّ مَا  
دُونَ الشَّرِكِ مَغْفُورٌ لَا مُحَالَةٌ .

وَالنَّسَائِيَّةُ : أَصْحَابُ غَسَّانَ بْنِ أَبَانَ الْكُوفِيِّ الزَّاعِمِ أَنَّ  
الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا<sup>(٢)</sup> جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ،  
وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ : أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ الْحُجَّ إِلَى الْكَعْبَةِ غَيْرَ أَنِّي  
لَا أَدْرِي أَيْنَ الْكَعْبَةُ وَلَعَلَّهَا فِي الْهِنْدِ ، كَانَ مُؤْمِنًا .

فَهَذِهِ فِرْقَةُ الْمُرْجِيَّةِ ، وَضَلَالَاتُهُمْ ، وَلِيُطْلَبَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ  
مِنْ كُتُبِ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى ذِكْرِ مَقَالَاتِهِمْ .  
وَجُمْلَةُ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ ، وَبَيْنَ اعْتِقَادِ الْمُرْجِيَّةِ :

(١) فِي عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ اخْتِصَارٌ زَائِدٌ . وَعِبَارَةُ « الْمَلَلُ وَالنَّعْلُ » فِي  
( ص ١٢٥ ) هَكَذَا : « الْيُونُسِيَّةُ أَصْحَابُ يُونُسَ بْنِ عَوْنِ النَّسَيْرِي ، زَعَمَ  
أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ ، وَالْحُضُوعُ لَهُ ، وَتَرْكُ الْاسْتِكْبَارِ عَلَيْهِ ، وَالْحُبَّةُ  
بِالْقَلْبِ . فَمَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الطَّاعَةِ  
فَلَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَلَا يَضُرُّ تَرْكُهَا حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ ... » .

(٢) الَّذِي فِي « الْمَلَلِ وَالنَّعْلِ » مِنْ طَبْعَةِ بَدْوَانَ الثَّانِيَةِ ( ص ١٢٦ ) :  
« وَالْإِقْرَارُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ » . وَهِيَ الصَّوَابُ .

أَنَّ الْمُرْجِيَّةَ يَكْتَفُونَ فِي الْإِيمَانِ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ وَنَحْوِهِ ، وَيَجْعَلُونَ مَا سِوَى الْإِيمَانِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَمَا سِوَى الْكُفْرِ مِنَ الْمَعَاصِي : غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا نَافِعَةٍ ، وَيَتَشَبَّهُونَ بِظَاهِرِ حَدِيثٍ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : لَا تَكْفِي فِي الْإِيمَانِ الْمَعْرِفَةُ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّصَدِيقِ الْإِخْتِيَارِيِّ مَعَ الْإِقْرَارِ الْإِنْسَانِيِّ ، وَإِنَّ الطَّاعَاتِ مُفِيدَةً ، وَالْمَعَاصِي مُضِرَّةٌ مَعَ الْإِيمَانِ ، تُوصِلُ صَاحِبَهَا إِلَى دَارِ الْخُسْرَانِ .

وَالَّذِي يُجِبُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَالَمِ الْمُسْتَفِيلِ بَكْتَبِ التَّوَارِيخِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ : أَنَّ الْأَرْجَاءَ يُطْلَقُ عَلَى قِسْمَيْنِ :

أَمْرُهُمَا : الْأَرْجَاءُ الَّذِي هُوَ ضَلَالٌ ، وَهُوَ الَّذِي مَرَّ ذِكْرُهُ آنفاً .

وَتَانِيَهُمَا : الْأَرْجَاءُ الَّذِي لَيْسَ بِضَلَالٍ ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ خَارِجًا ، وَلِهَذَا ذَكَرُوا أَنَّ الْمُرْجِيَّةَ فِرْقَتَانِ ، مُرْجِيَّةُ الضَّلَالَةِ ، وَمُرْجِيَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ . وَأَبُو حَنِيفَةَ وَتَلَامِذُهُ وَشَبَّوْخُهُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الرُّوَاةِ الْأَثْبَاتِ إِنَّمَا عُدُّوا مِنْ مُرْجِيَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ <sup>(١)</sup> ، لَا مِنْ مُرْجِيَّةِ الضَّلَالَةِ .

(١) انظر لزماماً ما سبق نقله عن شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله =



قال الشهرستاني عند ذكر الفسائية<sup>(١)</sup> : ومن العجَب  
أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه وبعده من  
المرجئة ! ولعلاه كذب عليه ، ولعمري كان يُقال لأبي حنيفة  
وأصحابه : مرجئة السنة .

ولعلَّ السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق  
بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، نُسِبَ إليه أنه يؤخِّر<sup>(٢)</sup>  
العمل عن الإيمان . والرجل مع تبخُّره بالعلم كيف يفتي بترك  
العمل<sup>(٣)</sup> .

وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة  
الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كلَّ من  
خالفهم في القدر مرجئاً . وكذلك الوعبيَّة من الخوارج ،

---

= تعالى في حواشي ( ص ٢٩ - ٣١ ) في بيان الأرجاء الذي يُنسب إلى  
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه .

(١) : ( ١ / ١٢٦ ) .

(٢) عبارة « الملل والنحل » : ( ظنوا أنه يؤخِّر ... ) .

(٣) العبارة هنا مستقيمة واضحة . ووقعت في « الملل والنحل » المطبوع

سنة ١٣١٧ على حواشي « الفِصل » : ( ١ / ١٨٩ ) « والرجل مع تخرجه -

وفي طبعة بدران الثانية : ( ١ / ١٢٧ ) : تخرجه - في العمل كيف ... » .

وكلاهما تحريف ظاهر !

فلا يَبْعُدُ أَنَّ اللقب إنما لَزِمَهُ من فريقِ المعتزلة والخوارج .  
انتهى .

وفي « الطريقة <sup>(١)</sup> المحمدية <sup>(٢)</sup> » : أَمَّا الْمُرْجُئَةُ : فإنَّ ضرباً  
منهم يقولون : نرجي ، أمرَ المؤمنين والكافرين إلى الله ، فيقولون :  
الأمرُ فيهم موكولٌ <sup>(٣)</sup> إلى الله بِغَفْرِ مَنْ يَشَاءُ من المؤمنين  
والكافرين ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ <sup>(٤)</sup> ، فهو لاءُ ضربٍ من المرجئة ،  
وهم كفار .

وكذلك الضربُ الآخرُ منهم <sup>(٥)</sup> الذين يقولون : حسنائنا

(١) الشيخ محمد بن علي أفندي الرومي البركلي ، المتوفى سنة ٩٨١ ،  
لا سنة ٩٦٠ كما وقع في « الانحاف » عند ذكر « أربعينه » غير ملتزم الصحة  
من أفاضل عصرنا . منه رحمه الله .

(٢) : ( ١ / ٢٩٩ ) بـ « شرح الطريقة المحمدية » للخادمي .

(٣) في متن « الطريقة المحمدية » : ( مقروص ) .

(٤) جاء هنا في « الطريقة المحمدية » بعد هذه الجملة : « ويقولون : له  
تعالى الآخرة والأولى » ، يعذب من يشاء من المؤمنين في الدنيا ، بالفقر  
والمرض والمصائب ، وَيُسْتَعْمُ من يشاء من الكافرين ، وذلك عدل ،  
فكذلك في الآخرة ، فيسوّون حكم الآخرة والأولى ، في المؤمن والكافر ،  
في المغفرة والمؤاخاة ، فهو لاء ... » .

(٥) لفظ « منهم » زيادة من « الطريقة المحمدية » .



مُتَقَبِّلَةٌ قَطْمًا<sup>(١)</sup> ، وميثاقنا مغفورة ، والأعمالُ ليست بفرائض ،  
ولا يُقرؤون بفرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض ،  
ويقولون هذه كلها فضائل . فهو لا أيضاً كفار .

وأما المرجئة الذين يقولون : لا تتولى المؤمنين المذنبين ،  
ولا تنبراً منهم ، فهو لا المبتدعة ، ولا تخرجهم بدعتهم من الإيمان  
إلى الكفر<sup>(٢)</sup> .

وأما المرجئة الذين يقولون : نرجي أمر المؤمنين — ولو  
فُسِّقًا — إلى الله فلا ننزلهم جنة ولا ناراً ، ولا ننبراً منهم ،  
ونتولاهم في الدين ، فهم على السنة فالزم قولهم وخذ به<sup>(٣)</sup> .  
انتهى .

(١) لفظ ( قطعاً ) غير موجود في « الطريقة المحمدية » .

(٢) لفظ ( من الإيمان إلى الكفر ) زيادة من « الطريقة المحمدية » .

(٣) وقعت العبارة في الأصلين هكذا : ( فلا ننزلهم جنة ولا ناراً ،  
ولا نتولاهم ، فهم على السنة ... ) . وفي الأصل ظاهر . ولذلك أثبتت عبارة  
« الطريقة المحمدية » لسلامتها ووضوحها . وقال الشيخ عبد الغني النابلسي  
رحمه الله تعالى في « الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية » : ( ١ / ٣٠٩ )  
تعليقاً على قوله : ( فالزم قولهم وخذ به ) . قال : « فانه حق » ، وهم الذين  
أخذوا بقوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك  
لمن يشاء » . وتسموا بقوله تعالى : « وآخرون مرجئون لأمر الله إما  
يُعذبهم وإما يتوب عليهم » .

وفي « شرح المقاصد »<sup>(١)</sup> للتفتازاني<sup>(٢)</sup> : « اشتهر من مذهب  
 المعتزلة أن صاحب الكبيرة بدون التوبة مغلّد في<sup>(٣)</sup> النار وإن عاش  
 على الإيمان والطاعة<sup>(٤)</sup> مئة سنة ، ولم يُغفر قوايين أن تكون الكبيرة  
 واحدة أو كثيرة ، واقعة قبل الطاعات أو بعدها أو بينها ، وجعلوا  
 عدم القطع بالعقاب ، وتقويض الأمر إلى الله : يغفر إن شاء  
 ويُعذّب إن شاء ، على ما هو مذهب أهل الحق : إرجاء بمعنى  
 أنه تأخير الأمر وعدم جزم بالعقاب والثواب ، وبهذا الاعتبار  
 جميل أبو حنيفة وغيره من المرجئة . انتهى .

وفي « شرح الفقه الأكبر »<sup>(٥)</sup> المسمّى بـ « المنهج »<sup>(٦)</sup>

(١) : ( ٢ / ٢٣٨ ) .

(٢) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، نسبة إلى تفتازان  
 بلدة بخراسان ، مؤلف « المقاصد » ، و « شرحه » ، و « تهذيب المنطق  
 والكلام » ، و « شرح العقائد النسفية » ، و « المطوّل » ، و « المختصر »  
 شرحي « تلخيص المفتاح » ، و « شرح المفتاح » ، و « التلويح » ، وغير ذلك  
 المتوفى في المحرم سنة ٧٩٢ ، وقد بسّط في ترجمته وترجمة أولاده في « الفوائد  
 البهية » ، و « التعليقات السنية » . منه رحمه الله تعالى .

(٣) وقع في الأصلين : ( من ) . وهو سبق قلم .

(٤) لفظ ( الطاعة ) زيادة من « شرح المقاصد » .

(٥) : ( ص ٦٧ ) .

(٦) الذي في « كشف الظنون » و « عقود الجواهر » جميل العظم

( ٢٧٢ / ١ ) تسميته : « منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر » .



الأظهر « لعلّ القاري المكي : ثم اعلم أن القونوي ذكر أن  
أبا حنيفة كان يُسمّى مرجئاً لتأخيره أمر صاحب الكبيرة إلى  
مشيئة الله ، والارجاء التأخير . انتهى .

وفي « التمهيد » لأبي شكور السّامي : ثم المرجئة على

نوعين :

مرجئة مرحومة ، وهم أصحاب النبي ﷺ .

ومرجئة ملعونة ، وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضر ،

والعاصي لا يعاقب .

وروي عن عثمان بن أبي ليلى <sup>(١)</sup> أنه كتب إلى أبي حنيفة

(١) هكذا وقع في الأصلين . وهو تحريف . صوابه : ( عثمان البتي ) .  
فانّ عثمان البتي البصري المتوفى سنة ١٤٣ - وهو عثمان بن مسلم ، وقيل :  
ابن أسلم ، وقيل : ابن سليمان - هو الذي كتب إلى أبي حنيفة في شأن  
الإرجاء ، وكان بينها مكاتبات ، فكتب له أبو حنيفة رسالة بيّن فيها أن  
المُضِيعَ للعمل لم يكن مُضِيعاً للإيمان ، وساق الأدلة على ذلك ، إلى أن  
قال له : « أولست تقول : مؤمن ظالم ، ومؤمن مذنب ، ومؤمن مخطيء ،  
ومؤمن عاص ، ومؤمن جائر ... » ، ثم قال : « واعلم أنني أقول : أهل  
القبلة مؤمنون لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض ، فمن  
أطاع الله تعالى في الفرائض كلها مع الإيمان كان من أهل الجنة عندنا ،  
ومن ترك الإيمان والعمل كان كافراً من أهل النار ، ومن أصاب الإيمان  
وتضييع شيئاً من الفرائض كان مؤمناً مذنباً ، وكانت لله تعالى فيه المشيئة إن  
شاء عذّبه ، وإن شاء غفر له ، فإن عذّبه على تضييعه شيئاً فعلى ذنب =

وقال : أنتم مُرَجِّئَةٌ . فأجابه : بأنَّ المُرَجِّئَةَ على ضربين :  
مرجئة ملعونة وأنا بريء منهم . ومرجئة مرحومة وأنا منهم .  
 وكتب فيه بأنَّ الأَنْبياء كانوا كذلك ، ألا ترى إلى قول  
 عيسى قال : « إِنْ تُعَذِّبَهُمْ فَأَنَّهُمْ عِبَادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَأَنْتَ  
 أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » . انتهى .

وقال ابن حجر المكي <sup>(١)</sup> في الفصل السابع والثلاثين <sup>(٢)</sup> من  
 كتابه « الخيرات الحسان في مناقب النعمان <sup>(٣)</sup> » : قد عُدَّ جماعةُ  
 الامام أبا حنيفة من المُرَجِّئَةِ ، وليس هذا الكلام على حقيقته .  
أمّا أورده : فقال شارح المواقف : كان غَسَّان المرجي يتقلُّ

= يُعَذِّبُهُ ، وَإِنْ غَفَرَ لَهُ فَذَنْبًا يَغْفِرُ . . . » ثم قال له : « وأمّا ما ذكرت  
 من اسم المُرَجِّئَةِ ، فما ذنب قوم تكلموا بعدلٍ وسمَّاهم أهل البِدْع بهذا  
 الاسم ؟ ! ولكنهم أهلُ العدلِ والسُّنَّةِ ، وإنما هذا اسمٌ سَمَّاهم به أهلُ سُتَّانٍ ! » .  
 والرسالة هذه قد طُبِعَتْ بمصر سنة ١٣٦٨ بتحقيق أستاذنا الإمام الكوثري  
 رحمه الله تعالى مع كتاب « العالم والمتعلم » و « الفقه الأيسر » لأبي حنيفة رضي  
 الله عنه . كما سبقت الإشارة إليها تعليقا في ( ص ٣١ ) .

(١) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المصري ثم المكي ، مؤلف  
 « شرح المنهاج » ، و « الزواجر عن اقتراف الكبائر » ، و « الصواعق المخرقة » ،  
 وغير ذلك ، المتوفى سنة ٩٧٥ . وترجمته مبسوطة في « النور السافر » ، وغيره .  
 منه رحمه الله تعالى .

(٢) وقع في الأصلين : ( السابع والعشرين ) وهو سبق قلم .

(٣) : ( ص ٧٣ ) .



الارجاء عن أبي حنيفة ويَعُدُّهُ من المرجئة ، وهو افتراء عليه ،  
قَصَدَ به غَسَّانٌ ترويجَ مذهبه بنسبته إلى هذا الامام الجليل .

وَأَمَّا نَابِئاً : فقد قال الآمِدِيُّ : إِنَّ المعتزلة كانوا في الصدر  
الأول يُلقَّبُونَ <sup>(١)</sup> مَنْ خالفهم في القَدَرِ مُرْجِئاً ، أو لانه  
لَمَّا قال : الايمان لا يزيد ولا ينقص ظنَّ به الارجاء بتأخير العمل  
عن الايمان . انتهى .

وغيره المرام في هذا المقام أن الارجاء :

فَرُيِّطُوا على أهل السنة والجماعة من مخالفهم المعتزلة  
الزاعمين بالخلود الناري لصاحب الكبيرة .

وَفَرُيِّطُوا على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست  
بداخلة في الايمان ، وبعدم الزيادة فيه والنقصان ، وهو مذهب أبي  
حنيفة وأتباعه من جانب المحدثين القائلين بالزيادة والنقصان ،  
وبدخول الأعمال في الايمان . وهذا النزاع وإن كان لفظياً كما حققه  
المحققون من الأوائل والآخرين ، لكنه لما طال وآل الأمر  
إلى بسط كلام الفريقين من المتقدمين والمتأخرين ، أدَّى ذلك إلى

---

(١) لفظ ( يُلقَّبُونَ ) سقط من الأصلين . وهو موجود في الحيات  
الحسان .

أن أطلقوا الأرجاء على مخالفهم ، وشننموا بذلك عليهم ، وهو ليس بطعن في الحقيقة على ما لا يخفى على مهرة الشريعة .

وإذا انتقش هذا كله على صحيفة خاطرك فاعرف أنه لا تبني المبادرة — نظراً إلى قول أحد من أئمة النقد وإن كان من أجلة المحدثين في حق أحد من الراوين : إنه من المرجحين — باطوار القول بكونه من فرق الضلالة ، وجرحه بالبدعة الاعتقادية ، بل الواجب التقيح ، والحكم بما يظهر بالوجه الرجيح . نعم إن دلت قرينة حالية أو مقالية على أن مراد الجارح بالأرجاء ما هو ضلالة ، فلا بأس بالحكم بكونه ذا ضلالة ، وإلا فيحتمل أن يكون إطلاق ذلك القول على ذلك الراوي من معتزلي ، ومنه أخذ ذلك الجارح ، واعتمد على شهرته من دون وقوف على الواضع ، ويحتمل أن يكون الراوي ممن لا يقول بزيادة الإيمان ونقصانه ، ولا بدخول العمل في حقيقته ، فأطلق عليه الجارح المحدث الأرجاء تبعاً لأهل طريقته .

ويشهد لما ذكرنا ما في « لسان الميزان » لابن حجر العسقلاني في ترجمة ( محمد بن الحسن <sup>(١)</sup> ) تلميذ أبي حنيفة : نقل ابن



عَدِيَّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةَ ، سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ آدَمَ يَقُولُ : كَانَ شَرِيكَهُ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ الْمُرْجِئَةِ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَرَدَّ شَهَادَتَهُ ! فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : أَنَا لَا أُجِيزُ شَهَادَةَ مَنْ يَقُولُ : الصَّلَاةُ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ . انْتَهَى . فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا أَطْلَقَ عَلَى ( مُحَمَّدٍ ) الْإِرْجَاءَ لِكَوْنِهِ لَا يَرَى الصَّلَاةَ جُزْءًا مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِضَلَالٍ وَطُغْيَانٍ .

وَكَذَا قَوْلُ الذَّهَبِيِّ فِي « مِيزَانِهِ » فِي تَرْجُمَةِ ( مُسْمَعَرِ بْنِ كَيْدَامٍ <sup>(١)</sup> ) - بَعْدَ ذِكْرِ وَتَأَقُّتِهِ - : وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ السُّلَيْمَانِيِّ <sup>(٢)</sup> : كَانَ مِنَ الْمُرْجِئَةِ مُسْمَعَرٌ ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَالنَّعْمَانُ ، وَعُمَرُ بْنُ ابْنِ مُرَّةَ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رُوَادَ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ ذَرٍّ ، وَسَرْدَجَاعَةُ . قُلْتُ : الْإِرْجَاءُ مَذْهَبٌ لَعَدَّةٍ مِنْ أَجَلَّةِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا يَذْنُبِي التَّحَامُلُ عَلَى قَائِلِهِ . انْتَهَى .

وَكَذَا قَوْلُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ فِي « الْمِلَالِ وَالنِّحَلِ » <sup>(٣)</sup> فِي

(١) : ( ١٦٣ / ٣ ) .

(٢) هُوَ الْحَافِظُ الْمُهَذَّبُ الْمَعْمَرُ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرٍو الْبَيْهَقِيُّ الْبُخَارِيُّ ، مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ ، وَلَدَ سَنَةَ ٣١١ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٤ . لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : تَأْلِيفٌ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ . كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ فِي « تَذْكِرَةِ الْحَافِظِ » لِلذَّهَبِيِّ ( ص ١٠٣٦ ) .

(٣) : ( ١٣٠ / ١ ) .

آخر بحث المرجئة : رجال المرجئة - كما نقل - الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلح بن حبيب ، وعمر بن مرة ، ومحارب بن دينار<sup>(١)</sup> ، ومقاتل بن سليمان ، وذر<sup>(٢)</sup> ، وعمر بن ذر ، وحماد بن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديس بن جعفر . وهوؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبار بالكبيرة ، ولم يحنكوا بتخليد في النار ، خلافا للخوارج والقدرية . انتهى .

## فائدة

قد تشبث بعض الشيعة - كصاحب « الاستقصاء » وغيره - بقول السليمان<sup>(٣)</sup> المذكور في « الميزان » في أن أبا حنيفة من المرجئة ، ولم يعلم أنه قول مردود أو مؤول عند جهاذة

(١) هذا هو الصواب كما جاء في « الملل والنحل » طبعة سنة ١٣١٧ ( ١ / ١٩٤ ) ، وكما في « القاموس » : ( دثر ) ، وكما في ترجمة ( محارب بن دينار ) في « تهذيب التهذيب » لابن حجر ( ١٠ / ٤٩ - ٥٠ ) . ووقع في « الملل والنحل » طبعة بدران الثانية ( ١ / ١٣٠ ) : ( محارب بن زياد ) . وهو تحريف !

(٢) هذا الاسم والذي بعده ليسا موجودين في الأصلين . وزدتها من « الملل والنحل » .

(٣) سبقت ترجمته قريباً في ( ص ١٦٣ ) .



أهل السنة<sup>(١)</sup> ، وقد عدَّ السُّلَيْمَانِيُّ في موضعٍ آخر أبا حنيفة من الشيعة ، فلمَ لم يستند بهذا القولِ المردود ، ليدخل أبو حنيفة في مذهبه المطرود ؟

قال الذهبي في ترجمة (عبد الرحمن بن أبي حاتم) من «ميزانه»<sup>(٢)</sup> :  
وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السُّلَيْمَانِيَّ<sup>(٣)</sup> ، فبيّسَ ما صنع ! فانه قال : ذكرُ أسامي الشيعة من المحدثين الذين يُقدِّمون عليّاً على عثمان : الأعمش ، والنعمان بن ثابت ، وشعبة بن الحجاج ، وعبدُ الرزاق ، وعُبَيْدُ اللَّهِ بن موسى ، وعبدُ الرحمن ابن أبي حاتم . انتهى .

وبالجملة فكأن قول السُّلَيْمَانِيَّ هذا غيرُ مقبول ، فإنَّ أبا حنيفة ليس من الشيعة باتفاقِ الفريقين ، فكذا قوله السابقُ غيرُ مقبولٍ عند أمثال الثَّقَلَيْنِ .

---

(١) لفظة ( أهل ) زيادةٌ مني على الأصلين .

(٢) : ( ١١٦ / ٢ ) .

(٣) هو الذي سبقت ترجمته قريباً في ( ص ١٦٣ ) .

تذنيب نبيه

## نافع لكل وجيه

اعلم أنه ذكر قطب الأقطاب، وغوث الأنجاب، رئيس الصوفية الصافية، رأس السلسلة القادرية مولانا السيد محي الدين عبد القادر الجيلاني، دام من دخل في سلسلته مقبوطاً بالفضل الرحماني، في فصل من فصول كتابه: «غنية الطالبين»، عند ذكر فرق هذه الأئمة<sup>(١)</sup>: فأصل ثلاث وسبعين فرقة، عشرة: أهل السنة والجماعة، والخوارج، والشيعة، والمعتزلة، والمرجئة، والمشبّهة، والجهمية، والضّرارية، والنجارية، والكلائية. إلى آخره.

ثم ذكر حال كل فرقة وفروعها واختلاف مقالاتها، وقال عند ذكر المرجئة: أمّا المرجئة ففرّقها اثنا عشرة<sup>(٢)</sup> فرقة: الجهمية، والصالحية، والشمريّة، واليُونُسيّة، واليُونانية<sup>(٣)</sup>، والنجارية، والغيلانية، والشبيبية، والحنفية،

(١) : (١ / ٧٥ و ٨٠) .

(٢) وقع في الأصلين : ( اثنا عشر فرقة ) . وهو تحريف ناسخ .

(٣) وقع في الأصلين : ( التونانية ) . وهو تحريف قلم . صوابه : =



والمُعَاذِيَّة ، والمَرِيسِيَّة ، والكِرَامِيَّة . انتهى .  
ثم ذَكَرَ حَال كل فِرْقَةٍ ومن نُسِبَتْ إِلَيْهِ ، إلى أن قَالَ :  
وَأَمَّا الحَنْفِيَّةُ فهُمْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ ، زَعَمُوا أَنَّ  
الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِقْرَارُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ جَمَلَةً  
عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَرَهَوِيُّ <sup>(١)</sup> فِي « كِتَابِ الشَّجَرَةِ » . انتهى .

فهذا - كما ترى - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الحَنْفِيَّةَ أَتْبَاعَ الْمَلَّةِ  
الحَنْفِيَّةِ : مِنَ الْمُرْجئةِ الضَّالَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ . وقد اسْتَدَّ بِهَذِهِ الْعِبَارَةَ  
جَمْعٌ مِنَ الشَّيْعَةِ ، فَطَعَنُوا بِهِ إِنْزَاماً عَلَى أَتْبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَزَعَمُوا

= ( الْيُونَانِيَّةُ ) نِسْبَةً إِلَى ( يُونَانَ ) كَمَا جَاءَ فِي « الْغَنِيَّةِ » .  
( ١ ) هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلَيْنِ . وَوَقَعَ فِي « الْغَنِيَّةِ » ، الْمَطْبُوعَةِ ( الْبَرَهَوِيُّ ) .  
وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ ؟ فَقَدْ بَحِثْتُ عَنْ النَّسَبَيْنِ فَوَجَدْتُ فِي « مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ » :  
( ١٥٧ / ٢ ) وَ « الْقَامُوسِ » ، وَ « شَرْحِهِ » ، فِي ( بَرْت ) وَ ( بَرَه ) مَا خِلَاصُهُ :  
« بَرَهَوْتُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ وَضَمِّ الْهَاءِ ، وَيُقَالُ أَيْضاً : بُرَهَوْتُ بِضَمِّ الْبَاءِ  
وَالْهَاءِ مَعَ سَكُونِ الرَّاءِ : بَثْرٌ بِحَضَرِ مَوْتٍ ، أَوْ بَثْرٌ أَوْ بَلَدٌ بِالْيَمَنِ » . أَمَّا  
( بَرَهَوِيُّ ) فَلَمْ أَجِدْ عَنْهَا شَيْئاً ، وَكَذَلِكَ لَمْ أَجِدْ شَيْئاً عَنْ « كِتَابِ الشَّجَرَةِ »  
وَمُؤَاتَفَهُ مَعَ طُولِ الْبَحْثِ ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ أَجَلٌ .

ثُمَّ وَابَتْ الْعَلَامَةُ الْمُؤَوِّخَ الْكَبِيرَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ حَسَنَ الثُّونُكِيِّ الْهِنْدِيَّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ « مَعْجَمِ الْمُصَنِّفِينَ » : ( ١٥٨ / ٢ - ١٥٩ )  
نَعْقِباً عَلَى عِبَارَةِ « الْغَنِيَّةِ » : « وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمُوتَ عَلَى الْبَرَهَوِيِّ وَ« كِتَابِ  
الشَّجَرَةِ » ، فَإِنَّهَا بِجَهْلٍ لَانِ جَمَالَةٍ فِي ذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا ، وَكَذَا لَا تَعْوِيلَ عَلَى  
نَقْلِ الشَّيْخِ عَنْهَا ، إِذَا كَانَ غَرَضُهُ إِحْرَازَ مَا وَجَدَهُ .

أنه من المرجئة الضالّة . واقتدى بهم في هذا الطعن كثير من أهل السنة ممن له تعصب وافر ، وتعنّت ظاهر بأبي حنيفة ومقلّديه ، فأوردوا هذه العبارة في معرض معاريض ومثالبه إيذاء لمقلّديه .

ولا عجب من الشيعة ، فإنهم من أعداء أهل السنة ، يسبون أكابر الصحابة ، ويطعنون على سلف أصحاب الهداية ، فما بالك بأبي حنيفة وطريقته المرصّية ؛ إنما العجب من هؤلاء الذين هم من أهل السنة ويدّعون أنهم من متّبعي الكتاب والسنة ؛ ومع ذلك يطعنون على أوّل هذه الأئمة ، وصدر الأئمة من دون بصيرة وبصارة !

وقد طال البحث قديماً وحديثاً بين علماء المذاهب الأربعة في عبارة « الغنية » ، واستشكلوا وقوعها من مثل هذا الشيخ الجليل ، والصوفي النبيل ، وذلك لومهم :

الردّ : أن كتّيب الإمام أبي حنيفة كـ « الفقه الأكبر » ، و « كتاب الوصية » تنادي بأعلى النداء على أنه ليس مذهبه — في باب الإيمان وفروعه — ما ذهبّت إليه المرجئة أصحاب الاغواء ، وكذلك كتّيب الحنفية تشهد بطلان مذهب المرجئة ، وأن الحنفية وإمامهم ليسوا منهم . فهذه النسبة الواقعة فريّة بلا مبرّية ،



وصُدورها من مثل هذا الشيخ الذي هو سيدُ الطائفة  
الراضية : بليّةٌ أي بليّة .

والثاني : أن غوثَ الثقلين بنفسه ذَكَرَ في « غنيته » أبا  
حنيفة بلفظ الإمام ، وأوردَ قوله عند ذكر خلاف الأئمة  
الأعلام .

فمن ذلك قوله في بيان وقت الفجر <sup>(١)</sup> ، بعد ذكر مذهب  
إمامه أحمد بن حنبل من أن التغليس أفضل : وقال الإمام  
أبو حنيفة : الأسفار أفضل . انتهى .

ومن ذلك قوله في فضل الصلاة <sup>(٢)</sup> ، عند ذكر حكم  
تارك الصلاة : وقال الإمام أبو حنيفة : لا يُقتلُ ، ولكن يُحبَسُ  
حتى يُصلّي فيتوب أو يموت في الحبس ، وقال الإمام الشافعي :  
يُقتلُ بالسيف حداً ولا يكفر . انتهى .

فلو كان عنده أن أبا حنيفة من المُرَجِّية الضالّة ، لما ذَكَرَ  
قوله في الأمور الشرعية مع أقوال الأئمة الراضية .  
وقد تفرّقوا في دفع هذين السائلين على مسالك ، أكثرها

• (١) : ( ٨٧ / ٢ ) .

• (٢) : ( ٩٦ / ٢ ) .

لا تُعجِبُ طالبَ أحسنِ المسالكِ .

فهرهم من قال : إِنَّا لَا نَفْهَمُ كَلَامَ الشَّيْخِ الْجِيلَانِي ، بَلْ  
نَقْطَعُ بِكَوْنِهِ حَقًّا ، مَعَ الْقَطْعِ بِكَوْنِ الْحَنْفِيَةِ نَاجِيَةً حَقًّا .

وَلَا يَخْفَى عَلَى الذَّكِيِّ أَنَّ هَذَا لَا يُغْنِي وَلَا يَشْفِي .

ومهم من قال : إِنَّ غَوْثَ الثَّقَلَيْنِ لَمَّا أُدْخِلَ الْحَنْفِيَّةَ فِي  
الْفِرْقِ الْغَيْرِ <sup>(١)</sup> النَّاجِيَةِ لَزِمَ مِنْ انْتِسَابِ إِلَى إِرَادَتِهِ وَسُلْسَلَتِهِ  
أَنْ يَخْلَعَ رِبْقَةَ التَّحَنُّفِ عَنْ رَقَبَتِهِ .

وَأَنْتَ تَعْلَمُ مَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ ، لَا يَتَقَوَّهُ بِهِ إِلَّا ذُو غَاوَةٍ  
وَعِنَادٍ ، فَإِنَّ مَجْرَدَ إِطْلَاقِ الْمُرْجِئَةِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ سَيِّدِ السُّلْسَلَةِ  
الْقَادِرِيَّةِ — مَعَ مُخَالَفَةِ كُتُبِ إِمَامِ الْحَنْفِيَّةِ وَزُبُرِ الْحَنْفِيَّةِ — لَا يَجُوزُ  
هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْمَجِيبُ الْغَيْرُ <sup>(١)</sup> الْمَصِيبُ ، كَيْفَ  
فَإِنَّ مُخَالَفَةَ الْوَاحِدِ — وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَشَاهِيرِ — أَهْوَنُ مِنْ  
مُخَالَفَةِ الْجُمَاهِيرِ ، وَأَيُّ مُضَايَقَةٍ فِي عَدَمِ اعْتِدَادِ قَوْلِ غَوْثِ الثَّقَلَيْنِ  
فِي هَذَا الْبَابِ ؟ لِكَوْنِهِ مُخَالَفًا لِجَمِيعِ أُولِي الْأَلْبَابِ ، لَا سِيَّمَا إِذَا وَجِدَ  
مِنْهُ بِنَفْسِهِ مَا يُعَارِضُهُ وَيُخَالَفُهُ ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَتَوَخَّذُ مِنْ قَوْلِهِ

---

(١) سبق في ( ص ٧ ) بيان ما في هذا التركيب من مخالفة لأسلوب  
العربية .



وَيُتْرَكُ إِلَّا الرِّسُولَ ﷺ ، وَلَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ كُلِّ مَعْتَمِدٍ بِمُسْلِمٍ ،  
فَإِنَّ الْعَصِيَّةَ عَنِ الْخَطَا مُطْلَقًا مِنْ خَوَاصِّ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلَا تُوجَدُ فِي  
الصَّحَابَةِ فَضْلًا عَنِ الْأَوْلِيَاءِ .

ونظيره قولُ الشيخ محي الدين بن العربي في « الفصوص »<sup>(١)</sup> :  
بإيمان فِرْعَوْنَ اللعين ، فَإِنَّهُ لَكُونُهُ مُخَالَفًا لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ  
الْأئِمَّةِ ، وَمُخَالَفًا لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ »<sup>(٢)</sup> ، لَمْ  
يَقْبَلْهُ جَمْعٌ مِنْ فَضَلَاءِ الدِّينِ ، كَمَا بَسَطَهُ عَلِيُّ الْقَارِي الْمَكِّي فِي  
رِسَالَتِهِ « فِرْعَوْنَ الْعَوْنِ مِنْ مُدَّعِي إِيمَانِ فِرْعَوْنَ » وَابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي  
فِي كِتَابِ « الزَّوْجَرِ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ »<sup>(٣)</sup> ، وَغَيْرُهُمَا فِي غَيْرِهِمَا .  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ،  
بَلْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَالنَّاقِلُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَصْحِيحُ النَّقْلِ ، وَإِنَّمَا  
الْمُسْتَدَّةُ عَلَى مَا مِنْهُ النَّقْلُ .

وفيه سخافةٌ ظاهرةٌ عند أهل الفضل ، فَإِنَّ الْعَالَمَ الْمُسْتَبَحِرَ

(١) وَذَلِكَ فِي « نَصِّ حِكْمَةِ عَلَوِيَّةٍ فِي كَلِمَةِ مُوسَوِيَّةٍ » : ( ص ٣٩٢ )

بشرح الشيخ بآلي ، و ( ص ٢٥٣ ) بشرح القاشاني ، و ( ٢٧٦/٢ ) بشرح النابلسي .

(٢) وَذَلِكَ فِي « الْبَابِ الثَّانِي وَالسُّتُونَ فِي مَرَاتِبِ أَهْلِ النَّارِ » :

( ٣٠١/١ ) .

(٣) وَذَلِكَ فِي « الْكَبِيرَةِ الْأُولَى : الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهُ » :

( ٣٦ - ٣٤/١ ) .

والصوفي المتبصر، لا يُعذَرُ في نقل مثل هذا الباطل، بل لا يحِلُّ نقله إلا للرد عليه والقدح فيه على الوجه الكافِل. وإن شئت تفصيل هذا فارجع إلى رسالتي: «تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد».

ومهم من قال: «إن الغنية» ليس من تصانيف الشيخ محي الدين<sup>(١)</sup>، فلا قدح عليه في ذلك عند علماء الدين، ويشهد له قول الشيخ عبد الحق الدهلوي<sup>(٢)</sup> في عنوان ترجمة «الغنية» بالفارسية: هرگز ثابت نشده که این از تصنیف آنجناب است اگرچه انتساب آن بآنحضرت شهرت دارد ونظر برین که شاید در آن حرف از آنجناب بود ترجمه کردم بخانه علامه میر حسین میبذی در دیباجه دیوان که نزد عوام منسوب بحضرة امیر المؤمنین علی رضی الله عنه است بر همین اسلوب معذرت کرده. انتهى.

وحاصله: أنه لم يثبت أن «الغنية» من تصانيفه وإن

(١) أي السيد عبد القادر الجيلاني.

(٢) هو مؤلف «مدارج النبوة»، و «شرح المشكاة» العربي والفارسي وغير ذلك، محدث الهند: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري ثم الدهلوي، المتوفى سنة ١٠٥٢. وليطلب تفصيل ترجمته من رسالتي «إنباء الخلائق بآباء علماء هندوستان»، منه رحمه الله تعالى.



اشتهر انتسابها إليه .

وغيرُ خفيٍّ على كل نقيٍّ ما في هذا الجواب من التَّباب :

أما أوَّلُ : فلأنَّ نسبتها إليه مذكورةٌ في كُتُب ابن حجر وغيره من الأَكابر ، فانكارُ كونها من تصانيفه غيرُ مقبولٍ عند الآخر .

وأما ثانياً : فلأنَّ مَنْ طالعَ « الغنية » من أولها إلى آخرها حرفاً حرفاً علِمَ كونها من تصانيفه قطعاً .

وأما ثالثاً : فلا تَه — على تقدير تسليم أنه ليس من تصانيفه بل من تصانيف غيره — لا يَشُكُّ مَنْ يُطالعُها أن مؤلفها فاضلٌ ربّاني ، وكاملٌ حقّاني ، وإن كان غيرَ الشيخ الجيلاني ، فلزومُ كونِ الحنفية مُرجئةً ، بتصريح من هو من الطائفة المتقنة ، باقٍ إلى الآن كما كان ، وإن اندفع الطعنُ عن <sup>(١)</sup> الشيخ الجيلاني قطب الزمان .

ومهم مَنْ قال : إنَّ هذه العبارة التي فيها ذكرُ الحنفية من المُرجئة : ليست من الشيخ عبد القادر ، وإنما أدرجها أحدُ ممَّن له بُغضٌ وتعصُّبٌ ظاهر . وهذا مما اختاره عبد الغني

(١) وقع في الأصلين : ( على ) . وهو سبق قلم .

النابلسي<sup>(١)</sup> في كتابه « الردّ المتين على مُنتَقِصِ العارفِ محي الدين » حيث قال : « لا وى في الجواب أن يقال : تلك العبارة مدسوسة مكذوبة على الشيخ ، وينبغي أن يُحفظ هذا الأصل في جميع ما وُجِدَ في كتب العلماء الصالحين من بعض العبارات الفاسدة معناها القبيح مُرادُها ، كما قال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه « الانتصار » ما معناه : إنَّ وجود مسألة في كتاب أو في ألف كتاب منسوب إلى إمام : لا يدلُّ على أنه قالها حتى يُنقل ذلك نقلاً متواتراً يستوي فيه الطرفان والواسطة ، وهذا عزيزُ الوجود . انتهى .

وكذا قال الفاضل السيالكوتي<sup>(٢)</sup> في ترجمة « الغنية » : بدانکه : ذکر حنفیه در فرق مرجئه و کفتن که ایمان نزدشان معرفت است و اقرار خلاف مذهب این طائفه است که در کتب

(١) المتوفى سنة ١١٤٤ ، مؤلف « الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية » ، والرسائل الكثيرة . منه رحمه الله تعالى .

(٢) هو عبد الحكيم بن شمس الدين ، علامة الهند ، مؤلف « حواشي المطول » ، و « حواشي شرح المواقف » ، و « حواشي تفسير البيضاوي » ، و « حاشية مقدمات التوضيح » ، وغير ذلك ، المتوفى سنة ١٠٦٧ . وليطلب تفصيل ترجمته من رسالتي « إنباء الحلائن بأنباء علماء هندوستان » . منه رحمه الله تعالى .



مقررست وشايد اين رابعض مبتدعان داخل کرده اند در كلام شيخ . انتهى .

وأبده بعضهم بأن إدراج جملة أو كلام في كلام العلماء من بعض الجهلاء غير بعيد عند العالمين ، بل هو واقع في كلام الأولين والآخريين . قال الشعتراني <sup>(١)</sup> في « اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأَكابر <sup>(٢)</sup> » :

فردس الزنادقة تحت وسادة الامام أحمد بن حنبل عقائد زائفة ، ولو لا أن أصحابه يعلمون منه صحة الاعتقاد لا فتنوا بما وجدوا .

وكذلك دسّوا على شيخ الاسلام محمد الدين الفيروزآبادي صاحب « القاموس » كتاباً في الرد على أبي حنيفة وتكفيره ، ودفعوه إلى ابن <sup>(٣)</sup> الخطاط اليمني ، فأرسل يلوم الشيخ محمد الدين على ذلك ، فكتب إليه : إن كان بكفك هذا الكتاب فاحرقه . فانه افتراء من الاعداء ، وأنا من أعظم المعتقدين في الامام أبي

(١) هو الاطرب عبد الوهاب بن أحمد الشعتراني ، المتوفى سنة ٩٧٣ .  
منه رحمه الله تعالى .

(٢) : ( ١ / ٦ ) .

(٣) عبارة « اليواقيت والجواهر » المطبوعة : ( إلى أبي بكر الخطاط ) .

حنيفة، وذكرت مناقبه في مجلد .

وكذلك دسّوا على الامام الغزالي في «الاحياء» عدة<sup>(١)</sup> مسائل، وظفر القاضي عياض بنسخة من تلك النسخ فأمر بحرقها.  
وكذلك دسّوا على الشيخ محي الدين عدة مسائل في «الفتوحات» وقفت عليها وتوقفت، فذكرت ذلك للشيخ أبي الطاهر المغربي نزيل مكة المشرفة فأخرج لي نسخة من «الفتوحات» التي قبلها على نسخة الشيخ التي بخطه في مدينة «قونية» فلم أر فيها شيئاً مما كنت توقفت فيه وحذفتُه حين اختصرت «الفتوحات» .

وكذلك دسّوا عليّ أنا في كتابي المسمّى بـ «البحر المورود» جملة من العقائد الزائفة، وأشاعوها في مصر ومكة ثلاث سنين ! وأنا بريء منها . انتهى .

ولا يذهبُ على أهل الفطانة، ما في هذا الجواب من السخافة، فإنّ مجرد احتمال كون تلك العبارة مدسوسة لا يكفي لدفع الخدشة إلاّ إذا تأيّد ذلك بوجود نسخ «الغنية» الصحيحة خالية عن هذه البلية، وإذ ليس فليس .

(١) لفظ «عدة» زيادة من «البواقيت والجواهر» .



وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ كُنْيَةٌ لغير إمامنا أيضاً ، فَرَادُ  
الشيخ من ( أبي حنيفة ) الذي جعل أتباعه مرجئة : غيرُهُ .  
وفيه ضعفٌ ظاهرٌ لوجوه :

البرهان : أَنَّهُ بمرّدٌ احتمالٌ فلا يُسمع .

الثاني : أَنَّ ذِكْرَ نَعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ بَعْدَ ذِكْرِ أَبِي حَنِيفَةَ  
شَاهِدٌ عَدْلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ هُوَ مَعْدُودٌ مِنَ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ .  
الثالث : أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ إِمَامِنَا لَمْ يَشْتَهَرْ مَذْهَبُهُ ،  
وَلَا شَاعَتْ طَرِيقَتُهُ ، وَلَا صُمِّيَ أَتْبَاعُهُ حَنَفِيَّةً ، فَلَفْظُ الْحَنَفِيَّةِ فِي  
عِبَارَةِ الشَّيْخِ آبٍ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْأَرْجَاءَ عَلَى قَسَمَيْنِ : إِرْجَاءَ الْبِدْعَةِ ،  
وإِرْجَاءَ السُّنَّةِ ، كَمَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ <sup>(١)</sup> . وَمَرَّ أَيْضاً <sup>(٢)</sup> أَنَّ كَثِيرًا مِنْ  
أَهْلِ السُّنَّةِ سَمَّاهُمْ مُخَالِفُونَ : مُرْجِئَةٌ ، فَكَلَامُ الشَّيْخِ مَحْمُولٌ عَلَى  
الْأَرْجَاءِ السُّنَنِيِّ لَا عَلَى الْأَرْجَاءِ الْبِدْعِيِّ . وَهَذَا مِمَّا اخْتَارَهُ عَلِيُّ  
الْقَارِي <sup>(٣)</sup> .

(١) : ( ص ١٥٤ ) .

(٢) : ( ص ١٦١ ) .

(٣) في شرح و الفقه الاكبر ، : ( ص ٦٢ ) . وكلامه يؤولُ إلى ما

قاله المؤلف هنا .

وفيه أيضاً خدشة واضحة من حيث إنَّ الشيخ بصدد بيان فرق الضلالة، وذكر منها المُرَجِّئة، ثم منها الحنفية، فلا مجال هناك لهذا الاحتمال، وإن كان مستقيماً في عبارات غيره من أهل الإكمال، كما مرَّ، فيما مرَّ.

ومهم من قال: إنَّ مراد الشيخ من الحنفية فرقة منهم،  
وهم المُرَجِّئة.

وتوضيحه: أنَّ الحنفية عبارة عن فرقة تُقلِّد الإمام أبا حنيفة في المسائل الفرعية، وتسلُّك مسلكه في الأعمال الشرعية، سواء وافقته في أصول العقائد أم خالفته، فإن وافقته يقال لها: (الحنفية الكاملة)، وإن لم توافقه يقال لها: (الحنفية) مع قيد يُوضِّح مسلكه في العقائد الكلامية، فكم من حنفي حنفي في الفروع، معتزلي عقيدة، كالزنجشيري جار الله مؤلف «الكشاف» وغيره، ومؤلف «القنية»، و«الحاوي»، و«المجتبى» شرح «مختصر القدوري»: نجم الدين الزاهدي. وقد بسطنا ترجمتهما في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»<sup>(١)</sup>، وكعبد الجبار، وأبي

(١) ترجمة الزنجشيري: (محمود بن عمر) فيها في (ص ٢٠٩). وترجمة الزاهدي: (مختار بن محمود) في (ص ٢١٢).



هاشم ، والجُبَّاني ، وغيرهم . وكم من حنفي حنفي فرعاً مُرجحاً  
أو زيدي أصلاً .

وبالمجمل فالحنفية لها فروع باعتبار اختلاف العقيدة ، فمنهم  
الشيعة ، ومنهم المعتزلة ، ومنهم المرجئة ، فالمراد بالحنفية ههنا هم الحنفية  
المُرجئة الذين يتبعون أبا حنيفة في الفروع ويخالفونه في العقيدة ،  
بل يوافقون فيها المرجئة الخالصة .

وهذا الجواب وإن كان أحسن من الأجوبة السابقة ، لكن  
لا يخلو عن سخافة قاذحة ، وذلك لأن عبارة « الغنية » تحكم  
بأن المرجئة أصل ومن فروع الحنفية ، ومقتضى<sup>(١)</sup> الجواب  
أن الحنفية أصل ، ومن فروع المرجئة .

ومهم من قال : إن لفظ الحنفية عند ذكر فروع  
المُرجئة وقع تصحيفاً سهواً أو عمداً من كتاب « الغنية » موضع  
الفَسَائِيَّة ، فإن أصحاب المقالات ذكروا الفَسَائِيَّة من فروع  
المُرجئة ، ولم يذكروا الحنفية ، و« الغنية » خالية عن ذكر  
الفَسَائِيَّة .

وفيه أيضاً سخافة ظاهرة ، فإن مجرد احتمال التصحيف من

---

(١) وقع في أحد الأصلين : ( أو مقتضى ... ) . وهو سبق فلم .

الكاتب من غير حجة : غير مسموع عند أرباب التصحيح ، مع أن تفسير الحنفية الواقع في « الغنية » يأبى عن هذا الاحتمال ، إلا أن يلتزم أن ذلك أيضاً تصحيف وقع من الكاتب النقيال ، وهو احتمال على احتمال ، فلا يصحني إليه رب الكمال .

ومرهم من قال : إن المراد ههنا بالحنفية : الحنفية القائلون بأن الإيمان هو المعرفة بالله وحده ، ونحو ذلك من خرافات المُرَجئة الخالصة .

وتوضيحه على ما في « الرسالة الفخرية » أن النسبة بين أهل السنة — سواء كان حنفياً أو شافعيّاً أو حنبليّاً أو مالكيّاً — وبين المُرَجئة الضالّة : نسبة التباين السكّني ، والنسبة بين الحنفية — بمعنى المتابعين له أصلاً وفرعاً — وبين أهل السنة : عموم وخصوص مطلقاً ، فكل حنفي من أهل السنة ، وليس أن كل أهل السنة حنفي . والنسبة بين الحنفية — بمعنى مقتدييه في الفروع فقط ، وهذا المعنى أعم من الأول — وبين أهل السنة : عموم وخصوص من وجه ، فادّة الافتراق : من يكون حنفياً ولا يكون من أهل السنة ، — كالمُرَجئة الحنفية والمُعترلة الحنفية — ومن يكون من أهل السنة ويكون شافعيّاً مثلاً . ومادّة الاجتماع :



مَنْ يَكُونُ مُوَافِقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي الْفُرُوعِ وَالْعَقِيدَةِ .

أَزَا عَرَفْتُ هَذَا فَقَوْلُ : مُفَادٌ عِبَارَةٌ « الْغَنِيَّةُ » أَنَّ الْخَنَفِيَّةَ  
الَّذِينَ هُمْ فَرَعٌ مِنْ فُرُوعِ الْمُرْجِئَةِ الضَّالَّةَةِ : أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ  
الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِقْرَارُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَهَذَا  
لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى الْغَسَّانِيَّةِ ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْخَنَفِيَّةِ مَا عَرَفْتُ  
سَابِقًا <sup>(١)</sup> أَنَّ غَسَّانَ الْكُوفِيِّ كَانَ يَحْكِي مَذْهَبَهُ الْخَبِيثَ عَنْ أَبِي  
حَنِيفَةَ ، وَيَعْمُدُهُ كَنَفْسِهِ مِنَ الْمُرْجِئَةِ .

فَنَظَرَهُ أَنْ الطَّعْنَ عَلَى الْخَنَفِيَّةِ أَوْ أَبِي حَنِيفَةَ بِاسْتِنَادِ عِبَارَةِ  
« الْغَنِيَّةِ » لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ ذَوِي غِبَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَعَصِيَّةٍ وَافِرَةٍ ،  
وَهُمْ نُظَرَاءُ مَنْ قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ تَسْجِيلًا لِنَايَةِ الشَّقَاوَةِ : « خَتَمَ اللَّهُ  
عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً » . فَلَا عِبْرَةَ بِطَعْنِهِمْ  
وَقَدْ حَسِبَهُمْ ، فَاطَاعُوا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ بِمَثَلِ هَذَا مُرْدُودٍ ، وَاللَّاعِنُ عَلَى  
أَصْحَابِهِ مُطْرُودٍ ، فَاحْفَظْ هَذَا التَّفْصِيلَ ، فَانْهَ مِنْ خَوَاصِّ هَذَا السَّفَرِ  
الْجَلِيلِ ، وَالْكَلَامِ — وَإِنْ أَفْضَى إِلَى التَّطْوِيلِ — لَكِنَّهُ لَمْ يَخْلُ  
عَنْ تَحْصِيلِ .

## إيقاظ - ٢٣ -

قولُ البخاري في حقِّ أحدٍ من الرواة : فيه نظر . يدلُّ على أنه مُتَّهَمٌ عنده ، ولا كذلك عند غيره .

قال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة (عبدالله بن داود الواسطي<sup>(١)</sup>) :  
قال البخاري : فيه نظر ، ولا يقولُ هذا إلا فيمن يُتَّهَمُ<sup>(٢)</sup> غالباً . انتهى .

وقال أيضاً في ترجمة (البخاري) في كتابه «سير أعلام النبلاء» : قال بكر بن منير : سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقول : أرجو أن ألقى الله ولا يُحاسِبَنِي أني اغتبتُ أحداً . قلتُ : صدقَ رحمه الله . ومنَ نظرَ في كلامه في الجرح والتعديل : عليمٌ ورَعَةٌ في الكلام في الناس وإنصافُهُ فيمن يُضَعِّفُهُ ، فإنه أكثرُ ما يقول : منكرُ الحديث ، سَكَنُوا عنه ، فيه نظر ، ونحو هذا ، وقلَّ أن يقول : فلانٌ كذابٌ ، أو كان يضعُّ الحديثَ حتى إنَّه قال إذا قلتُ : فلانٌ في حديثه نظر ، فهو مُتَّهَمٌ واهٍ . وهذا

(١) : (٢ / ٣٤) .

(٢) كذا في الأصلين . وجاء في «الميزان» بلفظ (بتهمة) .



معنى قوله : لا يُحاسبني الله أني اغتبتُ أحداً ، وهذا هو والله  
غاية الورع . انتهى .

وقال العراقي في « شرح ألفيته <sup>(١)</sup> » : فلان <sup>(٢)</sup> فيه نظر ،  
وفلان سكتوا عنه . هاتان عبارتان يقولها البخاري فيمن  
تركوا حديثه . انتهى .

## إيقاظ - ٢٤ -

كثيراً ما تجدُ في « الميزان » وغيره من كتب أهل الشأن  
في <sup>(٣)</sup> الجرح المنقول عن العقيلي <sup>(٤)</sup> : بأنه لا يتابعُ عليه . وقد

(١) : ( ١١ / ٢ ) .

(٢) لفظ (فلان) غير موجود في الأصلين . وزدته من « شرح الألفية » .

(٣) لفظ ( في ) غير موجود في الأصلين .

(٤) هو أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي - بضم العين كما في « الرسالة  
المستطرفة » للكتاني وكما ضبطه المؤلف رحمه الله تعالى في حاشية كتابه « القول  
الجازم في سقوط الحد بنسكاح المحارم » : في ( ص ٥ ) - الحجازي المتوفي  
بمكة سنة ٣٢٢ ، له كتاب « الضعفاء الكبير » ، و« كتاب الجرح والتعديل » .  
قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة « نصب الرابة » في  
( ص ٣٧ و ٥٧ ) وفي مقدمة « انتقاد المغني » : ( ص ٨ ) : « نجدُ في  
« الضعفاء » للعقيلي كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه ، لفساد  
معتقدهم على طريقة الحشوية ، وهو من أكبر المذنبين في الجرح » ، كثير =

= الحكم بالنفي ، وهذا ما حملَ الذهبيُّ على التكتيت عليه في « ميزانه » ، مع أنه كبيرُ الدفاع عن الرواة من الحنابلةِ فقال . . . أمَّا لك عقلٌ بالعُقيليِّ ؟ ! أتدري فيمن تكلمُ ؟ ! كأنك لا تدري أن كلَّ واحدٍ من هؤلاء أوثقُ منك بطبقات ؟ ! بل وأرثقُ من ثقاتٍ لم تُوردْهم في كتابك . . . ونعم عليه أنه يتكلمُ في ابنِ المدينيِّ ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفَّان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السَّمان ، وهزَّان بن أسد ، وثابت البُستاني ، وجريِّ بن عبد الحميد ، وقال : لو تركَ حديثُ هؤلاء لغلَّغْنَا الباب ، وانقطعَ الخطاب ، ولما ت الآثار ! .

وجرحَ في كتابه « الضعفاء » كثيرين من رجال « الصحيحين » وأئمةِ الفقه وأحلمةِ الآثار ، بما رَدَّ بعضها ابنُ عبد البرِّ في « انتقائه » . وكان ابنُ الدُّخيليِّ : راويةَ العقيليِّ ، فألَّفَ « جزءاً » في فضائل أبي حنيفة ، ردّاً على العقيليِّ حيث أطال لسانه في فقيه المِلَّةِ وأصحابه البرَّرة ، شأنَ الجهةِ الأغرار ، وتبرؤاً بما خطَّته بين العقيليِّ بما يُجافي الحقيقة ، فسَمِعَهُ حَكَمُ بنُ المُنذرِ البَـثْـوْطِيّ الأندلسيُّ من ابنِ الدُّخيليِّ بمكة ، وسمِعَهُ منه ابنُ عبد البرِّ ، فساقَ غالبَ ما فيه من المناقب في ترجمة أبي حنيفة ، من « الانتقاء » .

وكان مَنْ يَنْفُخُ في بوقِ التعصُّبِ من الرواةِ يُثيرون بكتابه فتناً كما وقع لصاحب « الكمال » - عبد الغني المقدسي - في التَّوَصُّيلِ . على أنه كثيراً ما يَنْصَحُ اسمُ الرجلِ عليه فيُجهِّله ويَرُدُّ حديثه ! وربما يقول : لا يصحُّ في هذا الباب شيء ، بمجرد النظر إلى سَنَدٍ مختلق وإن صحَّ المتن بطريقٍ أخرى ، فيكون ظاهرُ كلامه موقِعاً في الغَلَطِ للأخذين به . قلت : ومن تأليف شيخنا الكوثري أيضاً : « نقدُ كتاب الضعفاء للعُقيليِّ » . ما يزال مخطوطاً .



رَدُّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ عَلَى جَرَحِهِ بِقَوْلِهِمْ <sup>(١)</sup> : لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى تَجَاسُرِهِ فِي الْكَلَامِ فِي الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ . وَالذَّهَبِيُّ - وَإِنْ أَكْثَرَ عَنْهُ النَّقْلُ فِي كِتَبِهِ - لَكِنَّهُ شَدَّ النُّكَيْرَ عَلَيْهِ فِي تَرْجُمَةِ (عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ) مِنْ «مِيزَانِهِ» <sup>(٢)</sup> حَيْثُ قَالَ : هَذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ - وَنَاهَيْكَ بِهِ - قَدْ شَحَنَ صَحِيحَهُ بِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَقَالَ : مَا اسْتَصَفَرْتُ نَفْسِي بَيْنَ يَدَيِ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ . وَلَوْ تَرَكَ حَدِيثُ عَلِيٍّ ، وَصَاحِبِهِ مُحَمَّدٌ ، وَشَيْخُهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، وَعَفَّانٌ ، وَأَبَانُ الْعَطَّارِ ، وَإِسْرَائِيلُ ، وَأَزْهَرُ السَّمَّانِ ، وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ ، وَثَابِتُ الْبُنَّانِي ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ : لَفَلَقْنَا الْبَابَ ، وَانْقَطَعَ الْخَطَابُ ، وَلَمَاتِ الْآثَارُ ، وَاسْتَوْلَتْ الزَّنَادِقَةُ ، وَلَخَرَجَ الدَّجَّالُونَ !!

أَفَايَاكَ عَقْلٌ يَا عَقِيلِي ؟ ! أَتَدْرِي فِيمَنْ تَكَلَّمُ ؟ وَإِنَّمَا نَبِيعُنَاكَ فِي ذِكْرِ هَذَا النَّمَطِ لِنَذِبَ عَنْهُمْ ، وَلِنُزَيِّفَ مَا قِيلَ فِيهِمْ ، كَأَنَّكَ لَا تَدْرِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَوْثَقُ مِنْكَ بِطَبَقَاتٍ ؟ ! بَلْ وَأَوْثَقُ مِنْ ثَقَاتٍ كَثِيرِينَ لَمْ تُورِدْهُمْ فِي كِتَابِكَ .

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلَيْنِ : ( بِقَوْلِهِ ) . وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ .

(٢) : ( ٢٣٠ / ٢ ) .

فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتبهى أن تُعرفني  
هو من الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ،  
بل الثقة الحافظ — إذا انفرد بأحاديث — كان أرفع له وأكمل  
لرتبته ، وأدل على اعتناؤه بعلم الآثار وضبطه دون أقرانه لأشياء  
ما عرفوها <sup>(١)</sup> ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء  
فيُعرف ذلك ، فانظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار  
ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، أفيقال له : هذا الحديث  
لا يتابع عليه ؛ وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند  
الآخر من العلم .

وما أنعرض لهذا فإن هذا مقرر في علم الحديث على ما  
ينبغي ، وإن تفرد الثقة المتقن بعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد  
الصدوق ومن دونه بعد منكر ، وإن كثار الراوي من  
الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يُصيرُه <sup>(٢)</sup> متروك  
الحديث .

ثم ما كل من فيه بدعة أوله <sup>(٣)</sup> هفوة أو ذنوب يُقدح

(١) لفظ ( لأشياء ما عرفوها ) زيادة من و الميزان .

(٢) لفظ ( يُصيرُه ) زيادة من و الميزان .

(٣) لفظ ( بدعة أوله ) زيادة من و الميزان .



فيه بما يُوهنُ حديثه ، ولا من شرطِ الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ<sup>(١)</sup> ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات — الذين فيهم أدنى بدعة ، أولهم أوهم يسيرة في سمّةِ علمهم — أن يُعرفَ أن غيرهم أرجحُ منهم وأوثقُ إذا عارضهم أو خالفهم . فزِنِ الأشياءَ بالعدلِ والورع . انتهى .

## إيقاظ - ٢٥ -

الجرّحُ إذا صدرَ من تعصبٍ أو عداوةٍ أو مُنافرةٍ أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup> فهو جرحٌ مردود ، ولا يؤثرُ به إلا المطرود ،

(١) لفظ ( الخطأ ) زيادة من « الميزان » .

(٢) كالجرّح بسبب التعاصد ، أو الاختلاف في أمرٍ العقيدة ، كـ « مسألة خالق القرآن » ، أو قِدَمِيه ، وكالقول بمخالفات الأفعال أو عَدَمِيه ، وكعقيدة الرّفُض والنّصب والنّشِيع ، أو الاختلاف في المذهب ، أو الاختلاف في المشرب بين متصوّفٍ ومُعَادٍ للتصوّف .

ثم إنَّ العداوة أمرٌ زائدٌ على مجردِ اعتقادِ الخطأ واعتقادِ التكفير ، فإنَّ العداوة إذا وقعت بين اثنين مؤمنين متفقين في العقيدة لم يُقبل كلامُ أحدهما في الآخر ، فكيف إذا كانت العداوة بسبب العقائد التي كان من جرّاء الاختلاف فيها هتكُ المحارم ، وارتكابُ العظائم ، وسفكُ الدماء ؟! نسأل الله الصون والسلامة .

قال شيخنا الامام الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على « شروط =

ولهذا :

= الأئمة الخمسة ، للحازمي ( ص ٢٢ ) : « ومن أشرف على سينو  
« مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق » وأعمالنا - أي تلاوتنا له - مخلوقة ،  
بعد محنة الامام أحمد .... يرى مبلغ ما اعتري الرواة من التشدد في  
مسائل يكون الخلاف فيها لفظياً ، وعلى تقدير عده حقيقياً يكون المعنى  
في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح ، فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنهم ،  
واشتغلوا بما يحسنونه من الرواية ، ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطون غالب  
كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها ، كقولهم : فلان من الواقفة الملعونة ،  
أو من اللفظة الضالة ، أو كان ينفي الحد عن الله فنيهاه ، أو لا يستثنى  
في الإيمان قهرجيء ضال أو جهمي ، في غير مسألة الجبر والخلود  
ونحوهما ، أو كان لا يقول : الإيمان قول وعمل فتركناه ، أو ينسب إلى  
الفلسفة أو الزندقة مجرد النظر في الكلام ، أو ينتظر في الرأي ، ونحو  
ذلك مما يبسط موضع آخر .

ومن أخطر العلوم : علم الجرح والتعديل ، وفي كثير من الكتب  
المؤلفة في ذلك غلو وإسراف بالغ . ويظهر من هذا الغلو بما ذكره  
ابن قتيبة في « الاختلاف في اللفظ » : ( ص ٦٢ ) . ولا يخلو كتاب ألف  
بعد محنة الامام أحمد في ( الرجال ) من البعد عن الصواب ، كما لا يخفى  
على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان .

قال الرامهرمزي في « المحذات الفاصل بين الراوي والواعي » :  
« وليس للراوي الجور أن يتعرض لما لا يكتمل له ، فإن تركه ما لا  
يعنيه أولى به وأعذر له ، وكذلك كل ذي علم . فكان حرب بن إسماعيل  
السيرجاني - يعني الكرماني صاحب المسائل عن إسحاق وأحمد - قد  
اكتفى بالسماع وأغفل الاستبصار ، فعمل رسالة سماها : « السنة والجماعة » ،  
تمجرف فيها ! واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء خراسان من =



لم يُقبَل قول الإمام مالك في ( محمد بن إسحاق ) صاحب  
« المغازي » : إنه دَجَّالٌ من الدَّجَّالَةِ ، لما عَلِمَ أنه صدر من  
مُنافرةٍ باهرة ، بل حَقَّقُوا أنه حَسَنُ الحديث ، واحتجَّت به أئمةُ  
الحديث ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ فيه في رسالتي « إمام الكلام فيما  
يتعلقُ بالقراءة خلفَ الإمام <sup>(١)</sup> » .

= يتعاطى الكلام ويُذكرُ بالرواية فيه والنقدُ ، فصنَّفَ في ثَلَاثِ  
رُواةِ الحديث كتاباً يُلَقَّبُ فيه كلامَ يحيى بن مَعِين وابنِ المَدِيني ، ومن  
كتاب « التدايس » للكرابيبي ، و « تاريخ ابن أبي خيثمة » والبخاري  
ما شَتَّعَ به على جماعةٍ من شيوخ العلم ! خَاطَطَ القَتَّ بالسَّيِّئِ والموثوقِ  
بالظَّهِينِ . . . ولو كان حربٌ مؤيِّداً مع الرواية بالفهم لأَمْسَكَ من  
عِنايِهِ ، ودَوَّأَ ما يَخْرُجُ من لِسَانِهِ ، ولكنه تَرَكَ أَوْلَاهَا ، فأَمْسَكَ  
القارةَ مَنْ رَامَاهَا . نَسألُ الله أن يَنْفَعَنَا بالعلم ولا يَجْعَلَنَا من حَمَلَةِ أَسْفَارِهِ  
وَالْأَسْقِيَاءِ بِهِ ، إنه واسعٌ لطيفٌ قريبٌ مجيبٌ . انتهى . آمين .

(١) قد استوفى المؤلف رحمه الله تعالى توثيقَ ( محمد بن إسحاق ) في  
كتابه « إمام الكلام » كلَّ الاستيفاء حتى استوعبَ عَشْرَ صفحات : ( ص  
١٩٢ - ٢٠١ ) ، وذكرَ في صددِ طعنِ الإمام مالك في ( ابن إسحاق )  
ما نقله ابنُ سَيِّدِ الناس في مقدمة كتابه « عيون الأثر في فنون المغازي  
والشمال والسير » : ( ١ / ١٠ - ١٧ ) عن ابنِ حِبَّانٍ إِذ قال في كتابه  
« الثقات » : « وأما مالكٌ فإنه كان ذلك منه مرةً واحدةً ، ثم عادَ له إلى ما  
يُحِبُّ » ، وذلك بأنه لم يكن في الحجاز أحدٌ أعلمُ بِأَنسابِ الناس وأيامهم من  
ابنِ إسحاق ، وكان يزعم أن مالكا من مَوَالِي ذِي أَصْبَحَ ، وكان مالك يزعم  
أنه من أَنفُسِهَا ، فوقع بينهما لذلك مُنافرةٌ ، فلما صنَّفَ مالك « الموطأ » قال =

ولم يُقْبَلْ قَدْحُ النَّسَائِيِّ فِي (أحمد بن صالح المصري) .

وقدحُ الثوري فِي (أبي حنيفة الكوفي) .

وقدحُ ابن مَعِين فِي (الشافعي) .

وقدحُ أحمد فِي (الحارث المحاسبي) .

وقدحُ ابن مَنْرَةَ فِي (أبي نعيم الأصبهاني) ، ونظائره

كثيرة ، فِي كتب الفن شهيرة <sup>(١)</sup> .

= ابنُ إسحاق: ائْتَوْني بِهِ فَأَنَا بِيَطَارِهِ ، فَتَقِلْ ذَلِكَ إِلَى مَالِكٍ فَقَالَ : هَذَا دَجَلٌ  
مِنَ الدَّجَالَةِ يَرْوِي عَنِ الْيَهُودِ ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ ، حَتَّى  
عَزَمَ ابْنُ إِسْحَاقَ الْخُرُوجَ إِلَى الْعِرَاقِ فَتَصَالَحَا حِينَئِذٍ ، وَأَعْطَاهُ مَالِكٌ عِنْدَ  
الْوَدَاعِ خَمْسِينَ دِينَاراً وَنِصْفَ ثَمَرِهِ تِلْكَ السَّنَةَ ، وَلَمْ يَقْدَحْ فِيهِ مَالِكٌ مِنْ أَجْلِ  
الْحَدِيثِ ، إِنَّمَا كَانَ يُنْكِرُ عَلَيْهِ تَتَبُعَهُ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ الْيَهُودِ  
الَّذِينَ أَسْلَمُوا وَحَفِظُوا قِصَّةَ خَيْرٍ وَقَرِيبَةَ وَالنَّضِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْغَرَائِبِ  
عَنْ أَسْلَافِهِمْ ، وَكَانَ ابْنُ إِسْحَاقَ يَتَّبِعُ هَذَا عَنْهُمْ لِيَعْلَمَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتِجَ  
بِهِمْ ، وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى الرِّوَايَةَ إِلَّا عَنْ مُتَقِينَ صَدُوقٍ .

وقال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «شُرُوطِ  
الْأُئِمَّةِ الْخَمْسَةِ» لِلْحَازِمِيِّ (ص ٢٩) : «ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي  
«عَيُونِ الْأَثَرِ» تَوْثِيقَ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَكَذَا الْبَدْرُ الْعَبْدِيُّ فِي «شرحِ  
الْبَخَارِيِّ» . وَيُثْنِي عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِهِ» . وَلَهُ  
فِي الْإِبْتِهَارِ حِكَايَةُ اتِّصَالِ بِالْمَأْمُونِ بِسَبِيلِهَا ، لَعَلَّ الرَّوَاةَ كَانُوا يَنْقِمُونَ عَلَيْهِ  
صَلَتَهُ بِالْمَأْمُونِ؟ مَعَ نَشْدُودِهِ عَلَى الرَّوَاةِ .

(١) قَالَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ «جُزْءُ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ =



وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : لَا يُقْبَلُ جَرَحُ الْمُعَاصِرِ عَلَى الْمُعَاصِرِ ،  
أَيَّ إِذَا كَانَ بِلَا حُجَّةٍ ، لِأَنَّ الْمُعَاصِرَةَ تُقْضَى غَالِبًا إِلَى الْمُنَافَرَةِ .

ولنذكرُ بَدْءاً مِنْ عِبَارَاتِ النُّقَادِ ، تَضْيِيقاً لَطَمَنِ أَصْحَابِ  
الْفُسَادِ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ أَفْسَدُوا فِي الدِّينِ ، وَأَهْلَكُوا وَهَلَكُوا  
بِجَرَحِ أَئِمَّةِ الدِّينِ ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا بِقَدْحِ أَكْبَرِ السَّلَفِ ، وَأَعَظَمِ  
الْخَلَفِ ، لَغَفْلَتِهِمْ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْمُؤَسَّسَةِ ، وَالْفَوَائِدِ الْمُرَصَّصَةِ فِي  
كُتُبِ الدِّينِ . وَقَدْ ابْتَدِئْتُ بِهَذِهِ الْبَلِيَّةِ جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا  
الْمَشْهُورِينَ بِالْفَضَائِلِ الْعَلِيَّةِ ، وَقَلَّدَهُمْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ ، الَّذِينَ  
هُمْ كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ زَادُوا نِعْمَةً فِي الطُّنْجُورِ ، وَزَادُوا ظُلْمَةً فِي  
الدَّيْجُورِ ، فَانْهَمُوا لِمَا وَفَّقَهُمُ اللَّهُ بِمُطَالَعَةِ كُتُبِ التَّارِيخِ وَأَسْمَاءِ  
الرِّجَالِ ، وَلَمْ يُوفِّقَهُمُ لِلْفَوْصِ وَالْخَوْضِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَى مَا مَهَّدَهُ  
نُقَادُ الرِّجَالِ : تَجَاسَرُوا وَبَادَرُوا ، وَتَجَاهَلُوا وَتَخَاصَمُوا ،  
وَأَطْلَقُوا لِسَانَ الطَّمَنِ عَلَى الْأَئِمَّةِ الثَّقَاتِ ، وَالْأَجَلَّةِ الْإِثْبَاتِ ،

---

= الامام : ( ص ١٤ ) : « وَلَمْ يَنْجُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ  
فَعَمَّ ، نَحْوُ مَا يُذَكَّرُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي ( الشَّعْبِيِّ ) ، وَكَلَامِ الشَّعْبِيِّ فِي  
( عَكْرَمَةَ ) ، وَفِيهِمْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، وَتَنَازَلِ بَعْضُهُمْ فِي الْعِرَاضِ وَالنَّفْسِ ،  
وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا النُّحْوِ إِلَّا بَيَانٍ وَحُجَّةً ، وَلَمْ تَسْقُطْ عِدَّتُهُمْ  
إِلَّا بِرُفْهَانٍ ثَابِتٍ وَحُجَّةٍ ، وَالكلامُ فِي هَذَا كَثِيرٌ . »

مستندين بما صدر في حقهم من معاصيرهم ومناكيرهم ، أو  
أعاديهم ومحقريهم ، أو ممن له نعت ونعصب بهم . فليحذر  
العاقل من أن يكون مثل هذا التجاسر مغبونا ومفتونا ، ومن  
أن يكون من « الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً الَّذِينَ ضَلَّ سَمِيُّهُمْ فِي الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا » .

قال الذهبي في « سير أعلام النبلاء » في ترجمة السمين  
المفسر : ( أبي عبد الله محمد بن حاتم البغدادي ) المتوفى في آخر  
سنة خمس وثلاثين ومائتين : وثقه ابن عدي والدارقطني ، وذكره  
أبو حفص الفلاس فقال : ليس بشيء . قلت هذا من كلام  
الأقران الذي لا يُسمع فإن الرجل ثبت حجة . انتهى <sup>(١)</sup> .

وقال الذهبي - في ترجمة ( أبي بكر بن أبي داود السجستاني )  
المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة من كتابه « تذكرة الحفاظ » <sup>(٢)</sup> :  
بعد ما ذكر توثيقه عن جمع من الثقات ، وعن ابن صاعد  
وغيره تضعيفه : قلت : لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه ، كما  
لم يقدح تكذيبه لابن صاعد <sup>(٣)</sup> ، وكذا لا يُسمع كلام ابن

(١) قلت : وقد رَوَى له مسلم وأبو داود في كتابيهما .

(٢) : ( ص ٧٧٢ ) .

(٣) عبارة « التذكرة » : ( كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد ) .



جرير<sup>(١)</sup> فيه ، فان هؤلاء بينهم عداوة بيّنة ، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض . انتهى .

وقال الذهبي -- في ترجمة ( عفان الصفار ) من « ميزانه »<sup>(٢)</sup> :  
كلام النظراء والأقران يذني أن يتأمل ويتأني فيه . انتهى .  
وقال في ترجمة ( أبي الزناد عبد الله بن ذكوان )<sup>(٣)</sup> : قال  
ربيعه فيه : ليس بثقة ولا رضي . قلت : لا يسمع قول ربيعة  
فيه ، فانه كان بينها عداوة ظاهرة . انتهى .

وقال في ترجمة ( محمد بن إسحاق بن يحيى )<sup>(٤)</sup> أبي عبد الله  
المعروف بابن منده الأصهباني : أقذع الحافظ أبو نعيم في  
جرحه لما بينهما من الوحشة ، ونال منه وانهمه<sup>(٥)</sup> ، فلم يلتفت

(١) وقع في الأصلين : ( ابن خزيمة ) . وهو تحريف . وصوابه ( ابن جرير ) كما جاء في « تذكرة الحفاظ » المصدر المنقول عنه ، وكما يعلم من ترجمة ابن أبي داود : عبد الله بن سليمان في « ميزان الاعتدال » : ( ٤٣ / ٢ ) ، و « لان الميزان » : ( ٢٩٥ / ٣ ) . وابن جرير هو : الطبري الإمام المفسر .

(٢) : ( ٢٠٢ / ٢ ) .

(٣) : ( ٣٦ / ٢ ) .

(٤) : ( ٢٦ / ٣ ) .

(٥) وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة ابن منده ( ص ١٠٣٤ )  
بعد أن ذكر قول أبي نعيم في ابن منده : إنه اختلط في آخر عمره ... =

إليه لما بينهما من العظام ، نسأل الله العفو ، فلقد نال ابن منده أيضاً  
من أبي نُعَيْمٍ وأسرف<sup>(١)</sup> ! انتهى .

وقال في ترجمة الحافظ ( أبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله  
الأصفهاني<sup>(٢)</sup> ) : كلامُ ابنِ منده في أبي نُعَيْمٍ : فطيع ، لأحبُّ  
حكايته ، ولا أقبلُ قولَ كلِّ منهما في الآخر ، بل هما عندي  
مقبولان لا أعلمُ لهما ذنباً أكبرَ من روايتهما الموضوعاتِ ساكتين  
عنها<sup>(٣)</sup> . قرأتُ بخطَ يوسف بن أحمد الشيرازي الحافظ : رأيتُ

= ونحبط في أماليه ، ... دقلت : لا يُعبأ بقوليك في خصميك للعداوة  
المشهورة بينكما ، كما لا يُعبأ بقوله فيك ، فقد رأيتُ لابن منده مقالاً في  
الخطِّ على أبي نُعَيْمٍ من أجل العقيدة أقدح فيه ! . وانظر ما سبق ذكره  
تعليقاً في (ص ١٨٧ و ١٨٨) من رد الطعن بسبب الاختلاف في العقيدة وغيرها .  
(١) وقال الذهبي في آخر ترجمة ابن منده في « الميزان » بعد أن نقل  
عنه ما قاله في أبي نُعَيْمٍ من ألفاظ التوهين والجرح : دقلت : البلاء الذي  
بين الرجلين : الاعتقاد ، . وقال في تذكرة الحفاظ ، في ترجمة أبي نُعَيْمٍ  
(ص ١٠٩٧) : « ولأبي عبد الله بن منده خطٌّ على أبي نُعَيْمٍ صعبٌ من  
قبل المذهب ، كما للآخر خطٌّ عليه ، لا ينبغي أن يلتفتَ إلى ذلك ،  
لواقع الذي بينهما » .

(٢) : ( ١ / ٥٢ ) من « الميزان » .

(٣) قلت . ويُنسبُ صنيعها هذا صنيعُ ابنِ الجوزي رحمه الله تعالى ،  
فقد ألفَ في بيانِ « الموضوعات » كتاباً كبيراً حافلاً ، لينبئها الفقهاء  
والوعاظ وغيرهم ، ثم تراءى بُورِدُ في كتبه الوعظية أحاديثَ موضوعاتٍ =



بخط ابن طاهر المقدسي يقول : أسخّن الله عين أبي نعيم  
يتكلم في أبي عبد الله بن منده !! وقد أجمع الناس على إمامته .  
قلت : كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به لا سيما إذا لاح  
لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ، وما ينجو منه إلا من

= وأخباراً تالفة ! لا زمام لها ولا خطام ، دون تخرج أو مبالاة ! بل تراه  
رحمه الله تعالى يستشهد بها كأنها من أصح الصحاح أو الحسان ، كما نجد ذلك  
في كتابه : « رؤوس القوارير في الخطب والمحاضرات والوعظ والتذكير ،  
المطبوع بمصر سنة ١٣٣٢ » ، وكتابيه الكبير الضخم : « ذمّ الهوى » ،  
المطبوع بمصر سنة ١٣٨١ وكتابيه « التبصرة » ، المطبوع مختصرة المسّى :  
« قرّة العيون المبصرة بتلخيص كتاب التبصرة » ، للشيخ أبي بكر الأحائي .  
وقد طبع بالهند مرتين ، ثم طبع بمصر سنة ١٣٨١ ، ثم طبع في دمشق  
١٣٨٢ ، فكان له أربع طبعات مع أنه محشو بالأخبار التالفة والحديث  
الضعيف جداً أو الموضوع !

ولهذا انتقده الحافظ السخاوي في « شرح الألفية » : ( ص ١٠٧ )  
فقال : « وقد أكثر ابن الجوزي في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد  
الموضوع وشبهه ! » .

فانظر - رحمك الله - كيف تورّأتم بين ضيعه هذا من التساهل المفرط ،  
وضيعه ذلك من التشدد المضعف ، في جرح الأحاديث بجرّح روائها ،  
كما سبق نقده في ( ص ١٣٢ ) ؟ .

وحلية العالم : أن يظلّ محافظاً على التوازن بين معارفه وعلومه في  
مختلف شؤونه ومؤلفاته ، فلا يستمع لعلم الوعظ - مثلاً - أن يطنّقى  
على علم الحديث والرواية ، ولكن الكمال لله وحده سبحانه .

عَصَمَهُ اللهُ ، وما علمتُ أنَّ عَصراً من الأُعصار سَلِمَ أَهْلُهُ  
 مِنْ ذَلِكَ سوى الأنبياء والصدّيقين ، ولو شئتُ لَسَرَدْتُ مِنْ  
 ذَلِكَ كَرَاريس . انتهى .

وفي « فتح المغيث »<sup>(١)</sup> : لكن قد عَقَّدَ ابنُ عبد البرِّ في  
 « جامعهِ »<sup>(٢)</sup> باباً لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض<sup>(٣)</sup> ،  
 ورأى أنَّ أهل العلم لا يُقبِلُ الجرحَ فيهم إلا ببيانٍ واضح ، فإن  
 انضمَّ إلى ذلك عداوةٌ فهو أولى بعمدَم القبول . انتهى .

وفي « طبقات الشافعية »<sup>(٤)</sup> « لتاج السُّبُكي : ينبغي لك أيها  
 المُستَرشدُ أن تَسْلُكَ سَبِيلَ الأدب مع الأئمةِ الماضين ، وأن  
 لا تنظرَ إلى كلامِ بعضهم في بعض ، إلا إذا أتى ببرهانٍ واضح ،  
 ثم إن قَدَرْتَ على التأويل وتحسين الظنِّ فدُونكَ ، وإلاَّ  
 فاضربْ صفحاً عما جرى بينهم ، فإنَّكَ لم تُخلَقْ لهذا ، فاشتغلْ  
 بما يَعْنِيكَ ودَعْ ما لا يَعْنِيكَ ، ولا يَزَالُ طالبُ العلم نبيلاً حتى  
 يخوضَ فيما جرى بين الماضين »<sup>(٥)</sup> ، وإيَّاكَ ثم إيَّاكَ أن تصغي

(١) للسخاوي : ( ص ٤٨٤ ) .

(٢) أي « جامع بيان العلم وفضله » .

(٣) وذلك في ( ٢ / ١٥٠ - ١٦٣ ) .

(٤) في ترجمة ( الحارث بن أسد المحاسبي ) : ( ٢ / ٣٩ ) .

(٥) عبارة والطبقات : « حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين =



إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري ، أو بين مالك وابن أبي  
 ذئب ، أو بين <sup>(١)</sup> أحمد بن صالح والنسائي ، أو بين أحمد بن حنبل  
 والحارث المحاسبي ، وهلم جرا إلى زمان العز بن عبد السلام  
 والتقبي بن الصلاح ، فانك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك  
 الهلاك ، فالقوم أئمة أعلام ، ولا أقوالهم محامل ، وربما لم نفهم  
 بعضها ، فليس لنا إلا الترضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما  
 يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم . انتهى .

وفيه <sup>(٢)</sup> أيضاً : الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم  
 « الجرح مقدم على التعديل » على إطلاقها ، بل الصواب أن  
 من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر ما دحوه ، ونذر  
 جرحه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من  
 منصب مذهبي أو غيره : لم يلتفت إلى جرحه . انتهى .

---

= ويتقني لبعضهم على بعض ، فإياك ... ، وهي أولى بما اختصره  
 المؤلف .

(١) هذه الجملة غير موجودة في الأصلين . وهي موجودة في « الطبقات »  
 وفي عبارة المؤلف في « التعليق السجدة » : ( ص ٣٣ ) .

(٢) أي في « طبقات الشافعية » ، في ترجمة ( أحمد بن صالح المصري ) :

( ١٨٨ / ١ ) .

وفيه <sup>(١)</sup> أيضاً : قد عرفناك أن الجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسر في حق من غلبت طاعته على معاصيه ، ومادحوه على ذاميه ، ومزكوه على جارحيه ، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل <sup>(٢)</sup> على الواقعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية ، كما يكون بين النظراء ، أو <sup>(٣)</sup> غير ذلك ، وحينئذ فلا يلتفت لكلام <sup>(٤)</sup> الثوري وغيره في (أبي حنيفة) ، وابن أبي ذئب وغيره في (مالك) ، وابن معين في (الشافعي) ، والنسائي في (أحمد بن صالح) ، ونحوه . ولو <sup>(٥)</sup> أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة ، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون ، وهلك فيه هالكون . انتهى .

- 
- (١) أي في «طبقات الشافعية» : (١ / ١٩٠) .  
 (٢) جملة (حامل - إلى - جرحه) غير موجودة في الأصلين . وهي موجودة في «طبقات السبكي» ، وفي «الخيرات الحسان» لابن حجر المكي : (ص ٧٤) ، وفي «التعليق المجيد» للمؤلف (ص ٣٣) .  
 (٣) هكذا في «الطبقات» . وجاء في الأصلين : (وغير ذلك) .  
 (٤) جملة (الثوري وغيره في أبي حنيفة و) غير موجودة في «الطبقات» المطبوعة ، وهي موجودة في «الخيرات الحسان» : (ص ٧٤) نقلاً عن «الطبقات» . قلها في بعض النسخ ؟  
 (٥) هذه الجملة إلى آخرها في «الطبقات» ، في (١ / ١٨٨) .



وفي «الخيرات الحسان في مناقب النعمان»<sup>(١)</sup> لابن حجر  
 المكي : الفصل التاسع والثلاثون في رد ما نقله الخطيب في «تاريخه»  
 عن القادحين فيه<sup>(٢)</sup> : اعلم أنه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في  
 الرجل على عادة المؤرخين ، ولم يقصد بذلك انتقاصه ولا حط  
 مرتبته ، بدليل أنه قدم كلام المادحين وأكثر منه ومن نقل  
 ما ثره ، ثم عقبه بذكر كلام القادحين فيه<sup>(٣)</sup> . ومما يدل على  
 ذلك أيضا : أن الأسانيد التي ذكرها للقدح لا يخلو غالبها من  
 منكمم فيه أو مجهول ، ولا يجوز إجماعا ثلثم عرض المسلم<sup>(٤)</sup>  
 بمثل ذلك ، فكيف بإمام من أئمة المسلمين ، وبفرض صحة ما ذكره  
 الخطيب من القدح عن قائله لا يعتد به فانه إن كان من غير أقران  
 الامام فهو مقلد لما قاله أو كتبه أعداؤه ، أو من أقرانه فكذلك

(١) : ( ص ٧٦ ) .

(٢) أي أبي حنيفة . منه رحمه الله تعالى .

(٣) سبق في حاشية ( ص ١٠٤ ) أن الخطيب أفصح عن طريقته في  
 كتابه فقال : «كلما ذكرت في التاريخ رجلا اختلفت فيه أقاويل الناس  
 في الجرح والتعديل ، فالتعويل على ما أخرت وختت به الترجمة ،  
 فالاعتذار عنه بأنه قدم كلام المادحين لا يتفق مع تصرجه بما التزمه . ووقع  
 في الأصلين : ( القادحين فيهم ) . وهو سبق قلم .

(٤) وقع في الأصلين : ( المسلمين ) . وهو سبق قلم ، فقد جاء على الصفة  
 في «الخيرات الحسان» : ( ص ٧٦ ) ، وفي «التعليق المسجّد» للمؤلف ( ص ٣٣ ) .

لما صرَّ أنَّ قولَ الأقرانِ بعضهم في بعضٍ غيرُ مقبولٍ ، وقد  
صرَّحَ الحافظانِ الذهبيُّ وابنُ حجرٍ بذلك . انتهى .

## فائدة

قد صرَّحوا بأنَّ كلماتِ المعاصِرِ في حقِّ المعاصِرِ غيرُ  
مقبولة . وهو كما أشرنا إليه مقيَّدٌ بما إذا كانت بغيرِ برهانٍ وُحجَّةٍ ،  
وكانت مبنيةً على التعصُّبِ والمنافرة ، فإنَّ لم يكن هذا ولا هذا  
فهي مقبولة بلا شبهة ، فاحفظه فانه مما ينفعك في الأولى والآخرة .



ولما بَلَغَ الكلامُ إلى هذا المقامِ فلنُسمِكِ عِنانَ القلمِ ، وننخِمْ  
الرِّقْمَ ، فإنَّ خيرَ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ ، لا ما طال وأملَّ ، والمرجوُّ  
من علماءِ العصرِ ، وطلِّباءِ النهرِ<sup>(١)</sup> ، أن لا يُبادروا إلى الوقوعِ في  
مضايِقِ الجرحِ والتعديلِ ، إلا بعدَ محافظةٍ ما أورده في هذا السِّفرِ  
الجليل .

---

(١) كذا في الأصلين : ( طلباء ) . وهو مخالف لقواعد العربية  
إذ صحت الجمع فيه : ( طلبة وطلاب ) .



والله أسألُ أن ينفع عباده بهذا التأليفِ وسائرِ تأليفاتي ،  
ويجملها نافعةً في دنيائي وآخري .

وكانَ الاختتامُ ليلةَ يومِ الأحدِ الثاني من أوَّلِ الأشهرِ  
الحُرَّمِ المتواليَةِ ، ذي القعدةِ العالِيَةِ من السنةِ الحاديةِ بعد ألف  
وثلاثمائةٍ من هجرةٍ مَنْ لولاهُ لما دارتِ الكواكبُ الدائرةُ ،  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يومٍ يُحْشَرُ الناسُ  
في الساهرةِ .







## المحتوى

- ١ - الأحاديث
- ٢ - الكتب ومؤلفوها
- ٣ - الأعلام
- ٤ - المصادر
- ٥ - الأبحاث





١ - الأحاديث<sup>(١)</sup>

الصفحة	
٤	إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة ... ت
٣٠	الآيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ... ت
٥٢	هل علمت على عائشة شيئاً يريبك . ت
٦٩	... قوم يستنون بغير سنتي .. تعرف منهم وتكر . ت
٦٩	إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتكرون . ت
٨٣	ابن عباس : لكل أرض نبي كنبيكم وآدم كآدم ... ت
٨٤	أنس : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون ... ت
٨٦	أكل الطين حرام .
٨٨ ، ٨٦	من طاف بهذا البيت اسبوعاً ... ٨٦ ت
٨٩	يطلع الله ليلة النصف من شعبان ...
٩٤	إنما الأعمال بالنيات .
٩٦	إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها .
٩٧	حديث دعاء حفظ القرآن .
٩٩ ، ١٠٤	من زار قبري وجبت له شفاعتي .
١٥٤	من قال لا إله إلا الله دخل الجنة .

(١) حرف التاء : ( ت ) هنا وفيما سيأتي يشير إلى أن ما ذكر قبله واردة في التعليق .

## ٢ - الكتب ومؤلفوها

## أ

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للكنوي : ٨٩ ت .
- الأباطيل للجوزقاني : ٩١ ت ، ١٣٤ .
- أجد العلوم للكنوي : ١٧ ت .
- إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي للكوثري : ١٤٣ ت .
- إبراز النفي للكنوي : ١٢ ت .
- إتحاف النبلاء لصديق حسن خان : ١٢ ت ، ٣٥ ت ، ٤٥ ت .
- الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكامة للكنوي : ١٣٧ .
- أحاديث الشهاب للقضاعي : ٩٠ ت .
- أحاديث أبي الدنيا الأشج : ٩٠ ت .
- الأحكام الكبرى للأشيلي : ١١١ ت ، ١٢١ .
- أحكام القرآن لابن العربي : ١٩٠ ت .
- الأحكام في أصول الأحكام للآمدي : ٢٤ ت ، ٢٥ ت .
- إحياء علوم الدين : ٩ ، ١٧٦ .
- اختصار علوم الحديث لابن كثير : ١٤٢ ت .
- الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة : ١٨٨ ت .
- آداب النبي ﷺ : ٩٠ ت .
- أدب الكاتب لابن قتيبة : ٨٠ ت .
- أدلة معتقدي أبي حنيفة الإمام لعلي القاري : ٣٣ ت .
- أربعين البركلي : ١٥٦ ت .
- الأربعين لابن ودعان : ٩٠ ت .



- إرشاد الفحول للشوكاني : ٢٤ ت .  
 إرشاد الساري شرح البخاري للقسطلاني : ٨٩ ت .  
 الاستذكار لابن عبد البر : ٢٠ ت ، ١٠٥ .  
 الأسماء والعصاف للبيهقي : ١٢٥ ت .  
 الاشتقاق لابن دريد : ٨٠ ت .  
 إصلاح المنطق لابن السكيت : ٧٩ ت .  
 أصول الدين لأبي الورد : ٢١ ت .  
 الاضداد للانباري : ٥ ت .  
 إعلام الموقعين لابن القيم : ٢٣ ت .  
 الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . للسخاوي : ١٢٢ ت ، ١٢٤ ت .  
 إقامة الحجة على أن الاكثار من البدعة ليس ببدعة للكنوي : ١٣٥ ت .  
 اقتفاء الوفا بأخبار دار المصطفى : ٨٧ ت .  
 إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الامام للكنوي : ١٨٩ .  
 الامتناع باحكام السماع للادفوي : ٤٢ ت .  
 إمعان النظر بشرح النخبة لاكم السندي : ٣٧ ، ٥٧ ، ٧٥ .  
 إنباء الخلان بأنباء علماء هندستان للكنوي : ١٧٢ ت ، ١٧٤ .  
 الانتصار للباقلاني : ١٧٤ .  
 الانتصار لامام أئمة الامصار لسبط ابن الجوزي : ٢٥ ت .  
 الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح لسبط ابن الجوزي : ٢٥ ت .  
 الانتقاء لابن عبد البر : ١٨٤ ت .  
 انتقاد المغنى للقدسي : ١٣٣ ت ، ١٨٣ ت .  
 الانس الجليل في تاريخ القدس والخليل : ٣٤ ت .

## ب

- البحر الرائق لابن نجيم : ٤٠ ت .  
 البحر المورود للشعراني : ١٧٦ .  
 البدر السافر في تحفة المسافر للدقوي : ٤٢ ت .  
 بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر : ١١٤ ، ١٢٠ .  
 البرهان لامام الحرمين : ٣٥ .  
 البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٨٧ ت .  
 البعث للبيهقي : ١١٣ ت .  
 بغية الوعاة للسيوطي : ٣٧ ت .  
 بلاغات النساء لابن طيفور : ٥ ت .  
 البناية شرح الهداية للعيني : ٤٤ .  
 بيان زغل العلم والطلب للذهبي : ٣٢ ت .

## ت

- تأنيب الخطيب للكرثري : ٢١ ت ، ٢٥ ت ، ٢٩ ت ، ١٢٧ ت ،  
 ١٤٣ ت .  
 تاج العروس للزبيدي : ٨٠ ت ، ١٠٧ ت ، ١٦٧ ت .  
 تاريخ ابن أبي خيثمة : ١٨٩ ت .  
 تاريخ الاسلام للذهبي : ١٣٢ .  
 تاريخ بغداد للخطيب : ١٠٤ ت .  
 تاريخ علماء الأندلس للفرضي : ٢٠ ت .  
 التاريخ الكبير للبخاري : ٥ ت ، ١٠٩ ت ، ١٣٣ ت .  
 التبصرة لابن الجوزي : ١٩٥ ت .  
 التبيين شرح المنتخب الحسامي للاتقاني : ٤٣ .



- تجريد القدوري : ٤٤ .
- التحرير لابن المهام : ٤٠ .
- التحقيق شرح المنتخب الحسامي : ٣٩ ت ، ٤٣ .
- تحفة الاحوذى شرح الترمذى للمباركفوري : ٩٧ ت .
- تحفة الطلبة للكنوي : ٨٨ ت ، ٨٩ .
- تحفة الكلمة على حواشي تحفة الطلبة للكنوي : ٩٠ ت ، ١٣٦ ت .
- التخريج الكبير للاحياء للعراقي : ٩٢ ، ١٣٣ .
- التدريب شرح التقريب للسيوطي : ٣٦ ، ٥١ ت ، ٥٥ ، ٥٦ ت ، ٦٠ ت ، ٦٩ ت ، ٧٢ ت ، ٨٤ ت ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .
- التدليس للكرائيسى : ١٨٩ ت .
- تذكرة الحفاظ للذهبي : ١٧ ، ١٨ ت ، ١١١ ت ، ١١٢ ت ، ١٢١ ، ١٢٥ ت ، ١٣٤ ت ، ١٤٧ ، ١٦٣ ت ، ١٩٢ ، ١٩٣ ت .
- تذكرة الراشد للكنوي : ١٢ ت ، ١٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ت ، ١٧٢ .
- تذكرة الموضوعات للقاري : ٨٦ ، ٨٨ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .
- ترجمة الفنية لسيالكوتي : ١٧٤ .
- التسهيل لابن مالك : ٨ ت .
- تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي : ١٣٢ ت .
- التعقب الحديث لما ينفيه ابن تيسية من الحديث للكوثري : ١٣٥ .
- التعليق المجدد على موطأ محمد للكنوي : ٣٨ ، ٦٥ ، ١٠٥ ت ، ١٢٤ ت ، ١٩٧ ت ، ١٩٨ ت ، ١٩٩ ت .
- التعليقات السنية على الفوائد البية للكنوي : ١٣ ت ، ١٨٥ ت .
- تقدمة نصب الراية للكوثري : ٢١ ت ، ٣٢ ت ، ١٤٢ ت ، ١٨٣ ت .
- تقريب التهذيب لابن حجر : ٦ ، ١٧ ت ، ١٤٩ .
- التقريب للنووي : ٣٦ .
- التقرير شرح التحرير لابن أمير حاج : ٢٤ ت .

- تقييد العلم للخطيب : ٥ ت .  
 تلخيص الاقسام لمذهب الانام للشهرستاني : ١٥٠ ت .  
 الشهيد لأبي مشكور السلمي : ١٥٩ .  
 تنزيه الشريعة لابن عراق : ٨٨ ت .  
 تنقيح الانظار لابن الوزير : ٥٤ ت .  
 التقييع على الجامع الصحيح لأزر كشي : ٨٧ ت .  
 تنوير الصحيفة بمناقب أبي حنيفة لابن عبد الهادي : ٢٥ .  
 تهذيب تاريخ ابن عساكر لبدران : ١٢٧ ت .  
 تهذيب المنطق والكلام للتمتازاني : ١٥٨ ت .  
 تهذيب التهذيب لابن حجر : ١٧٠٦ ت ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ،  
 ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ت ، ١٤٩ ، ١٦٤ ت .  
 تهذيب الكمال : ١٤٩ ، ٦ .  
 التوحيد لابن خزيمة : ١٣٣ .  
 التوضيح شرح التقييع اصدار الشريعة : ٤٣ .  
 توضيح الأفكار للصنعاني : ٥٢ ت ، ٦٨ ت ، ٧٢ ت .

## ث

- الثقات لابن حبان : ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٨٩ ت .

## ج

- جامع بيان العلم لابن عبد البر : ٢٠ ت ، ١٩٦ .  
 جامع مسانيد الامام الاعظم للخوارزمي : ٢٥ ت .  
 الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٩ ت ، ٧١ ت ، ٧٢ ت ، ٧٣ ت .  
 الجرح والتعديل للعقيلي : ١٨٣ ت .  
 الجرح والتعديل للجوزجاني : ١٢٧ ت .



- جزء ابن الدخيل في مناقب أبي حنيفة : ١٨٤ ت .
- جزء القراءة للبخاري : ١٣٣ ت ، ١٩٠ ت .
- جمع الجوامع للسبكي : ١٧ ، ٢٤ ت .
- جني الجنتين للمعري : ٨٠ ت .
- جواهر العقدين في فضل الشرفين للسهرودي : ٨٧ .

## ح

- حاشية العدوي على النخبة : ١٧ ت ، ٥٧ ، ٦٨ ت .
- الحاوي في سيرة الطحاوي للكوثري : ١٢٥ ت .
- الحاوي للزاهدي : ١٧٨ .
- الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية للتابعي : ١٥٧ ت ، ١٧٤ ت .
- حسن المحاضرة للسيوطي : ٣٩ ت .
- حذف من نسب قريش لمؤرج السدوسي : ٥ ت .
- الحلية لأبي نعيم : ٢٦ ت .
- حواشي تفسير البيضاوي للبيالكوتي : ١٧٤ ت .
- حواشي شرح المواقف للبيالكوتي : ١٧٤ ت .
- حواشي المطول للبيالكوتي : ١٧٤ ت .

## خ

- خطبة الوداع : ٩٠ ت .
- خلاصة الطبي : ٣٧ .
- خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى : ٨٧ ت .
- خلق أفعال العباد للبخاري : ١٣٣ ت .
- الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي : ٣٢ ت ، ٦٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ت ،
- ١٩٨ ت ، ١٩٩ .

## د

- الدرر شرح القرر للاخضر : ٤٤ ت .
- الدرر الكامنة لابن حجر : ٣٧ ت ، ٦٣ ت ، ٩١ ت ، ١٣٥ ت .
- الدلائل للبحري : ١٣٣ ت .
- الدوران الفلكي على ابن الكركي للسيوطي : ١٣ .

## ذ

- ذم الهوى لابن الجوزي : ٩٥ ت .

## ر

- رهوس القوارير في الخطب والمحاضرات والتذكير لابن الجوزي : ١٩٥ ت .

- رجال البخاري للباغي : ١١٤ .
- الرد المتين على منتقص العارف محي الدين لانايلسي : ١٧٤ .
- رد المختار لابن عابدين : ٢٦ ت .
- رسالة أبي حنيفة إلى البتي : ٣١ ت ، ١٥٩ ت .
- رسالة الشافعي : ٥ ت .
- الرسالة الفخرية : ١٨٠ .
- الرسالة المستطرفة للكتاني : ١٣٤ ت ، ١٨٣ ت .
- الرسائل الزينية لابن نجيم : ٤٠ ت .
- الرواة عن مالك للخطيب : ١٠٤ ت .
- الروض للمقري : ٥ ت .
- رياض الصالحين للتووي : ٩ .



## ز

- زجر الناس عن أثر ابن عباس الكنوي : ٨٤ ت .
- زهر الربى على المجتبي للسيوطي : ١٢٥ ، ١٢٦ ت ، ١٢٧ ت .
- الزواج لابن حجر الهيتمي : ١٦٠ ت ، ١٧١ ت .

## س

- السابق واللاحق للخطيب : ١٠٤ ت .
- سير اعلام النبلاء الذهبي : ١٠٤ ، ١٢٤ ت ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ١٩٢ .
- السعاية شرح الوقاية للكنوي : ٤٣ ت .
- السعي المشكور في رد المذهب المأثور للكنوي : ٩١ ت ، ٩٩ ، ١٢٩ .
- سفر السعادة للفيروزبادي : ٩٠ ت ، ١٣٥ ، ١٣٦ ت .
- السنة والجماعة للكرماني : ١٨٨ ت .
- سلاسل الذهب في الاصول للزركشي : ٨٧ ت .
- سنن ابن ماجه : ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت .
- سنن أبي داود : ٤ ت ، ٦٩ ت ، ١٣٢ ت .
- سنن الترمذي : ٦٩ ت ، ٩٧ ت ، ١١٢ ، ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت .
- سنن البيهقي : ١٣٣ ت .
- سنن الدارقطني : ١٣٣ ت .
- سنن النسائي : ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت .
- السهم المصيب في الرد على الخطيب لابن الجوزي : ٢٥ ت .
- السهم المصيب في كبد الخطيب للملك المعظم : ٢٥ .
- السهم المصيب في نحر الخطيب للسيوطي : ٢٥ ت .
- السيف الصقل للسبكي : ١٣١ ت .

## س

- مذكرات الذهب لابن العماد : ٤١ ت .
- شرح الاحياء للزبيدي : ١٣٣ ت .
- شرح أدب الكاتب للجوالقي : ٨٠ ت .
- شرح أدب الكاتب للبطلومي : ٨٠ ت .
- شرح الامام باحاديث الاحكام لابن دقيق : ٣٨ ، ٩٤ .
- شرح الباجي على الموطأ : ٢٠ ت .
- شرح تلخيص المفتاح ( المطول والمختصر ) للتقازاني : ١٥٨ ت .
- شرح النوايح للتقازاني : ١٥٨ ت .
- شرح جمع الجوامع للزركشي : ٨٧ ت .
- شرح جمع الجوامع للمحلي : ٢٤ ت .
- شرح سفر السعادة للدهلوي : ٩١ ت .
- شرح النخبة للقاري : ٣٨ .
- شرح الطريقة المحمدية للخادمي : ١٥٦ ت .
- شرح العراقي على ألفيته : ٣٠ ، ٣٦ ت ، ٥٠ ، ٥١ ت ، ٥٢ ، ٥٥ ،
- ٦٠ ت ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ت ، ٧٣ ت ، ٨٥ ، ١٨٣ .
- شرح العقائد النفية للتقازاني : ١٥٨ ت .
- شرح مجمع البحرين لابن ملك : ٤١ ت .
- شرح مختصر الروضة للطوفي : ٢٠ ت .
- شرح مسلم لابن الصلاح : ٣٤ ت .
- شرح المشكاة ( عربي فارسي ) للدهلوي : ١٧٢ ت .
- شرح مقاصد التقازاني له : ١٥٨ ت .



- شرح المنار لابن قطلوبغا : ٤١ .
- شرح المنار لابن منك : ٤١ .
- شرح المنهج لابن حجر الهيتمي : ١٦٠ ت .
- شرح المواهب للزرقاني : ٣٩ ت ، ٨٩ .
- شرح الموطأ للزرقاني : ٨٩ ت .
- شرح النخبة لابن حجر : ١٧ .
- شرح النووي على صحيح مسلم : ٣٩ ، ٥٢ ت ، ٥٨ ، ٦٩ ت .
- شرح الوقاية لصدر الشريعة : ٤٣ ت .
- شروط الأئمة الخمسة للحازمي : ٢١ ت .
- شفاء السقام في زيارة خير الانام للسبكي : ١٠٥ .

## ص

- الصحاح للجوهري : ٨٠ ت .
- صحيح ابن خزيمة : ١٣٣ .
- صحيح ابن حبان : ١٣٣ .
- صحيح البخاري : ١٣٢ ت .
- صحيح مسلم : ٥ ت ، ٩ ت ، ٣٠ ت ، ٨٤ ت ، ٩٦ ت ، ١٣٢ ت .
- الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي : ١٦٠ ت .

## ض

- الضعفاء لابن الجوزي : ١٥ .
- الضعفاء للعقيلي : ١٣١ ، ١٨٣ ت ، ١٨٤ ت .
- الضعفاء للجوزجاني : ١٢٧ ت .
- الضعفاء الكبير للبخاري : ١٤٦ .
- الضوء اللامع للسقاوي : ٣٥ ت ، ٤١ ت .

## ط

- الطالع السعيد في تاريخ الصعيد للادفوي : ٤٢ ت .  
 طبقات ابن شهبة : ٣٩ ت ، ٤٢ ، ٨٧ ت .  
 طبقات ابن كثير : ٣٩ ت .  
 طبقات الشافعية لابن الصلاح : ٣٤ ت .  
 طبقات الشافعية للسبكي : ٣٩ ت ، ١٣١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ت .  
 طبقات الصوفية للشمراني : ١٣٠ ت .  
 الطريقة المحمدية للبركلي : ١٥٦ ، ١٥٧ ت .

## ع

- العالم والمتعلم لابي حنيفة : ١٦٠ ت .  
 عقود الجواهر لجبل العظم : ١٥٨ ت .  
 العمل المتناهية لابن الجوزي : ١٣٢ .  
 عمدة الرعاية للكنوي : ٢١ ت ، ٤٤ ت .  
 عمدة القاري شرح البخاري للعبني : ١٩٠ ت .  
 عيون الأثر في فنون المغازي والسير لابن سيد الناس : ١٨٩ ت ،  
 ١٩٠ ت .

## غ

- غاية البيان على الهداية للاتقاني : ٤٣ ت .  
 غيث الغمام على حواشي إمام الكلام للكنوي : ٦٠ ت .  
 غنية الطالبين للسيد الجيلاني : ١٦٦ ، ١٦٧ ت ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ،  
 ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ .



## ف

- فتح الباري لابن حجر : ١٧ ت ، ٥٢ ت ، ٥٣ ت ، ٦٩ ت .
- فتح الباقي شرح ألفية العراقي للقاضي زكريا : ٣٥ ت ، ٤٥ ، ٦٩ .
- فتح القدير لابن الهمام : ٤٠ ت .
- فتح المغيبي للسخاوي : ١٢ ، ١٤ ، ٢٩ ت ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ت ،
- ٦٧ ت ، ٧٠ ، ٧٢ ت ، ٧٤ ت ، ٧٥ ، ٧٧ ت ، ٧٨ ت ،
- ٧٩ ت ، ٨٠ ، ٨١ ت ، ٨٢ ت ، ٩٠ ، ٩١ ت ، ٩٢ ،
- ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ت ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٢ ،
- ١٢٣ ، ١٢٤ ت ، ١٢٨ ت ، ١٣٣ ت ، ١٤١ ت ، ١٤٣ ت ،
- ١٤٨ ، ١٩٥ ت ، ١٩٦ .
- فتح الملهم شرح مسلم لشبير العثاني : ٥ ت .
- الفنوحات المكية لمحي الدين بن عربي : ١٧١ ، ١٧٦ .
- فرعون من مدعي ايمان فرعون للقاري : ١٧١ .
- الفصوص لمحي الدين ابن عربي : ١٧١ .
- فضائل العلماء للباغي : ٩٠ ت .
- الفقه الايسر لابي حنيفة : ١٦٠ ت .
- الفقه الاكبر لابي حنيفة : ١٦٨ .
- الفقيه والمتفقه للخطيب : ٢٠ ت .
- الفوائد الجيدة للكنوي : ١٣ ت ، ٣٩ ت ، ٤٠ ، ٤١ ت ، ٤٣ ت ،
- ٤٤ ت ، ١٥٨ ت ، ١٧٨ .
- فوائد الرحموت شرح مسلم الثبوت لبحر العلوم : ١٨ ، ٢٤ ت .
- فوز الكرام في وضع اليد تحت الصدر أو السرة لقائم السندي : ٩٤ .
- فيض القدير للمناوي : ٢٩ ت .

## و

- القاموس المحيط للفيروزبادي : ٨٠ ت ، ١٣٥ ، ١٣٦ ت ، ١٦٤ ت ،  
 ١٦٧ ت ، ١٧٥ .  
 قرة العيون المبصرة بتلخيص كتاب التبصرة للاحمائي : ١٩٥ ت .  
 قضاة قرطبة للخشي : ٢٠ ت .  
 قمع المعارض بنصرة ابن الفارض للشابلي : ١٣٠ .  
 القنية للزاهدي : ١٧٨ .  
 القواعد في الفقه للزركشي : ٨٧ ت .  
 قواعد الأحكام لابن عبد السلام : ١٢ ت .  
 قوت القلوب للمكي : ١٣١ .  
 القول الجازم في سقوط الحد بنكاح المحارم للكنوي : ١٨٣ ت .  
 القول المسدد لابن حجر : ٨٨ ، ١١٩ .

## ك

- الكاشف عن حقائق السنن للطبري : ٣٧ ت .  
 الكامل لابن عدي : ٦ ، ٦٠ ت ، ٩٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ت ، ١٤٤ ت ،  
 ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ .  
 الكاوي في تاريخ البخاري للسيوطي : ١٣ .  
 كتاب الشجرة للبرهوتي : ١٦٧ .  
 كتاب الوصية لأبي حنيفة : ١٦٨ .  
 الكشاف للزنجشيري : ١٧٨ .  
 كشف الامرار شرح اصول البزدهوي : ٣٩ ، ٤٣ ت .  
 كشف الظنون لحاجي خليفة : ٤١ ت ، ١٥٨ ت .



- الكفاية للخطيب : ٢٧ ت ، ٢٨ ، ٢٩ ت ، ٣٣ ت ، ٣٤ ت ، ٣٦ ،  
 ٥١ ت ، ٥٢ ت ، ٥٣ ت ، ٥٤ ت ، ٥٥ ، ١٠٤ .  
 الكلام المبرور في رد القول المنصور للكنوي : ٩١ ت ، ٩٩ .  
 الكلام المبرم في نقض القول المحكم للكنوي : ٩١ ت ، ٩٩ .  
 الكمال لعبد الغني المقدسي : ١٨٤ ت .  
 كنز الدقائق للنسفي : ٤٠ ت .  
 الكواكب السائرة للغزي : ٤٠ ت .

## ل

- الآلية المصنوعة للسيوطي ، ٨٨ ت .  
 اللؤلؤ المرصوع للقارقي : ١٣٤ ت .  
 اللباب في تهذيب الأنساب لابن الاثير : ١٠٩ ت .  
 لسان العرب لابن منظور : ٨٠ ت .  
 لسان الميزان لابن حجر : ٦ ، ١٧ ت ، ٥٨ ، ٦٨ ت ، ٩١ ت ،  
 ١٢٧ ت ، ١٣٤ ت ، ١٤٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ت .  
 لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر : ١٧ ت .

## م

- المؤتلف والمختلف للخطيب : ١٠٤ ت .  
 ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه : ٦٤ ت .  
 مبارك الازهار شرح المشارق لابن ملك : ٤١ ت .  
 المجتبى شرح القدوري للزاهدي : ١٧٨ .  
 المجتبى لابن دريد : ٥ ت .  
 مجلى أسرار الحقائق للبلقيني : ٥ ت .

- المتفق والمفترق للخطيب : ١٠٤ ت .
- محاسن الاصطلاح للبلقيني : ٣٧ .
- المجتبر لابن حبيب : ٥ ت .
- المحدث الفاصل بين الرازي والواعي للرامهرمزي : ٨٨ ت .
- المحصل الرازي : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .
- مختار الصحاح الرازي : ١٠٧ ت .
- مختصر ابن حاجب في الاصول : ٥١ ت ، ٥٥ ت .
- مختصر اصول الحديث لابن جماعة : ١٧ ت ، ٣٧ ، ١٠٠ .
- المدارك ( تفسير النفي ) : ٤٠ ت .
- مرآة الاصول شرح مرقاة الوصول للملاخسرو : ٤٤ .
- مرآة الجنان للياضي : ١٢٩ ت .
- مرآة الرمان لسبط ابن الجوزي : ٢٦ .
- المرقاة شرح المشكاة للفاري : ٤ ت ، ٣٨ ت .
- مسائل أحمد وإسحاق للكرماني : ١٨٨ ت .
- المستدرك للحاكم : ٤ ت ، ٨٣ ت ، ٩٧ ت ، ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت ، ١٤٠ ، ١٤٢ .
- المستقصى للفزالي : ٣٦ .
- المسند للامام أحمد : ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت .
- مسند أبي حنيفة لابن عدي : ١٤٣ ت .
- مسند الدارمي : ١٣٣ ت .
- المصباح المنير للفيومي : ١٠٧ ت .
- المصون لابي أحمد العسكري : ٥ ت .
- مصنف ابن أبي شيبة : ٢٢ ت .
- المعارف لابن قتيبة : ٢٠ ت .



- المعجم الاوسط للطبراني : ٢٩ ت .
- معجم البلدان لياقوت : ١٢٧ ت ، ١٦٧ ت .
- معجم المصنفين للتونسي : ١٦٧ ت .
- المعرفة للبيهقي : ٤ ت .
- مغازي ابن إسحاق : ١٨٩ .
- المغني عن الحفظ والكتاب لابن بدو الموصلي : ١٣٣ ت .
- المغني : ٦ .
- مقدمة ابن خلدون : ٢١ ت ، ٢٢ ت .
- مقدمة فتح الباري لابن حجر : ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٢٠ ، ١٤٩ .
- مقدمة ابن الصلاح : ٢٧ ت ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ت ، ٥١ ت ، ٥٤ ت ، ٧١ ت ، ٧٢ ت ، ٧٣ ت ، ٨٤ ت ، ٨٥ ، ١٠٠ .
- الملل والنحل للشهرستاني : ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ت ، ١٥٣ ت ، ١٥٥ ت ، ١٦٣ ، ١٦٤ .
- مناقب أبي حنيفة الذهبي : ٢٣ ت .
- المنهاج والبيان للشهرستاني : ١٥ ت .
- المنار للنسفي وشرحه لابن نجيم : ٤٠ .
- المنحول للغزالي : ٣٥ ، ٣٦ .
- منهاج السنة لابن تيمية : ١٣٥ .
- المنهج الاظهر شرح الفقه الاكبر للقاري : ١٥٩ .
- المهذب للشيرازي : ٥ ت .
- الموضوعات لابن الجوزي : ٩٠ ت ، ١٣٢ ، ١٩٤ ت .
- الموضوعات للبعوزقاني : ١٣٤ ت .
- الموضوعات للصغاني : ٩٠ ت ، ١٣٤ .

الموطأ للمالك : ١٨٩ ت

موقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبري : ٢٢ ت

ميزان الاعتدال : ٦ ، ١٢ ، ١٣ ت ، ١٥ ، ٦٠ ، ٦١ ت ، ٦٢ ت ،

٦٣ ، ٦٤ ت ، ٦٦ ، ٦٨ ت ، ٧٠ ت ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ،

١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ت ، ١٨٧ ت ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

## ن

نتائج الافكار في تخريج احاديث الاذكار لابن حجر : ٨٦ .

النُجْمُ للاقليشي : ٩٠ ت .

نخبة الفكر وشرحها لابن حجر ١٧ ، ٤٩ ، ٥٧ .

نسخة سمعان عن انس : ٩١ ت .

نصب الراية : ٢١ ت .

نظم الدرر في سلك شق القمر لعبد الحلیم اللكنوي : ١٣٠ ت .

نقد كتاب الضعفاء للعقيلي للكوثري : ١٨٤ .

نكت ابن حجر على ابن الصلاح : ١٢٥ ت .

النكت على ابن الصلاح الزركشي : ٨٧ .

النكت الطريفة للكوثري : ٢٢ ت .

نهاية الاقدام في علم الكلام للشهرستاني : ١٥٠ ت .

النور السافر في أخبار القرن العاشر : ٨٧ ت ، ١٦٠ ت .



## و

- الوصية لعلي بن أبي طالب : ٩٠ ت .  
 وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى : ٨٧ ت .  
 وفيات الأعيان لابن خلكان : ١٥٠ ت .  
 الوهم والاحكام لابن القطان : ١١٠ ، ١١١ ، ١٢١ ت .

## ي

- اليواقيت والجواهر للشعراني : ١٣٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ت .

٣ - الأعلام<sup>(١)</sup>

- ١  
سيدنا آدم : ٨٣ ت .  
الأمدي : ٢٤ ت ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ١٦١ .  
سيدنا إبراهيم : ٨٣ ت .  
إبراهيم بن سعد : ١٨٤ ت ، ١٨٥ .  
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى : ١٢٣ ت ، ١٤٢ ت .  
إبراهيم بن هذبة : ٩١ ت .  
إبليس : ١٥٣ .  
الأحادي ( أبو بكر ) : ١٩٥ ت .  
أحمد بن حنبل : ٢١ ت ، ٢٣ ت ، ٢٥ ، ٥٤ ت ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ م ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٦ م ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ م ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ت ، ١٤٢ ت ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ .  
أحمد بن سعيد بن معدان : ٩٣ .
- أحمد بن يعقوب : ٨٣ ت .  
أحمد بن يونس : ٣٣ ت .  
الأحسي ( محمد بن اسماعيل ) : ٩٩ ، ١٠٦ .  
الأدقري : ( ٤٢ : ترجمته ) .  
الأرموي : ١١٧ .  
الأزدي : ( أبو الفتح ) : ١١٦ م ، ١١٧ م ، ١٤٨ .  
أسباط ( أبو اليسع ) : ١٠٩ .  
إسحاق بن سعد بن عباد : ١٠٣ .  
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : ٨٤ ت .  
إسرائيل : ١٨٤ ت ، ١٨٥ .  
الإشيلي ( عبد الحق ) : ١١١ .  
الأشج ( أبو الدنيا ) : ٩٠ ت .  
إسماعيل بن أبي أوبس : ٣٤ .  
الأشعري ( أبو الحسن ) : ١٣١ .  
الأصبهاني ( أبو نعيم ) : ٢٦ ت ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ م ، ١٩٥ .  
الأصم ( أبو العباس ) : ١٢٤ .  
الأعشى : ١٩ ، ١٢٨ ت ، ١٦٥ .

(١) حرف الميم بعد الرقم يشير إلى أن الاسم مكرر في تلك الصفحة . ولفظ ( ابن ) أو ( أب ) غير ملاحظ في الترتيب بل رتب الأسماء بحسب ما بعدها ، فأبو هريرة في حرف الهاء . وابن حجر في حرف الحاء .



البخاري (عبد العزيز البزدوي) :

( ٣٩ : ترجمته ) ٤٣ ت .

البخاري (محمد بن إسماعيل) : ٥ ت ،

٣٤ م ، ٤٣ ت ، ٤٤ ت ، ٤٧ ،

٥٢ ، ٥٣ ت ، ٦١ ت ، ٦٧ ت ،

٦٨ ت ، ٦٩ ت ، ٧٤ ت ، ٨١ ت ،

٨٢ ، ٨٤ ت ، ٨٧ ت ، ٩٧ ، ٩٨ ،

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ،

١٣٢ ت ، ١٣٣ ت ، ١٤٦ م ،

١٤٨ م ، ١٨٢ م ، ١٨٣ ، ١٨٤ ت

١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ت .

بدوان (عبد القادر) : ١٢٧ ت .

البرقاني : ١١٦ .

البركاني (محمد بن علي) : (١٥٦ : ترجمته) .

البرمكي (أبو إسحاق) : ١١٦ .

البرهري : ١٦٧ م .

البري (عثمان بن مقسم) : ٦١ ت .

بريد بن عبد الله : ٩٤ ، ٩٦ .

بريرة (مولاة عائشة) : ٥٢ ت ،

٥٣ ت .

البزوري (جعفر بن محمد) : ١٠٦ .

البصري (الحكم بن عبد الله) : ١٠٧ ،

١٠٩ .

البصري (عبد العزيز بن المختار) : ٩٩ .

البصري (محمد بن أبي عدي) : ١٢٠ .

البصري (يونس) : ١٠١ .

الاعور (الحارث بن عبد الله) : ١١٨ م .

الأفليسي : ٩٠ ت .

سيدنا إلياس : ١٣٦ ت .

إمام الحرمين : ٣٥ ، ٣٧ ، ١٣١ ت .

الأملوكي (أبان بن حاتم) : ١٠٢ .

ابن أمير الحاج : ٢٤ ت .

أمير كاتب الاتقاني : (٤٣ : ترجمته) .

الأنباري (أبو بكر) : ٥ ت .

أنس بن مالك : ٨٤ ت ، ٩١ ت ،

١٤٥ .

الأنصاري (زكريا) : ٣٥ (٤٥ : ترجمته) ٦٩ ت .

الأوزاعي : ٢٠ ت ، ٨٤ ت .

الإيجي (عضد الدين) : ٥١ ت .

## ب

الباجي : ٢٠ ت ، ١١٤ .

الباغندي : ١١٦ .

الباقر : ١٩ .

الباقلاني : ٣٥ ، ٣٦ م ، ٣٧ ، ٤٥ ،

٤٦ م ، ٥٠ م ، ٥١ ت ، ٥٢ ت ،

١٧٤ .

الشيخ بالي (شارح الفصوص) : ١٧١ ت .

الباوردي (محمد بن سعد) : ١٢٥ م .

البي (عثمان) : ٣١ ت ، ١٥٩ .

- التمساني (سليمان بن علي) : ١٢٩ ت .
- التمساني ( أبو عبد الله ) : ١٢٩ ت .
- التيحي ( محمد بن إبراهيم ) : ٩٣ ، ٩٤ .

## س

- ثابت بن عجلان : ٩٦ .
- الثقفي ( داود بن زيد ) : ١٠٧ .
- أبو ثوبان ( المرجي ) : ١٥٢ .
- الثوري ( صفيان ) : ٢٠ ت ، ٦٤ ، ٧٦ ت ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .

## ج

- الجبائي : ١٧٩ .
- جبارة بن المغلس : ٧٩ ت .
- جبر بن عبد الحميد : ٢٩ ، ١٨٤ ت ، ١٨٥ .

- جزء بن سعد العشيرة : ٧٩ ت ، ٨٠ ت ، جعفر بن عون : ٦٤ .
- ابن جعاء ( البدر ) : ( ١٧ : ترجمته ) ، ٣٧ ، ٤٦ ، ١٠٠ .
- ابن الجنيد : ١٠١ .
- الجواليقي : ٨٠ ت .
- الجوزجاني : ( أبو إسحاق ) : ( ١٢٧ : ترجمته ) ، ١٢٨ ت .

البطلبوسي : ٨٠ ت .

- البعلي ( علي ) : ٦٢ ت .
- البعوي ( أبو القاسم ) : ١٢٤ .
- بكر بن منير : ١٨٢ .
- أبو بلج : ١١٤ ، ١٢٠ .
- البلخي ( أحمد بن عاصم ) : ١٠٨ .
- البلخي ( محمد بن ضرور ) : ٩٠ ت .
- البلقيني ( أحمد ) : ٥ ت .
- البلقيني : ١٤ ، ٣٧ .
- البلوطي ( الحكم بن المنذر ) : ١٨٤ ت .
- البناني ( ثابت ) : ٢٤ ت ، ١٤٥ ، ١٨٤ ت ، ١٨٥ .
- بزن بن أسد : ١٨٤ ت ، ١٨٥ .
- بيان بن عمرو : ١٠٩ .
- البيهي : ٤ ت ، ٨٤ ت ، ١٢٥ ت ، ١٣٢ ت .

## ت

- تبغ ( الحميري ) : ٧٩ ت .
- التركاني ( سليمان ) : ١٢٩ ت .
- الترمذي : ٦٩ ت ، ٩٧ ، ١١٢ م ، ١٢٣ ، ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ، ١٢٦ ، ١٣٢ ت .
- التفتازاني ( سعد الدين ) : ( ١٥٨ : ترجمته ) .



الحبشي (أحمد بن شبيب) : ١١٧ .

ابن حبيب : ٥٠ ت .

ابن حجر (العسقلاني) : ٤ ت ،

(١٧ : ترجمته) ، ٢٩ ت ، ٣٧ ت ،

٤٥ ت ، ٤٩ ، ٥٢ ت ، ٥٣ ت ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ ت ، ٦٨ ت ،

٦٩ ت ، ٧٦ ت ، ٧٩ ت ، ٨٦ ،

٨٨ ، ٩٠ ت ، ٩١ ت ، ٩٣ ،

٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ت ،

١٣٥ ت ، ١٣٧ ت ، ١٤١ ،

١٤٩ ، ١٦٢ ، ٢٠٠ .

ابن حجر (الهيتمي) : ٣٢ ت ، ٦٤ ،

١٣٥ ت (١٦٠ : ترجمته) ١٧١ ،

١٧٣ ، ١٩٨ ت ، ١٩٩ .

حذيفة بن اليمان : ٦٩ ت .

ابن حزم : ٢٣ ت ، ١٢٣ ، ١٢٤ ت .

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب :

١٦٤ .

الحسين بن الحسن بن يسار : ١٠٩ .

حفص بن بغيل : ١١٠ ، ١١١ ت .

الحكم بن عتيبة : ٢٩ .

الحلاج (الحسين بن منصور) : ١٢٩ ت .

الحلي (ابن المطهر) : ٩١ ت .

حماد بن زيد : ٦٤ .

الجوزقاني : ٩٠ ت ، ٩١ ت ،

(١٣٤ : ترجمته) .

ابن الجوزي : ١٥ ، ٢٥ ، ٨٨ ،

٩٠ ت ، ١١٤ ، ١٣٢ ، ١٩٤ ت .

الجيلاني (عبد القادر) : ١٦٦ ، ١٧٠ ،

١٧٢ ، ١٧٣ م .

## ح

أبو حاتم : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ م ،

١٠٦ م ، ١٠٧ م ، ١٠٨ ، ١٠٩ م ،

١١٠ م ، ١٢٦ م .

ابن أبي حاتم : ١٩ ت ، ٧١ ، ٧٢ ،

٧٣ م ، ٧٦ ت ، ٧٩ ت ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١٦٥ م .

ابن الحاجب : ٥١ ، ٥٥ .

الحازمي : ٢١ ت ، ١٤٢ ، ١٨٨ ت ،

١٩٠ ت .

الحاكم : ٤ ت ، ٨٣ ت ، ٨٤ ت ،

٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ت ،

١٣٢ ت ، ١٤٠ ، ١٤٢ .

ابن حبان : ٥٤ ت ، ٨٩ ، ١٠٨ ،

١٠٩ م ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١١٨ ،

١١٩ م ، ١٢٠ ، ١٣٣ ت ، ١٣٤ ت ،

١٣٧ م ، ١٣٩ م ، ١٤٠ ، ١٤٢ م ،

١٤٨ ، ١٨٩ ت .

٣٣ ت ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ م ، ٤٥ ،  
 ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ت ، ٥٣ ت ،  
 ٥٤ ، ٥٥ م ، ٦٤ ، ٧٣ ، (١٠٤ :  
 ترجمته) ، ١١٧ ، ١٩٩ م .  
 ابن خلدون : ٢١ ت .  
 ابن خلكان : ١٥٠ م ت .  
 الخوارزمي : ٢٥ ت .  
 الحياط (أبو بكر) : ١٧٥ .  
 ابن أبي خيثمة : ١٠٠ ، ١٨٩ ت



الدارقطني : ١٩ ، ٢٦ ت ، ٨٢ ،  
 ٩٣ ، ١٠٣ م ، ١٠٥ ، ١١٤ ،  
 ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ت ، ١٣٣ ت  
 ١٩٢ .  
 الدارمي (عبد الرحمن) : ١٣٣ ت .  
 الدارمي (عثمان) : ١١٤ .  
 أبو داود : ٤ ت ، ٣٤ ، ٦٩ ت ،  
 ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ت ، ١٩٢ ت .  
 ابن أبي دارود : ١٤٧ م ، ١٩٢ ،  
 ١٩٣ ت .  
 دحيم (عبد الرحمن بن إبراهيم) : ١٠١ .  
 ابن دحية : ٨٩ .  
 ابن الدخيل : ١٨٤ ت .  
 ابن دريد : ٥ ت ، ٨٠ ت .

حماد بن أبي سليمان : ١٩ ، ٥٩ ،  
 ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .  
 حماد بن شاذان : ١٣٢ ت .  
 الحراني (أشعث بن عبد الملك) : ١٤٦ .  
 حميد بن هلال : ١٤٥ .  
 الحنفي (محمد بن علي) : ٦٣ ت .  
 أبو حنيفة : ١٩ ، ٢١ ت ، ٢٢ ،  
 ٢٣ ت ، ٢٥ ، ٣٠ ت ، ٣١ ،  
 ٣٢ ت ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ت ،  
 ٦٣ ت ، ٦٤ م ، ١٢٣ ت ، ١٤٥ م ،  
 ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٥ م ، ١٥٩ م ،  
 ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،  
 ١٦٤ م ، ١٦٥ م ، ١٦٧ م ،  
 ١٦٨ م ، ١٦٩ م ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،  
 ١٧٧ م ، ١٧٨ ، ١٨١ م ،  
 ١٨٤ ت ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،  
 ١٩٩ .

## خ

الخادمي (شارح الطريقة) : ١٥٦ ت .  
 ابن خزيمة : ٩٩ ، ١٣٣ ت ، ١٤٢ .  
 الحثني (محمد بن الحارث) : ٢٠ ت .  
 سيدنا الحضرمي : ١٣٦ ت .  
 الخطيب (البغدادي) : ٥ ت ، ٢٠ ت ،  
 ٢٥ ، ٢٧ ت ، ٢٨ ، ٢٩ ت ،



الذهلي ( محمد بن يحيى ) : ١٠٤ ،  
١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٤ ت .

الرازي ( الفخر ) : ٣٧ م ، ٥١ ،  
١٥٥ ، ١٣١ .

الرامهرمزي : ١٨٨ .  
ابن راهويه : ١٦٣ ، ١٨٨ ت .  
الربيعي ( أبان بن قعلب ) : ١٢٧ .  
الربيع بن صبيح : ١١٢ .  
ربيعة الرأي : ١٩٣ .  
ربيعة ( القبيلة ) : ٧ ت .  
ابن رجب : ٨٩ .  
ابن رشيد : ٧٢ ت .  
الرفاعي ( السيد أحمد ) : ١٢٩ ت .

ز

زاذان : ٢٩ .  
الزاهدي : ١٧٨ .  
الزبيدي ( المرتضى ) : ٨٠ ت ،  
١٣٣ ت .  
الزبيدي ( عبد الله بن معاوية ) : ٩٣ .  
أبو زرعة ( الدمشقي ) : ١٠١ .  
أبو زرعة ( الرازي ) : ١٤٨ .

ابن دقيق العيد : ١٤ ، ( ٣٩ : ترجمته )  
٤٢ ت ، ٩٤ .

الدهلوي ( عبد الحق ) : ٩١ ت ،  
١٧٢ .

دينار الحبشي : ٩٠ ت .

ف

ابن أبي ذئب : ١٩٧ ، ١٩٨ .

ذر : ١٦٤ .

الذهبي : ٤ ت ، ( ١٢ : ترجمته ) ،

١٥ ، ١٧ ، ٢٣ ت ، ٣٢ ت ،

٦٠ ت ، ٦١ ت ، ٦٢ ت ، ٦٣ ت ،

٦٦ ، ٦٩ ت ، ٧٠ ت ، ٧٨ ت ،

٨٤ ت ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ،

١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ت ، ١١٢ ت ،

١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ت ،

١٢٥ ت ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ م ،

١٣١ ، ١٣٤ ت ، ١٣٥ ت ، ١٤٣ ت ،

١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ م ، ١٦٣ ،

١٦٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ت ، ١٨٥ ،

١٩٢ م ، ١٩٣ ، ١٩٤ ت ،

٢٠٠ .

الذهلي ( سعيد بن عبد الله ) : ٦٢ ت .

الزرقاني : ٣٩ ت ، ٨٩ .  
 الزركشي : ٥٤ ت ، ٨٧ ، ٨٨ ت ،  
 ٩٠ ت ، ١١٥ ت .  
 الزنجشيري : ١٧٨ .  
 أبو الزناد : ١٩٣ .  
 الزهري ( ابن شهاب ) : ٥٢ ت .  
 زينب ( أم المؤمنين ) : ٥٣ ت .

### س

السايجي ( زكريا ) : ١٤٨ .  
 السالمي ( أبو شكور ) : ١٥٩ .  
 سبط ابن الجوزي : ٢٥ ت .  
 السبكي ( تاج الدين ) : ( ١٦ : ترجمته ) ،  
 ١٧ ت ، ٣٩ ت ، ٤٥ ، ١٣٠ ،  
 ١٣١ ت ، ١٣٥ ت ، ١٩٦ .  
 السبكي ( نقي الدين ) : ١٠٤ ، ( ١٠٥ :  
 ترجمته ) ، ١١٩ .  
 السبيعي ( أبو إسحاق ) : ١٠٤ .  
 السبيعي ( بونس بن أبي إسحاق ) :  
 ١٠١ .  
 السخاوي : ( ١٢ : ترجمته ) ، ١٣ م ،  
 ١٤ ، ٢٩ ت ، ٣٥ ت ، ٣٩ ت ،  
 ٤١ ت ، ٤٦ ت ، ٥٨ ، ٦٠ ت ،  
 ٦٦ ت ، ٦٧ ت ، ٦٨ ت ، ٧٠ ت ،  
 ٧٢ ت ، ٧٤ ت ، ٧٥ ، ٧٦ ت ،

٧٧ ت ، ٧٨ ت ، ٧٩ ت ، ٨٠ ت ،  
 ٨١ ت ، ٨٢ ت ، ٨٨ ، ٩٠ ت ،  
 ٩١ ت ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٠ ،  
 ١٠١ ت ، ١٠٥ ، ١٠٦ ت ،  
 ١٠٧ ت ، ١١٤ ، ١١٥ ت ، ١٢٢ ،  
 ١٢٣ ت ، ١٢٨ ت ، ١٣٣ ت ،  
 ١٤١ ت ، ١٤٢ ت ، ١٤٨ ،  
 ١٩٥ ت ، ١٩٦ ت .

السدوسي ( محمد بن الفضل عارم ) :  
 ١٢٠ .

السدوسي ( مؤرخ ) : ٥ ت .  
 السراج ( أبو بكر ) : ٦٢ ت .  
 ابن سعد : ٧٦ ، ١١٤ .  
 سعيد بن جبير : ١٦٤ .  
 سعيد بن ذي حداد : ١٠٤ .  
 سعيد بن المسيب : ٥٢ ت .  
 سفيان بن عيينة : ٧٦ ، ١١٨ ،  
 ١٢٢ .

ابن السكيت : ٧٩ ت .  
 أم سلمة ( أم المؤمنين ) : ٦٩ ت .  
 سليمان بن بنت شرحبيل : ٩٣ .  
 السلياني ( أحمد بن علي ) : ( ١٦٣ :  
 ترجمته ) ، ١٦٤ ، ١٦٥ م .  
 سمالك بن حرب : ٢٩ .  
 السمان ( أزهري بن سعد ) : ١١٣ ،  
 ١٣٤ ت ، ١٨٥ .



شريك : ٨٣ ت ، ١١٢ ، ١٦٣ .  
 شعبة بن الحجاج : ٢٨ ، ٢٩ ت ،  
 ٦٤ ، ٦٧ ت ، ٧٦ ، ١٢١ ، ١٢٢  
 ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٦٥ .  
 الشعراني : ١٣٠ ، ( ١٧٥ ترجمته ) .  
 ابن شبة : ٣٩ ت ، ٤٢ ت ، ٨٧ ت  
 الشهرستاني : ( ١٥٠ ترجمته ) ، ١٥١  
 ١٥٥ .  
 الشوكاني : ٢٤ ت .  
 ابن أبي شبة (أبو بكر) : ٢١ ، ٢٢ ت .  
 ابن أبي شبة ( عثمان ) : ١٨٤ ت ،  
 ١٨٥ .

## ص

ابن صاعد : ١٩٢ م .  
 صالح بن عمرو : ١٥٢ .  
 صدر الشريعة : ( ١٤٣ ترجمته ) .  
 الصديق (أبو بكر) : ١٧ ، ٨٤ ت .  
 صديق حسن خان : ٧ ت ، وهو المعنى  
 بقول المؤلف : من أفاضل عصرنا ١٢ م  
 ١٧ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٨٩ م .  
 الصفاني : ٩٠ ت ، ١٣٤ .  
 الصفار ( إسماعيل بن محمد ) : ١٢٤ .  
 ابن الصلاح : ٢٧ ت ( ٣٤ : ترجمته )  
 ٤٥ م ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ،  
 ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٩ ت ، ٧١ ، ٧٢ ،

سمعان : ٩١ ت .  
 ابن السمعاني : ١٤ .  
 السهودي ( ٨٧ : ترجمته ) ، ٩٠ ت .  
 السمين المفسر : ١٩٢ .  
 السندي (أكرم) : ٣٧ ت ، ٥٧ ت ،  
 ٦٨ ت ، ٧٠ ت ، ٧٥ ، ٨١ ت .  
 السندي (قائم بن صالح) : ٩٤ .  
 سميل بن أبي صالح : ١٢١ .  
 سويد بن سعيد : ٣٤ .  
 السيابالكوتي : ( ١٧٤ ترجمته ) .  
 ابن سيد الناس : ١٣٥ ت ، ١٨٩ ،  
 ١٩٠ ت .  
 السيوطي : ( ١٣ م ترجمته ) ، ٢٥ ت ،  
 ٣٦ ، ٣٧ ت ، ٣٩ ت ، ٥١ ت ،  
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٩ ت ، ٧٢ ت  
 ٨٤ ت ، ٨٨ ت ، ٩٦ ، ١٠٨ ،  
 ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٩ .

## ش

الشافعي ( أبو الحسن ) : ١٢٩ ت .  
 الشافعي : ٥ ت ، ٢٣ ، ٣٧ ، ٦١ ت ،  
 ١٢٢ ، ١٢٣ ت ، ١٤٢ ت ،  
 ١٤٣ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ١٩٨ .  
 الشيرازي (أبو إسحاق) : ٥ ت .  
 الشيرازي (يوسف بن أحمد) : ١٩٤ ت

٧٣ م ، ٨٠ ت ، ٨٤ ت ، ٨٥ ،

٨٧ ، ١٠٠ ، ١٢٥ ، ١٩٧ .

الصنعاني (إبراهيم بن هارون) : ١٠٢

الصنعاني (الأمير) : ٥٢ ت ، ٦٨ ت

٧٢ ت .

الصنعاني (عبد الرزاق) : ١٦٥ ،

١٨٤ ت ، ١٨٥ .

الصنعاني (ابن الوزير) : ٥٤ ت .

## ض

أبو الضحى : ٨٣ ت .

## ط

الطائي (جُبَّار) : ١٠٤ .

الطباخ (محمد راعب) : ٣٤ ت .

الطبراني : ٢٩ ت .

الطبري (ابن جرير) : ١٩٣ .

الطرائقي (عثمان بن عبد الرحمن) :

١١٩ .

الطرسومي (محمد بن إبراهيم) :

١٠٦ .

طلق بن حبيب : ١٦٤ .

الطوفي : ٢٠ ت .

الطبي : (٣٧ : ترجمته) .

ابن طيفور : ٥ ت .

## ع

عائشة (أم المؤمنين) : ٥٢ ت ،

٥٣ ت .

ابن عابدين : ٢٦ ت .

عاصم بن علي : ٣٤ .

عباد بن الموام : ٦٤ .

ابن عبد البر : ٢٠ ت ، ٦٤ ، (١٠٥

ترجمته) ، ١٨٤ ت ، ١٩٦ .

عبد الجبار (المعتزلي) : ١٧٦ .

عبد الرحمن بن يوسف بن خراش :

١٢٨ ت .

ابن عبد السلام (المر) : ١٨٥ .

عبد العزيز بن أبي رواد : ١٦٣ .

عبد الله بن الإمام أحمد : ١٠١ ،

١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ .

عبد الله بن داود : ٧٦ ت .

عبد الله بن عباس : ٣٤ ، ٨٣ ت ،

٨٤ ت .

عبد الله بن عمر : ٩٩ .

عبد الله بن عمر العمري : ٣٣ ت ،

١٣٣ .

عبد الله بن المبارك : ٦٤ .

ابن عبد الهادي : ٢٥ ت ، ٢٦ ت .

عبد الله بن عبد الله بن عتبة : ٥٢ ت



عبيد الله بن عمر العمري : ١٣٣ .  
 عبيد الله بن موسى : ١٢٨ ت ،  
 ١٦٥ .  
 عبيد الله بن واصل : ١٠٩ .  
 عثمان بن عفان : ٨٤ ت ، ١٦٥ .  
 العثماني ( شبير أحمد ) : ٥ ت .  
 العجلي : ١١٦ ، ١٤٢ ت .  
 العدل بن جزء : ٧٩ ت .  
 العدوي ( عبد الله خاطر ) : ٦٨ ت .  
 ابن عدي : ٦ ت ، ٦٠ ت ، ٩٦ ،  
 ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،  
 ١٢٥ ، ( ١٤٢ ترجمته ) ، ١٤٣ ت  
 ١٤٤ م ، ١٤٥ م ، ١٤٦ م ،  
 ١٤٧ م ، ١٤٨ م ، ١٤٩ ، ١٦٢ ،  
 ١٩٢ .  
 ابن عراق : ٨٨ ت .  
 العرفي : ٤ ت ، ( ٣٥ : ترجمته ) ،  
 ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ،  
 ٦٠ ت ، ٦٧ ت ، ٦٨ ت ، ٦٩ ت  
 ٧٠ ، ٧٢ ت ، ٧٣ ت ، ٧٥ ت ،  
 ٧٩ ت ، ٨٠ ت ، ٨١ ت ، ٨٤ ت  
 ٨٥ م ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ١٣٣ ت ،  
 ١٤٨ ، ١٨٣ .  
 ابن العربي ( الماسكي ) : ١٣٠ ت ،  
 ١٩٠ ت .  
 ابن العربي ( يحيى الدين ) : ١٣٠ ت ،

١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٦ .  
 عروة بن الزبير : ٥٢ ت .  
 ابن عساكر : ١٢٧ ت .  
 العسكري ( أبو أحمد ) : ٥ ت .  
 ابن أبي عسرون : ١٣١ ت .  
 عطاء بن السائب : ٨٣ ت .  
 العطار ( أبان ) : ١٥ ، ١٨٤ ت .  
 العظم ( جميل ) : ١٥٨ ت .  
 عفان : ١٨٤ ت ، ١٨٥ ، ١٩٣ .  
 عقبة : ٨٤ ت .  
 ابن عقدة : ١٢٨ ت ، ١٤٣ ت ، ١٤٧ .  
 العقيلي : ٩٦ ، ١١٣ ، ١٤٨ ، ( ١٨٣ :  
 ترجمته ) ، ١٨٤ ت ، ١٨٥ .  
 عكرمة : ٣٤ ، ١٤٩ ، ١٩١ ت .  
 العلاء بن عبد الرحمن : ١١٤ م .  
 علقمة بن وقاص : ٥٢ ت .  
 العلقمي : ٤ ت .  
 علي بن حكيم : ٨٣ ت .  
 علي حمشاذ : ١٢٥ ت .  
 علي بن أبي طالب : ٩٠ ت ، ٩٧ ت ،  
 ١٢٧ ت ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٧٢ .  
 ابن العباد : ٤١ ت .  
 عمر بن الخطاب : ٣٠ ، ٨٤ ت .  
 عمر بن ذر : ١٦٣ ، ١٦٤ .  
 عمرو بن دينار : ٧٦ .  
 عمرو ذو مر : ١٠٤ .

- همرو بن مرزوق : ٣٤ .  
 همرو بن مرة : ١٦٣ ، ١٦٤ .  
 عياض ( القاضي ) : ١٧٦ .  
 حيدرة عيسى : ٨٣ ت ، ١٦٠ .  
 عيسى بن أيوب : ٢٥ ت .  
 العيني : ( ٤٤ : ترجمته ) .  
 ابن عياش ( أبو بكر ) : ١١٢ .

## و

- القاري ( ملا علي ) : ٤ ت ، ٣٣ ت ،  
 ( ٣٨ : ترجمته ) ، ٦٨ ت ، ٨٦ ،  
 ٨٨ ، ٩٠ ت ، ١٣٦ ت ، ١٥٩ ،  
 ١٧١ ، ١٧٧ .

- القاشاني : ١٧١ ت .  
 القاروقجي ( أبو المحسن ) : ١٣٤ ت .  
 القاياني : ١٤ .  
 قتادة : ٨٤ ت .  
 ابن قتيبة : ٢٠ ت ، ٧٩ ت ، ١٨٤ ت .  
 القدسي ( حسام الدين ) : ١٣٣ ت .  
 القدوري : ٤٤ .

- قديد بن جعفر : ١٦٤ .  
 القرني ( أويس ) : ١٤٦ م .  
 القسطلاني : ٨٩ م .  
 القضاءي : ٩٠ ت .  
 ابن القطان ( أبو الحسن ) : ٩٦ ،  
 ١٠٠ م ، ١٠٨ ، ١١٠ م ، ١١١ ،  
 ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ .

## غ

- أبو غدة ( عبد الفتاح ) : ٣٧ ت ،  
 ٤٠ ت ، ٤١ ت ، ٤٢ ت ، ٦٠ ت ،  
 ٦١ ت .

- الغزالي : ( ٩ : ترجمة ) ، ١١ ت ،  
 ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ م .  
 الغزي ( النجم ) : ٤٠ ت .

## ف

- ابن الفارض : ١٣١ .  
 الفارقي ( أبو القاسم ) : ٦٣ ت .  
 الفرضي : ٢٠ ت .  
 فرعون : ١٧١ م .  
 الفيروز آبادي ( صاحب القاموس ) :  
 ( ١٣٥ : ترجمته ) ، ١٣٦ ت ،  
 ١٧٥ .



الكوفي ( أبان بن جبلة ) : ٩٧ .  
الكوفي ( غسان بن أبان ) : ١٥٣ ،  
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨١ .

## ل

اللاسكاني ( أبو القاسم ) : ١٠٩ .  
اللكنوي ( المؤلف ) : ٦ ت ، ٢١ ت  
٣٨ ت ، ٤٢ ت ، ٦٠ ت ، ٨١ ت  
٨٤ ت ، ٨٨ ت ، ٩٠ ت ، ٩١ ت  
١٠٢ ت ، ١١٠ ت ، ١٢٤ ت ،  
١٣٦ ت ، ١٣٧ ت ، ١٨٣ ت ،  
١٨٩ ت ، ١٩٧ ت .

اللكنوي ( عبد العلي ) : ١٨ ت .  
اللكنوي ( والد المؤلف ) : ١٣٠ ت .

## م

ابن ماجه : ١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ،  
١٣٢ ت .

مالك بن أنس : ٢٠ ت ، ١٠٤ ت ،  
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ت ، ١٨٨ ،  
١٩٠ ، ١٩٨ .

ابن مالك : ٨ ت .  
المالكي ( محمد بن عبيد الله ) : ٥٢ ت .  
المأمون : ١٩٠ ت .

القطان ( يحيى بن سعيد ) : ( ١١٢ م  
ترجمته ) ، ١١٧ ، ١١٨ م ، ١٢٦ م .  
ابن قطلوبغا : ( ٤١ ترجمته ) .  
القلاشندي : ١٤ .

القنطري ( عباس ) : ١٠٨ ، ١١٠ .  
القوصي ( أحمد بن عمر ) : ٦٢ ت .  
القونوي : ١٥٩ .  
ابن القيم : ٢٣ ت ، ١٣١ ت .

## ك

الكتاني ( محمد بن جعفر ) : ١٣٤ ت ،  
١٨٣ ت .

ابن كثير : ٣٩ ت ، ٦٧ ت ، ١٤٢ .  
الكرابيسي : ١٨٩ ت .  
الكرماني ( حرب بن إسماعيل ) :  
١٨٨ ، ١٨٩ ت .

الكلبي ( سويد بن عمرو ) : ١١٨ .  
ابن الكلبي : ٧٩ ت .

الكوثري : ١٩ ت ، ٢١ ت ، ٢٢ ت  
٢٥ ت ، ٢٩ ت ، ٣١ ت ، ٣٢ ت  
١٢٤ ت ، ١٢٥ ت ، ١٢٧ ت ،  
١٣١ ت ، ١٣٣ ت ، ١٣٥ ت ،  
١٤٢ ت ، ١٤٣ ت ، ١٥٤ ت ،  
١٦٠ ت ، ١٨٣ ت ، ١٨٤ ت ،  
١٨٥ ت ، ١٩٠ ت .

مضر بن كدام : ٧٦ ت ، ١٦٣ م .  
 مسلم بن الحجاج : ٥ ت ، ٣٠ ت ،  
 ٣٤ م ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ت ،  
 ٥٨ ، ٦٩ ت ، ٨٤ ت ، ٩٦ ت ،  
 ١٣٢ ت ، ١٩٢ ت .  
 ابن مشيشان : ٦١ ت .  
 المصري ( أحمد بن صالح ) : ٦٧ ت  
 ١٢٤ ت ، ١٣١ ت ، ١٤٥ ،  
 ١٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .  
 المصري ( مالك ) : ١١١ .  
 مصطفى صبري : ٢٢ ت ، ٢٥ ت .  
 مصطفى كمال : ٢٢ ت .  
 معاذ بن جبل : ٨٩ .  
 أبو معاذ ( التومني ) : ١٥٢ .  
 أبو معاوية : ١٦٣ .  
 المعري ( الحسن بن علي ) : ١٠٨ .  
 المغربي ( أبو طاهر ) : ١٧٦ .  
 مقال بن سليمان : ١٦٤ .  
 المقرئ ( سعيد ) : ١١٤ م ، ١١٥ .  
 المقدسي ( ابن طاهر ) : ١٩٥ .  
 المقدسي ( عبد الغني ) : ١٨٤ ت .  
 المقرئ ( شرف الدين ) : ٥ ت .  
 المقرئ ( عبد الله ) : ٦٢ ت .  
 المكتب ( عبيد ) : ١٥٣ .  
 المكي ( سيف بن سليمان ) : ١١٨ .

المبارك بن فضالة : ١١٢ .  
 المبارك كفوري : ٩٧ ت .  
 محارب بن دثار : ١٦٤ .  
 المحاربي ( محمد بن جابر ) : ١٠٦ .  
 المحاسبي : ١٩٠ ، ١٩٦ ت ، ١٩٧ .  
 محب الله شاه : ٣٧ ت .  
 محب الله عبد الشكور : ٢٤ ت .  
 المحبي : ٨٠ ت .  
 المحلي : ١٧ ت ، ٢٤ ت .  
 محمد بن إسحاق : ١٨٨ ، ١٩٠ ت .  
 محمد بن الحسن : ٢٣ ت ، ٥٩ ، ٦٥ ،  
 ١٠٥ ت ، ١٢٤ ت ، ١٤٣ ت ،  
 ١٦٢ ، ١٦٣ م ، ١٦٤ .  
 محمد الخضر حسين : ١٣٣ ت .  
 الخزومي ( إبراهيم بن عبد الرحمن ) : ١٠٨ .  
 المدني ( أبان بن إسحاق ) : ١١٦ .  
 المدني ( أفلح بن سعيد ) : ١١٩ .  
 المدني ( أسامة بن حفص ) : ١٠٩ .  
 ابن المديني : ٦٤ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ،  
 ١١٢ ، ١٨٤ ت ، ١٨٥ م ،  
 ١٨٩ ت .  
 ابن المرباط : ١٥ .  
 المرجاني ( أبو محمد ) : ١٢٩ ت .  
 المروزي ( أحمد بن عتاب ) : ٩٣ .  
 المروزي ( محمد بن الحكم ) : ١١٠ .  
 المزي : ٥٨ ، ٦ .



- النسفي : ( ٤٠ ترجمته ) .  
 النعمان بن شبل : ١١٩ .  
 النعماني ( محمد عبد الرشيد ) : ٦٤ ت .  
 النمنكاني ( محمد ) : ٣٦ ت .  
 نعيم بن سالم ( - أو - بغم ) : ٩٠ ت .  
 سيدنا نوح : ٨٣ ت .  
 النميري ( يونس ) : ١٥٣ .  
 النووي : ( ٩ ترجمته ) ، ١١ ت ،  
 ٣٦ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٩ ت ،  
 ٩٦ ، ١٢٣ ت ، ١٣٩ .

## هـ

- أبو هاشم : ١٧٨ .  
 أبو هريرة : ٤ ت .  
 هشام بن عروة : ٦٤ ، ١١١ ت ،  
 ١٢١ م .  
 ابن الهمام : ( ٤٠ ترجمته ) ، ٤٥ ت .  
 الهداني ( عبدالله بن الأغبر ) : ١٠٤ .

## و

- الواسطي ( جعفر بن إلياس ) : ١٤٥ .  
 الواسطي ( عبد الرحمن ) : ٩٥ .  
 الواسطي ( عبدالله بن داود ) : ١٨٢ .  
 الواني ( عبد الله ) : ٦١ ت .

- المكي ( أبو طالب ) : ١٣١ .  
 ابن ملك : ( ٤١ ترجمته ) .  
 المناوي : ١٤ ، ٢٩ ت .  
 ابن منده : ١٢٥ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ،  
 ١٩٤ م ، ١٩٥ .  
 المنهال بن عمرو : ٢٨ ، ٢٩ ت .  
 ابن مهدي : ٦٧ ت ، ١٢٦ م .  
 موسى بن هلال : ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ،  
 ١٠٨ .  
 الموصلي ( ابن بدر ) : ١٣٣ ت .

## ن

- النابلسي ( عبد الغني ) : ١٥٧ ت ،  
 ١٧١ ت ، ١٧٤ .  
 نافع ( مولى ابن عمر ) : ٩٩ .  
 النجيري ( أبياء بن جعفر ) : ١٤٣ ت .  
 ابن نجيم : ( ٤٠ ترجمته ) .  
 النخعي : ( إبراهيم ) : ١٤٥ ،  
 ١٩١ ت .  
 النخعي ( عبيد بن غنام ) : ٨٣ ت .  
 النسائي : ٦٠ م ، ١١٤ ، ١١٧ ،  
 ١١٨ ، ١٢٠ م ، ١٢٣ ، ١٢٤ ت ،  
 ١٢٥ ، ١٢٦ م ، ١٣٢ ت ، ١٤٨ م ،  
 ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .  
 نسطور : ٩٠ ت .

ابن ودعان : ٩٠ ت .

أبو الورد : ٢١ ت .

الوراق ( عبيد بن محمد ) : ١٠٦ .

الوليد بن مسلم : ٨٤ ت ، ٩٦ .

وكيع بن الجراح : ٦٤ ، ١٢١ .

وهب بن جريو : ٢٩ ت .

## ي

اليافعي : ١٢٩ ، ١٣٥ ت .

ياقوت الحموي : ١٣٧ ت .

يحيى بن آدم : ١٦٣ .

يحيى بن معين : ٥٤ ت ، ٦٤ ، ٨٠ ،

٩٩ ، ١٠٠ م ، ١٠١ م ، ١٠٢ م

١١٣ ، ١١٤ م ، ١١٧ ، ١١٨ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ت ، ١٢٦ ،

١٤٨ ، ١٨٩ ت ، ١٩٠ ، ١٩٨ .

أبو يعلى ( الخليلي ) : ١٢٤ ت .

أبو يعلى ( الموصلي ) : ١١٦ ت .

اليامي ( سليمان بن داود ) : ٩٧ .

سيدنا يوسف : ٣١ ت .

أبو يوسف ( القاضي ) : ٢٣ ت ،

٥٩ ، ١٦٤ .



## ٤ - المصادر

وهو ثبتت مراجع التحقيق والتعليق الواردة في الكتاب ، وبيان طبعاتها . وفيها مصادر المؤلف التي نقل منها وخُرِجَتْ نصوصها . وما طُبِعَ منها بصر ذكره تاريخ طبعه دون مكانه .

٥  
١

- ١ - الأباطيل لأبوزقاني : مخطوط .
- ٢ - الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة للكامة المؤلف الكنوي : ط شوكت إسلام في الهند ١٣١٠ .
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي : ط السعادة ١٣٤٥ .
- ٤ - إحياء علوم الدين للغزالي : ط لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ .
- ٥ - الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة : ط مكتبة القدسي ١٣٤٩ .
- ٦ - أدب الكاتب لابن قتيبة : ط الرحمانية ١٣٥٥ .
- ٧ - أدلة معتقد أبي حنيفة الإمام اعلي القاري : ط مكة ١٣٥٣ .
- ٨ - إرشاد الفحول للشوكاني : ط السعادة ١٣٢٧ .
- ٩ - الاستذكار لابن عبد البر : مخطوط .
- ١٠ - الاشتقاق لابن دريد : ط السنة المحمدية ١٣٧٨ .
- ١١ - إصلاح المنطق لابن السكيت : ط المعارف ١٣٧٥ .
- ١٢ - إعلام الموقعين لابن القيم : ط السعادة ١٣٧٤ .
- ١٣ - إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام الكنوي : ط لكنو بلا تاريخ .
- ١٤ - الإمتاع بأحكام السماع للأدفي : مخطوط .
- ١٥ - إمعان النظر بشرح النخبة لأكرم السندي : مخطوط .
- ١٦ - انتقاد المغني لحسام الدين القدسي : ط الترقى بدمشق ١٣٤٣ .

## ب

- ١٧ - بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر : مخطوط .  
 ١٨ - البناية شرح الهداية للعيني : ط نولكشور بالهند ١٢٩٣ .  
 ١٩ - بيان زغل العلم والطلب للذهبي : ط التوفيق بدمشق ١٣٤٧ .

## ت

- ٢٠ - تائب الخطيب الكوثري : ط الأنوار ١٣٦١ .  
 ٢١ - تاج العروس للزبيدي : ط الخيرية ١٣٠٦ .  
 ٢٢ - التاريخ الكبير للبخاري : ط حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٦١ .  
 ٢٣ - التبيين شرح المنتخب الحسامي للاتقاني : مخطوط .  
 ٢٤ - التحرير لابن الهمام : ط بولاق ١٣١٦ .  
 ٢٥ - التحقيق شرح المنتخب الحسامي : مخطوط .  
 ٢٦ - تحفة الأحوذى شرح الترمذي للمباركفوري : ط دهل ١٣٤٦ .  
 ٢٧ - تحفة الكثرة على حواشي تحفة الطلبة للكنوي : ط اليوسفي لكنو ١٣٣٧ .  
 ٢٨ - التخريج الكبير للأحياء للعراقي : مخطوط .  
 ٢٩ - التدريب شرح التقريب للسيوطي : ط الخيرية ١٣٠٧ وط : المكتبة العلمية ١٣٧٩ والعزو لهذه الطبعة .  
 ٣٠ - تذكرة الحفاظ للذهبي : ط الثالثة حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٧٥ .  
 ٣١ - تذكرة الراشد للكنوي : ط أنوار محمدي لكنو بالهند ١٣٠١ .  
 ٣٢ - تذكرة الموضوعات للقاري : ط دار السعادة باستانبول ١٣٠٨ .  
 ٣٣ - تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي : ط المطبع العلوي لكنو بالهند ١٣٠٣ وط المطبع الحمدي في لاهور بالهند ١٣٠٥ .  
 ٣٤ - التعليق المجدد على موطأ محمد للكنوي : ط المصطفائي لكنو بالهند ١٢٩٧ .



- ٣٥ - التقريب للنووي : ط « تدريب الراوي » السابقة : ٢٩ .
- ٣٦ - التقرير شرح التحرير لابن أمير حاج : ط « التحرير » السابقة : ٢٤ .
- ٣٧ - التمهيد لأبي شكور السامي : مخطوط .
- ٣٨ - تنقيح الأنظار لابن الوزير : ط السعادة ١٣٦٦ .
- ٣٩ - تنوير الصحيفة بمناقب الامام أبي حنيفة لابن عبد الهادي : مخطوط .
- ٤٠ - تهذيب تاريخ ابن عساكر لبدران : ط روضة الشام بدمشق ١٣٢٩ .
- ٤١ - تهذيب التهذيب لابن حجر : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥ .
- ٤٢ - توضيح الأفكار للصنعاني : ط « تنقيح الأنظار » السابقة : ٣٨ .

## ج

- ٤٣ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر : ط المنيرية ١٣٤٦ .
- ٤٤ - جامع مسانيد الامام الأعظم للخوارزمي : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ .
- ٤٥ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧١ .
- ٤٦ - جمع الجوامع للسبكي : ط الحيرة ١٣٠٨ .
- ٤٧ - جواهر العقدين في فضل الشرفين للسهرودي : مخطوط .

## ح

- ٤٨ - الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية للنايلسي : ط المطبعة العامرة باستانبول ١٢٩٠ .

## خ

- ٤٩ - خلاصة الطبي : مخطوط .

٥٠ - الحيرات الحسان في مناقب الامام أبي حنيفة النعمان لابن حجر  
الهيتمي : ط الحيرة ١٣٠٤ .

٥١ - الرد المتين على منتقد العارف محي الدين النابلسي : مخطوط .

٥٢ - رد المختار لابن عابدين : ط بولاق ١٢٧٢ .

٥٣ - رسالة الامام الشافعي : ط الباني الحلبي : ١٣٥٨ .

٥٤ - الرسالة المستنيرة للكتاني : ط كراتشي ١٣٧٩ .

٥٥ - رياض الصالحين للنووي : ط التجارية ١٣٥٧ .

## ز

٥٦ - زهر الربى على المجتبى للسيوطي : ط المطبعة المصرية ١٣٤٨ .

## س

٥٧ - سبيل اعلام النبلاء للذهبي : مخطوط . ( حيث نقل عنه ) .

٥٨ - السعي المشكور في رد المذهب المأثور للكنوزي : ط جشة فيض

لكنو بالهند ١٢٩٦ .

٥٩ - سنن أبي داود : ط مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤ .

٦٠ - سنن الترمذي : ط المطبعة المصرية بشرح ابن العربي ١٣٥٠ .

٦١ - السيف الصقل للبيكي : ط السعادة ١٣٥٦ .

## ش

٦٢ - شذرات الذهب لابن العماد : ط مكتبة القدسي ١٣٥٠ .



- ٦٣ - شرح أدب الكاتب للجواليني : ط مكتبة القدسي ١٣٥٠ .
- ٦٤ - شرح أدب الكاتب للبطليرمي : ط الأدبية في بيروت ١٣١٩ .
- ٦٥ - شرح جمع الجوامع للمعلتي : ط د جمع الجوامع ، السابقة : ٣٦ .
- ٦٦ - شرح شرح النخبة لعلّي القاري : ط استانبول ١٣٢٧ .
- ٦٧ - شرح الطريقة المحمدية للخادمي : ط دار الخلافة باستانبول ١٣٢٦ .
- ٥٨ - شرح العراقي على ألفيته : ط فاس بالمغرب الأقصى ١٣٥٤ ، وط مصر ١٣٥٥ والمنزلة لطبعة فاس . وبجاشيتها شرح القاضي زكريا .
- ٦٩ - شرح مسلم للنووي : ط المطبعة المصرية ١٣٤٧ .
- ٧٠ - شرح المقاصد للتفتازاني : ط مطبعة البسنوي باستانبول ١٣٠٥ .
- ٧١ - شرح المنار لابن قطوبغا : مخطوط .
- ٧٢ - شرح المنار لابن ملك : ط دار السعادة باستانبول ١٣١٥ .
- ٧٣ - شرح المواهب اللدنية للزرقاني : ط بولاق ١٢٩١ .
- ٧٤ - شروط الآئمة الخمسة للحازمي : ط مكتبة القدسي ١٣٥٧ .

## ص

- ٧٥ - الصحاح للجوهري : ط بولاق ١٢٨٢ .

## ط

- ٧٦ - طبقات الشافعية للسبكي : ط الحسينية ١٣٢٤ .

## ع

- ٧٧ - عمدة الرعاية للكنوي : ط المجتبائي في دهلي بالهند ١٣٣٤ .

## غ

- ٧٨ - غنية الطالبين للجيلاني : ط بولاق ١٢٨٨ .

## ف

- ٧٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر : ط بولاق ١٣٠٠ .  
 ٨٠ - فتح الباقي شرح ألفية العراقي للقاضي زكريا : ط فاس ١٣٥٤ .  
 ٨١ - فتح المغيبي شرح ألفية الحديث للسخاوي : ط أنوار محمدي في لکنو  
 بالهند ١٣٠٣ .  
 ٨٢ - فتح الملهم شرح صحيح مسلم لشبيب أحمد العثماني ط بجنور بالهند ١٣٥٢ .  
 ٨٣ - الفتوحات المكية لابن العربي : ط دار الكتب الكبرى ١٣٢٩ .  
 ٨٤ - الفصوص لابن العربي بشرح بالي : ط دار السعادة باستانبول ١٣٠٩ .  
 ٨٥ - الفوائد الالهية للكنوي : ط السعادة ١٣٢٤ .  
 ٨٦ - فرائع الرحمات شرح مسلم الثبوت : ط بولاق ١٣٢٢ .  
 ٨٧ - فوز الكرام في وضع اليد تحت الصدر أو السرة لقائم السندي :  
 مخطوط .  
 ٨٨ - فيض القدير للمناوي : ط مصطفى محمد ١٣٥٦ .

## و

- ٨٩ - القاموس المحيط للفيروزآبادي : ط الحسينية ١٣٣٠ .  
 ٩٠ - قمع المعارض بنصرة ابن الفارض للتابلسي : مخطوط .  
 ٩١ - القول الجازم في سقوط الحد بنسكاح المحارم للكنوي : ط اليرسفي  
 في لکنو بالهند ١٣١٤ .



- ٩٢ - القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر : ط حيدر آباد  
الدكن بالهند ١٣١٩ .

## ك

- ٩٣ - كشف الأمرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري : ط  
استانبول ١٣٠٨ .
- ٩٤ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي : ط حيدر آباد الدكن  
بالهند ١٣٥٧ .
- ٩٥ - الكلام المبرور في رد القول المنصور للكنوي : مطبوع لم أره .
- ٩٦ - الكلام المبرور في نقض القول المحكم للكنوي : = = =

## ل

- ٩٧ - اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ط مكتبة القدسي ١٣٥٧ .
- ٩٨ - لسان العرب لابن منظور : ط بولاق ١٣٠٠ .
- ٩٩ - لسان الميزان لابن حجر : ط حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٩ .
- ١٠٠ - لفظ الدرر بشرح نخبة الفكر للعدوي : ط التقدم ١٣٢٣ .

## م

- ١٠١ - ما نس إليه الحاجة لمن يطالع من ابن ماجه لعبد الرشيد النعماني :  
ط كراتشي دون تاريخ .
- ١٠٢ - مجلى أمرار الحقائق للبلقيني : ط محمد افندي مصطفى ١٣١٠ .
- ١٠٣ - المحصول للرازي : مخطوط .
- ١٠٤ - مختار الصحاح للرازي : ط الأميرية ١٣٤٣ .
- ١٠٥ - مختصر ابن الحاجب في الأصول : ط بولاق ١٣١٦ .

- ١٠٦ - مختصر أصول الحديث لابن جماعة : مخطوط .
- ١٠٧ - مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول للأخسرو : ط استانبول ١٣٠٩ .
- ١٠٨ - مرآة الجنان للبافعي : ط حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٣٧ .
- ١٠٩ - مرآة الزمان لسيط ابن الجوزي : مخطوط . (حيث نقل عنه ) .
- ١١٠ - المرقاة شرح المشكاة لملي القاري : ط الميمنية ١٣٠٩ .
- ١١١ - المستدرك للحاكم : ط حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٣٤ .
- ١١٢ - المستصفى للغزالي : ط بولاق ١٣٢٢ .
- ١١٣ - المصباح المنير للفيومي : ط الأميرية ١٣٢٨ .
- ١١٤ - معجم البلدان لياقوت : ط السعادة ١٣٢٣ .
- ١١٥ - معجم المصنفين للتونكي : ط سلطان الدكن في بيروت ١٣٤٤ .
- ١١٦ - المغني عن الحفظ والكتاب لابن بدر الموصل : ط السلفية ١٣٤٢ .
- ١١٧ - مقدمة ابن خلدون : ط بولاق ١٢٧٤ .
- ١١٨ - مقدمة فتح الباري لابن حجر : ط المنيرية ١٣٤٧ .
- ١١٩ - مقدمة ابن الصلاح : ط العلمية حلب ١٣٥٠ .
- ١٢٠ - الملل والنحل للشهرستاني : ط الأدبية ١٣١٧ ، وط مخيمر ١٣٧٥ .
- ١٢١ - مناقب الامام أبي حنيفة لأذهبي : ط دارالكتاب العربي دون تاريخ .
- ١٢٢ - المنار للتسفي وشرحه لابن نجم : ط مصطفى الباني ١٣٥٥ .
- ١٢٣ - المنحول للغزالي : مخطوط .
- ١٢٤ - موقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبري : ط الباني الحلبي ١٣٦٩ .
- ١٢٥ - ميزان الاعتدال : ط السعادة ١٣٢٥ ومخطوطة الظاهرية وحلب والمغرب الأقصى . انظر ( ص ٦١ ) .



## ن

١٢٦ - نخبة الفكر وشرحها لابن حجر : ط «نقط الدرر» السابقة : ٩٠ .

١٢٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزياعي : ط «المجالس العلمي الهندي»  
في مصر ١٣٥٧ .

١٢٨ - النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .

١٢٩ - النكت للزركشي على مقدمة ابن الصلاح : مخطوط .

١٣٠ - النكت الطريفة للكوثري : ط الأنوار ١٣٦٥ .

## ي

١٣١ - البواقيت والجواهر للشعراني : ط الميمنية ١٣١٧ .



## ٥ - الأبحاث<sup>(١)</sup>

الصفحة

- ٣ فاتحة الكتاب ، وفيها بيان أثر علم الجرح والتعديل في حفظ الشريعة .
- ٤ حديث التجديد لهذا الدين على رأس كل مئة سنة ، ومعنى التجديد . ت .
- ٤ مخطئة ( مكائد ) و ( مشائخ ) بالهمزة . ت .
- ٥ حكم أفراد كل من الصلاة والسلام على الرسول ﷺ ، وذكر من صنع ذلك من المؤلفين . ت .
- ٦ سبب تأليف هذا الكتاب .
- ٧ الإشارة إلى صعوبة مسائل الجرح والتعديل .
- ٧ مخطئة إدخال ( أل ) على ( غير ) عند إضافتها . ت .
- ٨ وجاء المؤلف أن يكون كتابه هذا شافياً كل غليل وعليل .
- ٨ كلمة ابن مالك النحوي في ادخار الله تعالى الفضل لبعض المتأخرين . ت .
- ٨ تلخيص المؤلف بعصره الشيخ صديق حسن خان .
- ٩ المقدمة في حكم الجرح والتعديل وما يجب فيه من التثبت وما يحظر من الجرح بلا ضرورة ، وما يجوز منه وما لا يجوز . وذلك في إبقايات :

### إبقايات - ١ -

- ١٠ أقسام الغيبة الجائزة ، ومنها جواز جرح الشهود والرواة .

(١) لم يُشر في محتوى الأبحاث إلى تراجم من ترجم لهم المؤلف ، أو ترجمت لهم : اكتفاءً بالإشارة إلى ذلك في محتوى الأعلام . وحرف التاء : ت - كما سبق - يشير إلى أن ما ذكر قبله وارد في التعليق .



## إيقاظ - ٢ -

- ١١ المنع من الجرح بلا ضرورة أو نقل الجرح دون التعديل .
- ١٢ نقول في ذلك عن البخاري ، والذهبي ، والسيوطي .
- ١٣ نقد السيوطي لصنيع البخاري في جرحه من لا رواية له ، أو ذكره .
- أما جرح الشعراء في أعلام العلماء .
- ١٤ تعقب ابن دقيق العيد للسماعي في ذكره بعض الشعراء والقدح فيه بلا ضرورة .
- ١٥ تعقب الذهبي لصنيع ابن الجوزي في كتابه : « الضعفاء » إذ يذكر فيه أقوال الجارحين دون الموثقين .
- ١٥ تنديد المؤلف بعادات علماء عصره إذ ينقلون تضعيف الراوي دون تعديله .
- ١٥ تنديده أيضاً بعاداتهم إذ يذكرون في تراجم الفضلاء المثالب والمعائب ...
- ١٦ تنديده أيضاً بهم إذ يجرحون مناظيرهم بأفعاله الذاتية ويخلطون ألف كذبة بقوله صدق .

## إيقاظ - ٣ -

- ١٦ شروط الجرح والمزكي وآدابها .
- ١٧ نقول في ذلك عن التاج السبكي ، وابن جماعة ، وابن حجر ، والذهبي .
- ١٨ قول صاحب « فوائذ الرحمة » : لا بد للمزكي أن يكون عدلاً عارفاً ...
- ١٩ نقده قول الدارقطني : الامام أبو حنيفة ضعيف في الحديث ! .
- ١٩ نقده أيضاً مزاعم الطاعنين في الامام أبي حنيفة زعماء زعماء .
- ١٩ تفضيل الأئمة معرفة فقه الحديث على حفظه . وانظر الاستدراك (ص ٢٧٠) .
- ١٩ نقد زعمهم : أن أبا حنيفة لم يلاق أئمة الحديث ، وذكر روايته عنهم .
- ١٩ نقد زعمهم : أنه كان من أصعب القياس والرأي ، وكان لا يعمل ١٩ - ٢٢ بالحديث حتى وضع ابن أبي شبة باباً في « المصنف » للرد عليه .
- بيان معنى الرأي ، وأنه ليس كله مذموماً ، وضرورة الأخذ ١٩ - ٢٠ به لكل مجتهد . ت .
- تخطيط تنزيل الآثار الواردة لزم الرأي عن هوى في الرأي المدوح . ت . ٢٠

- ٢٠ تخصيص الحنفية بأصحاب الرأي لا يصح إلا بمعنى البراعة في الاستنباط . ت .
- ٢١ دفاع الطوفي الحنبلي عن الرأي ، وتنزيهه أبا حنيفة بما رماه أعداؤه . ت . ٢٠ - ٢١
- ٢١ نقد دعوى ابن عدي وابن خلدون أن أبا حنيفة لم يور إلا ثلاثمائة حديث أو ما بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً ! ت .
- ٢١ ذكر أن مسانيد أبي حنيفة تزيد على سبعة عشر مسنداً . ت .
- ٢٢ سعي بعض الحائقين على مذهب أبي حنيفة بطبع « باب الرد على أبي حنيفة » من « المصنف » في الهند بقصد التهويل على الحنفية . ت .
- ٢٢ نروض الامام الكروثري بتأليف كتاب في شرح تلك المسائل وأدلتها وبيان من وافق الامام أبا حنيفة فيها . ت .
- ٢٢ ثناء شيخ الاسلام مصطفى صبري على كتابي الكروثري : « النكت الطريفة » و « تأنيب الخطيب » . ت .
- ٢٣ قبول الامام أبي حنيفة المراسيل ، ورفضه تخصيص خبر الآحاد العام بالقياس ، ورفضه العمل بالاخالة والمصالح المرسل .
- ٢٣ قول ابن القيم وابن حزم : جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهبه : ضعيف الحديث أولى من القياس والرأي . ت .
- ٢٣ خمسة أمثلة من مذهب في تقديم الحديث الضعيف على الرأي . ت .
- ٢٤ رد الامام الشافعي المراسيل ، وتخصيصه عام الكتاب بالقياس وعمله بالاخالة .
- ٢٤ التنبيه على وقوع التعريف في لفظ ( الاخالة ) ، وذكر تعريفها ومن قال بها . ت .
- ٢٤ الحق أن الأقوال التي تطن في الامام أبي حنيفة إنما صدرت من التعصب فلا يلتفت إليها .
- ٢٥ تحذير ابن عبد الهادي الحنبلي من الاغترار بكلام الخطيب في الامام أبي حنيفة لعصبية على جماعة من الأئمة ، وتحذيره أيضاً من صنيع ابن الجوزي إذ تابع الخطيب .



- ٢٥ تأليف الملك المعظم « السهم المصيب في كبد الخطيب » وذكر من ألف  
في الرد على الخطيب دفاعاً عن الامام أبي حنيفة . ت .  
٢٥ سبط ابن الجوزي يؤلف كتابين في الدفاع عن أبي حنيفة ومذهبه . ت .  
٢٦ رد الجرح اذا علم بالقرائن أنه صادر بسبب التعصب .

### المروءة الأولى

- ٢٧ فيما يقبل من الجرح والتعديل وما لا يقبل وتفصيل المفسر والمبهم فيها .  
٢٧ بيان معنى الجرح والتعديل مبهماً ومفسراً .  
٢٧ اختلاف العلماء في قبول الجرح المبهم والتعديل المبهم على أربعة أقوال .  
٢٧ القول الأول : قبول التعديل مبهماً دون الجرح فلا يقبل إلا مفسراً .  
٢٨ دعم هذا القول بشواهد عدّها بعضهم جارحة وهي ليست جارحة .  
٢٨ منها ترك شعبة حديث من رآه يركض على بردون !  
٢٨ ومنها ترك شعبة حديث المنال لسماء القراءة بالحنان من بيته !  
٢٩ ومنها ترك الحكم بن عتيبة حديث زاذان لأنه وجده كثير الكلام !  
٢٩ ومنها ترك جرير الضبي حديث سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائماً !  
٢٩ ومنها كون الراوي أطلق عليه أنه من المرجئة !  
٣٠ سبب رمي الحنفية بالارجاء ، وتفسيره ، وأنه الحق بالنظر لحجج  
الشرع . ت .  
٣٠ وقوع أولئك الرامين للحنفية بالارجاء : بين موافقة المعتزلة أو الخوارج  
مع تبرئهم منها جميعاً . ت .  
٣٠ تبجح بعض العلماء أنه لم يخرج في كتابه عن يقول : الايمان قول  
وعمل ... وأنخرج فيه عن غلاة الخوارج ونحوهم . ت .  
٣٠ ارجاء العمل أن يكون ركناً أصلياً للايمان هو الذي عليه الكتاب  
والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء السنة . ت .  
٣١ بيان الارجاء الذي هو بدعة ، وتبرؤ الحنفية منه ، وذكر كلمة أبي

حنيفة الى عثمان ابني ميسرة ، وبعثه بالارضاء اذا صدر عن أهل  
شأن ! ت .

ومن شواهد دعم القول الأول : جرح الرواة الكوفيين بأنهم أصحاب  
الرأي ، وليس بجرح .

منشأ إطلاق هذا اللقب على علماء الكوفة ، وحال الذين أطلقوه عليهم . ت . ٣١

استحقاق الرواة (أصحاب الرأي) كل تقدير ، وتنزيه ابن حجر الهيثمي  
عن لحاق النقص بهم أو مخالفتهم للسنة . ت . ٣٢

سبب وقوع بعض الرواة في الخنفة : غفلتهم عن مداركهم وجمود  
قرايحهم . . . ٣٢

يحتاج الحكم على العالم أنه ترك الحديث أو الأثر إلى إتقان علوم لا  
يجزها الرواة النقلة ، والاشارة الى تلك العلوم . ت . ٣٢

قول الأقدمين في الحديث بلا فقه ، والفقيه بلا حديث . ت . ٣٣

القول الثاني : قبول الجرح مبهماً ، ولا يقبل التعديل إلا مفسراً . ٣٣

حجبتهم في ذلك حادثة أحمد بن بونس في توثيق عبد الله العمري . ٣٣

القول الثالث : لا يقبل جرح ولا تعديل إلا مفسراً . ٣٣

القول الرابع : قبول كل منها دون تفسير إذا كان المعدل أو الجرح  
عارفاً بصيراً . ٣٣

ترجيح القول الأول وأنه مذهب الأئمة كالبخاري ومسلم وأبي داود ،  
وذكر نماذج له . ٣٤

توهم من نقل القول الثاني عن الباقلاني ، وذكر أنه قائل بالقول الرابع . ٣٥

بسط تقوية الباقلاني للقول الرابع ، وذكر من حكاها عن الباقلاني . ٣٦

تصحيح النزوي والسيوطي للقول الأول . ٣٦

بيان من نقل القول الثاني والثالث . ٣٧

القول الرابع هو اختيار الغزالي والخطيب والرازي والعراقي والبلقيني . ٣٧

تصحيح البدر بن جماعة والطبري للقول الأول وأنه قال به الشافعي . ٣٧



شرح أكرم السندي لـ « شرح النخبة » أحسن شرحها ، وكلمة عن ٣٧  
مخطوطة منه . ت .

جزم علي القاري بالقول الأول وهو : لا يُقبل الجرح إلا مفسراً . ٣٨

اختيار ابن دقيق العيد والنووي أيضاً القول الأول . ٣٩

قول عبد العزيز البخاري في القول الأول : إنه مذهب عامة الفقهاء  
والمحدثين . ٣٩

قول ابن الهمام في القول الأول : أكثر الفقهاء والمحدثين عليه . ٤٠

قول النسفي وابن قطلوبغا : لا يسمع الجرح إلا مفسراً بآمر قاذح . ٤٠ - ٤١

قول ابن ملك والأدقوي في رد الجرح المبهم دون بيان سببه . ٤١ - ٤٢

قول عبد العزيز البخاري : لا يقبل الطعن مبهماً أو مفسراً بأمر مجتهد ٤٣  
فيه أو بما يوجب الجرح ولكن الطاعن متعصب .

قول الانقائي وصدور الشريعة : لا يقبل الطعن إلا مفسراً والطاعن ٤٣ - ٤٤  
من أهل النصيحة لا العداوة .

قول العيني : الجرح المبهم غير مقبول ولا معتبر عند الحذاق من ٤٤  
الأصوليين .

قول ملاخسرو : لا يقبل الطعن إلا مفسراً بما انفق على كونه جرحاً ، ٤٤  
والطاعن ناصح .

نقل الشيخ زكريا الأنصاري في القول الأول : أنه المقرر في الفقه ٤٥  
وأصوله ، وأنه الصواب .

نقله قول الباقلاني - وهو الرابع - ومحاكمة هذا القول . ٤٥

نقل السيحاوي لقول الباقلاني والتمحيص فيه أيضاً . ٤٦

استخلاص المؤلف من تلك القول : أن الجرح المبهم غير مقبول ، وهو ٤٦  
مذهب الحنفية والجمهور وأكثر المحدثين ومنهم أصحاب الكتب

الستة .

تضعيف المؤلف القول بقبول الجرح المبهم من العارف البصير وأن ٤٦  
مذهب نقاد المحدثين خلافه .

أبراه ابن الصلاح على ردّهم الجرح المبهّم بأن الكتب المصنفة قلما ٤٧ - ٤٨ /  
تعرض لسبب الجرح ، فاشتراط بيانه يفضي الى تعطيلها ،  
وجوابه عن ذلك وحض المؤلف على حفظه .  
اختيار الحافظ ابن حجر أن الجرح المبهّم يُقبل فيمن خلا عن التعديل . ٤٩ /  
واستحسان المؤلف له وعدّه قولاً خامساً في المسألة .

### المرصد الثاني

- في تقديم الجرح والتعديل وتعارضها والفرق بين الشهادة والرواية ... ٥٠  
مسألة : قبول تركية الواحد - أي تعديله - أو جرحه على ثلاثة أقوال . ٥٠  
القول الأول : لا يقبل في التركية إلا قول رجلين في الشهادة والرواية . ٥٠  
القول الثاني : الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معاً . ٥٠  
القول الثالث : التفرقة بين الشهادة والرواية ، فيكتفى بالواحد في الرواية دون الشهادة ، وأنه القول الصحيح الذي عليه الأكثرون . ٥١  
استدلال الخطيب لقبول تعديل الواحد بسؤال النبي ﷺ الجارية ٥١ - ٥٢  
عن عائشة وتعديلها لعائشة في قصة الافك .  
استشكال الصنعاني تسمية الجارية التي زكّت عائشة بريرة وتغليطه ٥٢  
الخطيب في ذلك ، والجواب عن هذا الاستشكال . ت .  
عزو الخطيب جملة من كلام السيدة زينب إلى بريرة والتنبيه الى الصواب ٥٣  
فيها . ت .  
مسألة : تقبل تركية كل عدل وجرحه ذكرأ أو أنتى حرأ أو عبداً . ٥٣  
مسألة : اذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي ففيه ثلاثة أقوال . ٥٤  
ذكر نماذج مما يرم النعارض وليس هو بالتعارض . ت . ٥٤  
إذا جاء الجرح والتعديل من عالم واحد فالعمل على آخر القولين إن ٥٤  
عليهم وإلا فالتوقف . ت .



أحدها : تقديم الجرح مطلقاً ولوكثر المعدلون ، وذكر من قال به . ٥٤  
 ثانيها : تقديم التعديل إن كان المعدلون أكثر . ونقد هذا القول . ٥٥  
 ثالثها : تعارض الجرح والتعديل فلا يترجّع أحدهما إلا بمرجع . ٥٥  
 تنكيت المؤلف على بعض علماء عصره الذين يقدمون الجرح على التعديل ٥٦  
 مطلقاً ، ويفعلون عن قيود الجرح المقدم على التعديل .  
 استشهاد المؤلف بنصوص علماء المصطلح على تقييد الجرح المقدم على ٥٦ - ٥٩  
 التعديل ، ومنهم السيوطي وابن حجر والسندي والسخاوي  
 والنووي .

تلخيص المؤلف للمسألة : تقديم التعديل إذا وُجد في الراوي جرح ٥٩  
 وتعديل مبهان أو كان الجرح مبهماً والتعديل مفسراً ، وتقديم  
 الجرح إذا كان مفسراً .

قد يقدم التعديل على الجرح المفسر لوجوه ، ولهذا لم يقبل الجرح ٥٩  
 في أبي حنيفة وشيخه حماد وصاحبه أبي يوسف ومحمد وغيرهم بأنهم  
 من المرجة .

رد جرح النسائي في أبي حنيفة ، وأن له تعنتاً في جرح الرجال . ٦٠  
 التنبيه على دس ترجمة أبي حنيفة في «ميزان الاعتدال» ودليل ذلك . ت . ٦٠  
 تصريح الذهبي في أول «الميزان» أنه لا يذكر أحداً فيه من الأئمة ٦٠ - ٦١  
 المتبوعين مثل أبي حنيفة والشافعي وإن ذكره أنصفه . ت .

خلو نسخ «الميزان» المقررة على المؤلف من ترجمة أبي حنيفة . ت . ٦١ - ٦٣  
 كتاب «الميزان» مرتع واسع للاحاق تراجم فيه للنيل من أصحابها ، ٦٣  
 وقد امتد إليه قلم غير الذهبي في مواطن ، ووجوب طبعه عن  
 أصل مقرره على المؤلف .

تحقيق العلامة النعماني أن ترجمة أبي حنيفة مدسوسة على «الميزان» . ت . ٦٤  
 رد جرح الخطيب في أبي حنيفة ومتبعيه ، وثناء طائفة من كبار أئمة ٦٤  
 الحديث عليه وتوثيقهم له .

## المُرْصِدُ الثَّالِثُ

- ٦٦ في ذكر الفاظ الجرح والتعديل ، ومراتبها ودرجات ألفاظها .
- ٦٦ تصريح الذهبي أوّل والميزان ، أنه لم يتعرض لمن تكلموا فيه بضعف مقيد .
- ٦٦ تقسيم الذهبي عبارات التوثيق إلى أربع مراتب .
- ٦٦ ضبط ( ثَبَّتَ ) ومعناها ، و ( ثَبَّتَ ) ومعناها . ت .
- ٦٧ تقسيم الذهبي عبارات الجرح إلى خمس مراتب .
- ٦٧ جواب شعبة عن يُشْرَكُ حديثهم . ت .
- ٦٧ لفظ ( سَكَنُوا عَنْهُ ) و ( فِيهِ نَظَرٌ ) أردأ الجرح في اصطلاح البخاري ، وأخفّه عند غيره . ت .
- ٦٨ - ٦٩ ضبط قولهم في الجرح : ( يُعْتَرَفُ وَتُشْكِرُ ) أَر ( تَعْرِيفٌ )
- و ( تَشْكِيرٌ ) وبيان معناه ، وتفضيل الثاني لوروده في الحديث . ت .
- ٧٠ تقسيم آخر للذهبي عبارات الجرح إلى ست مراتب . ت .
- ٧٠ - ٧١ تقسيم العراقي عبارات التعديل إلى أربع مراتب أو خمس .
- ٧٢ تفسير مرادهم في ( إلى الصدق ما هو ) . ت .
- ٧٢ تصريح الذهبي أنه أخلا الميزان ، من قال فيه أبو حاتم : ( شيخ ) ، وأنه ليس بجرح . انظره في الاستدراك ( ص ٢٧٠ ) .
- ٧٢ ضبط قولهم : ( مقارب الحديث ) وبيان معناه . ت .
- ٧٣ - ٧٥ تقسيم العراقي عبارات الجرح إلى خمس مراتب .
- ٧٥ تفسير مرادهم في ( إلى الضعف ما هو ) . ت .
- ٧٥ تقسيم السخاوي والسندي مراتب كل من عبارات الجرح والتعديل ٧٥ - ٨٢ إلى ست مراتب ، وقد بيّناها بياناً مستعسناً .
- ٧٦ قولهم في التعديل : ( كأنه مصحف ) وإطلاقه على مسعر بن كدام الكوفي . ت .
- ٧٧ بيان أن المراتب الأربعة الأولى من مراتب التعديل 'يحتاج' بها دون الخامسة والسادسة . ت .
- ٧٨ ذكر مرقاة الرواة للحديث أو للكذب . ت .



- ضبط قولهم في جرح الراوي : هو ( على يَدَيَّ عَدُوْل ) وبيان دلائلها ٧٩  
 على الجرح ، وذكر من نقلها من المؤلفين . ت .  
 بيان أن المراتب الأربعة الأولى من مراتب الجرح لا يحتاج بواحد ٨٠  
 من أهلها ولا يُستشهد به ولا يُعتبر . ت .  
 قول البخاري : فلان ( منكر الحديث ) معناه لا تحمل الرواية عنه . ت . ٨١  
 بيان أن من مُفَكِّرٍ في المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب الجرح ٨٢  
 يُخْرِجُ حديثه للاعتبار به . ت .

### الموصل الرابع

- في فوائد متفرقة متعلقة بكتب المصطلح والرجال ، وجمعها من خواص ٨٣  
 هذا الكتاب .

### إيقاظ - ٤ -

- قولهم : ( حديث صحيح الاسناد ) أو ( حسنه ) دون قولهم : ( حديث ٨٣  
 صحيح ) أو ( حسن ) ، إذ قد يصح الاسناد ويكون الحديث  
 شاذاً أو معللاً .  
 مثال الحديث الصحيح الاسناد الشاذ المتن : حديث « في كل أرض نبي ٨٣  
 كنبيكم » . ت .  
 مثال الحديث الصحيح الاسناد المعلق المتن حديث مسلم في « صحيحه » ٨٤  
 في نفي البسلة من أول الفاتحة في الصلاة . ت .  
 اقتصار المصنف المعتمد على قوله : ( حديث صحيح الاسناد ) أو ٨٤  
 ( حسنه ) دون ذكر علّة أو طعن : مُؤَذِّنٌ بصحة الحديث  
 أو حسنه .

### إيقاظ - ٥ -

- الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف عمل بظاهر الاسناد وليس قطعاً ٨٥  
 بذلك الحكم .

## إيقاظ - ٦ -

قولهم في الحديث : لا يصح أو لا يثبت ، لا يلزم منه الوضع أو ٨٦  
الضعف ...

نقول في ذلك عن القاري وابن حجر والسمودي والزرکشي ٨٦ - ٨٩  
والزرقاني .

طائفة من معاصري المؤلف حكوا على كثير من الأحاديث الثابتة ٩٠  
بالوضع أو الضعف غفلة منهم . . . ومتابعة للسفـهـرـطـين بالحكم  
بالوضع . ت .

ذكر طائفة من المغالين بالحكم بالوضع كابن الجوزي ، وابن تيمية ، ٩٠  
والجوزقاني ، والصفاني . ت .

ابن الجوزي أدرج في « الموضوعات » الحسن والصحيح ، ما هو في أحد ٩٠  
« الصحيحين » . ت .

الصفاني أدرج في كرامته : « الموضوعات » الكثير من الصحيح ٩٠  
والحسن وما فيه ضعف يسير . ت .

الجوزقاني أكثر في كتابه : « الأباطيل » من الحكم بالوضع لجرح مخالفته ٩١  
السنة . ت .

ابن تيمية رد في ردّه على الحائلي كثيراً من الأحاديث الجياد . ت . ٩١

نقد عبد الحق الدهلوي لصنيع الفيروز آبادي في خاتمة « سفر السعادة » . ت . ٩١

بيان المؤلف حكم أقوال هؤلاء المغالين بالحكم بالوضع . ت . ٩١

## إيقاظ - ٧ -

الفرق بين ( حديث منكر ) و ( منكر الحديث ) و ( يروي المناكير ) . ٩٢

كلام العراقي والسخاوي والذهبي في بيان المراد من قولهم : ٩٢ - ٩٣  
( منكر الحديث ) .

بيان المراد في إطلاق الامام أحمد : ( يروي المناكير ) . ٩٣



قولهم : ( يروي المناكير ) لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر  
المناكير في روايته فيقال فيه ( منكر الحديث ) فيستحق به  
الترك لحديثه .

( منكر الحديث ) بعد جرحاً مفسراً ، ولا تضر النكارة إلا عند ٩٥ - ٩٦  
كثرة المناكير وكثرة المخالفة للثقات .

قولهم : ( أنكر ما رواه فلان كذا ) لا يعني أنه حديث ضعيف  
في ذاته .

أنكر ما رواه بريد بن عبد الله : حديث « إذا أراد الله بأمة خيراً » . ٩٦

أنكر ما للوليد بن مسلم : حديث دعاء حفظ القرآن ، وتخرجه . ٩٦

قول البخاري : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه . ٩٧

تحذير المؤلف لمن يطالع « ميزان الاعتدال » أو غيره من كتب ٩٧ - ٩٨

الرجال من الاغترار بلفظ ( الانكار ) فيها ، ووجوب اتباعه

النصائح التي ذكرها .

خطأ من ضعف حديث « من زار قبري » اغتراراً بقول الذهبي في ٩٩  
روايه موسى بن هلال : إنه أنكر ما عنده .

#### إيقاظ - ٨ -

قول ابن معين في الراوي : ( ليس بشيء ) يعني أن أحاديثه قليلة . ٩٩

#### إيقاظ - ٩ -

قول ابن معين أو أبي زرعة في الراوي : ( لا بأس به ) يعني أنه ثقة . ١٠٠ - ١٠١

تصريح الشعبي باسم الراوي توثيق له . انظره في الاستدراك (ص ٢٧٠) . ١٠١

#### إيقاظ - ١٠ -

قول الامام أحمد في الراوي : ( كذا وكذا ) كناية عن فيه لبن . ١٠١

#### إيقاظ - ١١ -

قول ابن معين في الراوي : ( يكتب حديثه ) يعني أنه من جملة الضعفاء . ١٠٢

## إيقاظ - ١٢ -

- كل راوي قال فيه الذهبي في الميزان : ( مجهول ) دون عز وفذلك ١٠٢  
قول أبي حاتم فيه .  
كل راوي قال فيه الذهبي : ( فيه جهالة ) أو ( نكرة ) أو ١٠٢ - ١٠٣  
( مجهل ) أو ( لا يعرف ) ولم يعزه لقائل فهو قوله فيه ، ومثله  
ألفاظ التوثيق .

## إيقاظ - ١٣ -

- أكثر المحدثين إذا قالوا في الراوي : ( مجهول ) يريدون به غالباً ١٠٣  
جهالة العين ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف والحال .  
ارتفاع جهالة العين عن الراوي برواية اثنين عنه دون جهالة الوصف ١٠٣  
عند الأكثر ، وعند الدارقطني ترتفع جهالة الوصف أيضاً .  
ارتفاع الجهالة عن موسى بن هلال العبدي أحد رواة « من زار قبري » ١٠٣  
برواية الثقات عنه ، ورد قول الدارقطني فيه : مجهول .  
تعريف الخطيب للمجهول عند أهل الحديث ، وذكر بعض المجاهيل . ١٠٤  
قول الخطيب : « كلما ذكرت في التاريخ - تاريخ بغداد - رجلاً ١٠٤  
اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل ، فالتعويل على  
ما أخرت وختمت به الترجمة » .  
قول الذهبي : أقل ما ترتفع به جهالة الراوي رواية اثنين من ١٠٤ - ١٠٥  
المشهورين بالعلم ، ولكن لا يثبت له حكم العدالة بذلك .  
قول في تحديد رفع الجهالة : عن البخاري وابن عبد البر والسبكي . ١٠٥  
تحقيق السبكي في ارتفاع الجهالة عن موسى بن هلال إذ قد روى عنه سبعة . ١٠٦  
شاهد على إرادة أبي حاتم من ( مجهول ) جهالة الوصف والحال . ١٠٧

## إيقاظ - ١٤ -

- مجهل أبي حاتم للراوي لا يعمل به ما لم يوافقه غيره من النقاد . ١٠٧



فماذج من جهلتهم أبو حاتم أو غيره ، وهم غير مجهولين بل من ١٠٧ - ١١٠ رجال « الصحيحين » .

١٠٩ تنبيه على وهم وقع المصنف في بعض الروايات .

### إيقاظ - ١٥ -

١١٠ التعريف بابن القطان الذي يكثر الذهبي النقل عنه في «الميزان» وهو : أبو الحسن علي بن محمد الفامي .

١١٠ قول ابن القطان في الراوي : ( لا يعرف له حال ) أو ( لم تثبت عدالته ) لا يعني أنه مجهول أو غير ثقة ، بل مراده أنه لم ينص أحد على عدالته أو أنه ثقة ، وهذا اصطلاح لم يوافقه عليه أحد .

١١١ نقد الذهبي لصنيع ابن القطان في النقد ، وتصريحه أنه أخلا كتابه : «الميزان» منه ، إذ في «الصحيحين» من النمط الذي نقده كثيرون ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل .

١١١ الجمهور على أن من روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه فحديثه صحيح .

١١٢ نعتت ابن القطان في الرجال حتى أخذ يلبس هشام بن عروة ! ت .

### إيقاظ - ١٦ -

١١٢ قولهم في الراوي : ( ترك يحيى القطان ) لا يخرج من حيز الاحتجاج به وشواهد ذلك .

### إيقاظ - ١٧ -

١١٣ قولهم في الراوي : ( ليس مثل فلان ) أو ( غيره أحب إلي ) ليس بهرج بوجب إدخاله في الضعفاء .

### إيقاظ - ١٨ -

١١٣ توثيق لراوي الواحد وتضعيفه إذا جاء عن أحد أئمة النقد كابن معين فقد يكون سببه تغير الاجتهاد ، أو يكون وثقه بالنظر لراوي

أضعف منه ، وضعفه بالنظر لراوي أقوى منه .

### إيقاظ - ١٩ -

١١٥ وجوب الأمانة لقبول الحكم بجرح الراوي ، فكثيراً ما يكون هناك مانع من قبول جرحه ، وله صور كثيرة .

١١٦ منها أن يكون الجرح في نفسه بجروحاً كضيق أبي الفتح الأزدي .

١١٧ ومنها أن يكون الجرح من المعتنين كآبي حاتم والنسائي وابن معين وابن القطان وبجى القطان وابن حبان .

١٢٠ نقول في تعنت أبي حاتم الرازي .

١٢١ نقول في تعنت علي بن القطان الفاسي ، ونبيكيت الذهبي عليه شديد .

١٢٢ تقسيم الذهبي أئمة النقد من حيث تكلمهم على كافة الرواة أو بعضهم ثلاثة أقسام ، ومن حيث لغتهم ، أو تسجيحهم ، أو اعتدالهم ، ثلاثة أقسام .

١٢٢ توثيق المعتنين - كان معين - أو تضعيفهم للراوي في قبوله تفصيل .

١٢٣ الحافظ الذهبي من أهل الاستقرار التام في نقد الرجال .

١٢٣ قول الذهبي : لم يجمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة .

١٢٣ النسائي لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه .

١٢٣ ذكر المتسعين في الجرح والتعديل كالترمذي والحاكم وابن حزم .

١٢٣ تشدد المعتنين وتساهل المتسعين أرجب التوقف في أشياء من الطرفين . ت .

١٢٣ غاذج من تجهيل ابن حزم لبعض الرجال المشهورين !

١٢٤ تجهيل ابن حزم للامامين : الترمذي وابن ماجه ! وذكر أنه لم يرو كتابهما ! ت .

١٢٥ ذكر المعتدين كالامام أحمد والدارقطني وابن عدي أيضاً عند المؤلف .

١٢٥ تحقيق أن ابن عدي من المعتنين . انظره في الاستدراك (ص ٢٧١) .

١٢٥ البجلي لم يكن عنده سنن النسائي ولا الترمذي ولا ابن ماجه ولا مسند الامام أحمد . ت .



النسائي يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه ، نقد العراقي له ودفاع ١٢٥  
ابن حجر عنه .

قول ابن حجر : كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من منشد ومتوسط . ١٢٦

ذكر المنشدين والمتوسطين في أربع طبقات . ١٢٦

بعض النقاد له تعنت في جرح أهل بلد أو مذهب . ١٢٧

تعنت الجوزقاني وحظه على الكوفيين وبيان دافعه إلى ذلك . ت . ١٢٧

تعنت ابن خراش الشيعي على أهل الشام . ت . ١٢٨

تعنت ابن عقدة الشيعي وتعصبه لأهل الرض . ت . ١٢٨

وجوب التأني في الجرح الذي يكون سببه المنافسة أو المعاصرة . ت . ١٢٨

تعنت الحافظ الذهبي على كثير من الصوفية بسبب نقشه وورعه ١٢٩  
واحتياطه . ت .

نقول في ذلك عن اليافعي والشعراني والتاج السبكي والسيوطي . ١٢٩ - ١٣٢

الإشارة إلى مواطن تكلم فيها اليافعي عن تعنت الذهبي على الصوفية . ت . ١٢٩

الإشارة إلى مواطن تحدث فيها السبكي عن تعنت شيخه الذهبي . ت . ١٣٠

جمع من المحدثين لهم تعنت في الحكم بوضع الحديث أو ضعفه لقادح ١٣٢  
يسير في راويه أو لخالفته لحديث آخر . منهم : ابن الجوزي .

الأحاديث المتعقة على ابن الجوزي نحو ثلاثمائة حديث وبيان تعداد ما ١٣٢  
جرحه من كل كتاب من كتب السنة . ت .

ومن المتعنتين في جرح الأحاديث : عمر بن بدر الموصلي . ١٣٢

التنبيه على وهم وقع في نسبة كتابه ، ونقول في نقده . ت . ١٣٣

ومن المتعنتين في جرح الأحاديث : الرضي الصفهاني اللغوي . ١٣٤

ومن المتعنتين أيضاً في جرح الأحاديث : الجوزقاني مؤلف كتاب ١٣٤  
« الأباطيل » .

التعريف بالجوزقاني ، ونقول في نقده كتابه : « الأباطيل » . ت . ١٣٤

ومن المتعنتين في جرح الأحاديث : الشيخ ابن تيمية الحراني . ١٣٥

كلمة حسنة للمؤلف في حال ابن تيمية ، والإشارة إلى رده كثيراً من ١٣٥

الأحاديث الجياد ونقيبه لها . ت .

- ومن المتعنين في جرح الأحاديث : المجد الفروي صاحب «القاموس» . ١٣٥  
نموذج من كتابه : «سفر السعادة» ، ونقل عن المؤلف في نقده . ت . ١٣٥  
واجب العالم في أولئك المتعنين : تنقيح أحكامهم . ١٣٦

#### إيقاظ - ٢٠ -

- التزام ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ، التنبيه الى كل من ذكره ابن ١٣٧  
حبان في كتابه : «الثقات» .  
تقديم ابن حبان كتابه : «الثقات» الى ثلاثة أقسام : الصعابة ، ١٣٧ - ١٣٩  
والنايعين ، وثابعهم ، ونقل كلمات منه .  
قول ابن حبان : كل شيخ ذكرته في «الثقات» فهو صدوق يجوز ١٣٨  
الاحتجاج بروايته إذا تعرضي عن خمس خصال .  
قول ابن حبان : وجود خبر منكر عن شيخ من هؤلاء «الثقات» لا ١٣٨  
ينفك عن إحدى خمس خصال .  
بيان الحاصل الخمس التي يكون بسببها خبر الثقة منكراً . ١٣٨  
دفع نسبة التساهل الى ابن حبان ، وإثبات أنه من المتعنين . ١٣٩  
نقل عن السيوطي في نفي نسبة التساهل عن ابن حبان . ١٤٠  
نقل عن البخاري وابن حجر في نفي نسبة التساهل عن ابن حبان أيضاً . ١٤١  
ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم ، و «صحيح ابن حبان» ، ١٤٢  
و «صحيح ابن خزيمة» ، خير من «مسندوك الحاكم» .

#### إيقاظ - ٢١ -

- تدريد المؤلف بمعاصره إذ يغترون بجروح الرواة التي ينقلها الذهبي في ١٤٢  
«الميزان» ، عن ابن عدي في «الكامل» ، دون وقوفهم على  
شرطها .  
التعريف بحال ابن عدي وتحملة على الحفية ، ونقد كتابه : ١٤٢  
«الكامل» . ت .



ذكر شرط ابن عدي في « الكامل » ، والذهبي في « الميزان » . انظره ١٤٤  
في الاستدراك ( ص ٢٧١ ) .

غاية الذهبي من استيفاء ذكر الرواة الذين ليسهم ابن عدي : أن لا  
يتعقب عليه ، والذب عن خلق من الثقات منهم ، أو كان  
الكلام لا يؤثر فيهم ضعفاً .

نقول كثيرة عن الذهبي من « الميزان » ، و تذكره الحفاظ ، نكشف  
عن توسع ابن عدي في ذكر الثقات والأئمة مع الضعفاء والمطعونين !

نقول أيضاً عن العراقي والسفاري وابن حجر تثبت توسع ابن  
عدي أيضاً !

فائدة : إيراد كل ما قيل في الراوي من جرح وتوثيق تظهر ثمرته  
عند المعارضة .

### إيقاظ - ٢٢ -

الارجاء الذي رُمي به كثير من الرواة لا يعني أنهم خارجون من أهل  
السنة داخلون في فرق الضلالة كما قد يظنه من لا علم عنده !

ومن هذا الظن الخاطئ : طعن بعضهم في الامام أبي حنيفة وشيوخه  
وصاحبه لوجود إطلاق الارجاء عليهم في كتب بعض الثقات !

منشأ ظنهم الخاطئ : غفلتهم عن أحد قسمي الارجاء الذي هو محض  
السنة ، وذهابهم الى الارجاء الذي هو بدعة ضالة !

تقسيم الشهرستاني الارجاء على معنيين ، وتعاريف الارجاء .

المرجئة أصناف أربعة : وبيان فروع المرجئة الخاصة بالضلالة .

جملة التفرقة بين اعتقاد أهل السنة واعتقاد المرجئة .

إطلاق الارجاء على قسمين : إرجاء أهل الضلال ، وإرجاء أهل السنة .

والمرجئة فرقتان ، مرجئة الضلالة ، ومرجئة أهل السنة . أبو

حنيفة وتلامذته وشيوخه وغيرهم من الرواة الأتباع : إنما هم

من مرجئة أهل السنة لا من مرجئة الضلالة .

سبب عدم أي حنيفة وأصحابه : مرجئة .

- ١٥٦ تقسيم المرجئة - عن « الطريقة الحمديدية » - إلى أربعة أضرب .
- ١٥٨ بيان التفاترافي أن المعتزلة عدوا أبا حنيفة وغيره من المرجئة لتفويضهم أمر صاحب الكبيرة إلى الله يغفر له أو يعذبه .
- ١٥٨ نقل عن القاري أن أبا حنيفة كان يسمى مرجئاً لتأخير أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله تعالى .
- ١٥٩ نقل عن السلمي أن المرجئة نوعان : مرجئة مرحومة ، ومرجئة ملعونة .
- ١٥٩ كتاب عثمان البستي إلى أبي حنيفة : « أنتم مرجئة » ، وجواب أبي حنيفة إليه عنه .
- ١٥٩ مجمل منقولة من رسالة أبي حنيفة في جوابه إلى عثمان البستي . ت .
- ١٦٠ نقد ابن حجر المكي من عدو الإمام أبا حنيفة من المرجئة . خلاصة المقام : أن الأرجاء يطلق من المعتزلة على أهل السنة ، ويطلق من المحدثين على الأئمة القائلين بأن الأعمال ليست بدخلة في الإيمان كالحنفية .
- ١٦٢ تحذير المؤلف - بعد ما تقدم - عن المبادرة إلى الحكم على من رمي بالأرجاء أنه من أهل الضلالة والبدعة الاعتقادية إلا إذا قام دليل فاطق على ذلك .
- ١٦٢ نقل عن ابن حجر فيه : عدو الإمام محمد بن الحسن من المرجئة ! لأنه لا يقول : العمل جزء من الإيمان .
- ١٦٣ نقل عن الذهبي والشهرستاني فيه : عدو طائفة من الأئمة الأجلة مرجئة .
- ١٦٤ فائدة : تثبت بعض الشيعة أن أبا حنيفة من المرجئة الضالة ! وردّه .
- ١٨١ - ١٦٦ فذنب في تحقيق ما جاء في « الغنية » للإمام الجليلي أن أبا حنيفة من المرجئة ، وقد أطل المؤلف في ذلك أنما إطالة .
- ١٧٥ طائفة من الأئمة « دس » عليهم ما ليس في كتبهم كالإمام أحمد ، والفيروز آبادي ، والغزالي ، وابن العربي ، والشهراني .



## إيقاظ - ٢٣ -

قول البخاري في الراوي : ( فيه نظر ) أو ( سكتوا عنه ) يعني أنه ١٨٢  
منهم واحد عنده .

## إيقاظ - ٢٤ -

نعت العقيلي في الجرح وأنه لا يُتَابَعُ عليه . ١٨٣  
التعريف بحال العقيلي ونحوه البالغ على الحنفية وغيرهم . ت . ١٨٣  
تأليف ابن الدّخيل نليذ العقيلي جزءاً في فضائل أبي حنيفة ردّاً على ١٨٤  
العقيلي . ت .

كتاب « الضعفاء » للعقيلي كان مثار فتن بين العلماء ! ت . ١٨٤  
تبكيت الذهبي على العقيلي تبكيتاً شديداً لاذعاً حيث ذكر ١٨٥ - ١٨٧  
الامام علي بن المديني شيخ البخاري في كتابه : « الضعفاء » !!  
ليس كل من فيه بدعة أوله هفوة . . . يُقدّح فيه بما يوهن حديثه ، ١٨٦  
ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً .  
فائدة ذكر كثير من الثقات الذين فهم أدنى بدعة أولهم أو هام بسيرة ١٨٧  
تظهر فيما إذا عارضهم أو خالفهم أرجح منهم .

## إيقاظ - ٢٥ -

ردّ الجرح الصادر من نصب أو عداوة أو منافرة . . . ١٨٧  
رد الجرح الصادر بسبب التعاضد أو الاختلاف في العقيدة أو الاختلاف ١٨٧  
في المذهب أو المشرب . ت .  
تشديد الرواية غير الدّراسة سبب امتلاء كتب الجرح بجروح لا طائل ١٨٨  
تحتها ! ت .  
أخطر العلوم علم الجرح والتعديل ، وفي كثير من كنيه غلو ١٨٨  
وإسراف . ت .

- الراوي المجرد ليس له أن يتعرض لما لم يكمل له ، وذكر حادثة ١٨٨  
حرب السروجاني وما خدفت من أثر . ت .
- رد قده الامام مالك في محمد بن اسحاق إذا كان بدافع المناصرة بينهما ، ١٨٩  
وتحقيق أنه حسن الحديث احتج به الأئمة .
- ذكر سبب العداوة بين مالك وابن اسحاق ثم تصالحهما ، وثقة الرواة ١٩٠  
على ابن اسحاق لشدة علمهم . ت .
- من أجل العداوة أو المناصرة لم يقبل قده النسائي في أحمد بن صالح ، ١٩٠  
ولا قده الثوري في أبي حنيفة ، ولا قده الامام أحمد في  
الحاسبي ، ولا قده ابن منده في أبي نعيم .
- قول البخاري : لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فهم ١٩٠  
ككلام إبراهيم النخعي في الشعبي ، وكلام الشعبي في بكرمة ،  
ولا يلتفت إلى ذلك إلا بهرمان ثابت . ت .
- لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر إلا بحجة ناطقة . ١٩١
- تشديد المؤلف بالذين أطلقوا لسان الطعن في الأئمة اغتراراً بأقوال ١٩١  
مناوئهم .
- نقول كثيرة عن الذهبي من دسیر النبلاء وندكرة الحفاظ ١٩٢ - ١٩٦  
ود الميزان ، فيها رد الطعن الصادر بدافع المعاصرة أو العداوة  
أو المذهب أو الحسد أو الاختلاف في العقيدة أو المشرب ، كطعن  
الفلاس في السمين المفسر البغدادي ، وطعن ابن صاعد وابن جرير  
في ابن أبي داود السجستاني ، وطعن هو في ابن عاصد ، وطعن ربيعة  
في ابن ذكوان ، وطعن كل من ابن منده وأبي نعيم في الآخر .
- تناقض صنع ابن الجوزي بين تأليفه كتاب «الموضوعات» للتعذر ١٩١  
منها ، واستشهاده بها في كتابه للوعظية ! ت .
- حلية العالم التوازن بين علومه ومعارفه . . . ت . ١٩٥
- نقل عن ابن عبد البر في رد كلام الأقران بعضهم في بعض إلا ببيان . ١٩٦  
واضح .



نقل عن التاج السبكي فيه تعريف طاب العلم بلزوم الأدب مع الائمة ١٩٦  
المتضمن والامتناع عن قبول كلام بعضهم في بعض ...

تحذير السبكي من أخذ قولهم : ( الجرح مقدم على التعديل ) على ١٩٧  
إطلاقه ، إذ هو مقيد في غير من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثيراً  
مادحوه وندد جارحه .

اعتذار ابن حجر المكي عن صنيع الخطيب البغدادي في ترجمة الامام ١٩٩  
أبي حنيفة ، وتبيينه بعض وجوه الطعن في كلام الخطيب .

فائدة : قولهم : كلمات المعاصر في المعاصر غير مقبولة مقيّدة بما إذا ٢٠٠  
كانت بغير برهان .

خاتمة الكتاب وتاريخ الفراغ من تأليفه . ٢٠٠



### استدراك

في أثناء طبع هذا الكتاب وخاصة عند طبع فهرسه عرضت لي أسفار  
متواصلة فرجوت من بعض أحبائي وإخواني الشباب النابهين في العلم  
والتحصيل أن يقوموا بتصحيح التجارب في المطبعة فقاموا بذلك قدر الطاقة  
جزاهم الله خيراً .

وقد نددت منهم قرّطات ما كان ينبغي أن تكون فرأيت من  
الاخلاص للعلم التنبيه إلى الصواب فيها ، وإلى ما نددتني أيضاً وإلى ما  
عرّض لي استدراكه في بعض المواطن إيضاحاً وإكمالاً في السطور التالية :  
الصفحة

١٩ يضاف إلى السطر الثاني في التعليق : وجاء في « منهاج السنة النبوية »  
لابن تيمية ( ١١٥ / ٤ ) : « قال أحمد بن حنبل : معرفة الحديث  
والفقه فيه : أحب إليّ من حفظه . وقال علي بن المديني : أشرف  
العلم : الفقه في متون الأحاديث ، ومعرفة أحوال الرواة » .

٢٢ س ١٠ : ابن أبي شيبة .  
٦٤ جعلتُ الاحالة في التعليقة الثانية إلى ( ص ١٩ ) أول الكتاب ،  
وحق الاحالة أن تكون إلى ( ص ٧٢ ) من كتاب « الخبرات  
الحسان » .

٧٢ س ٢ : يضاف إلى التعليقة الأولى بعد نهايتها : وجاء في « تهذيب  
التهذيب » لابن حجر في ترجمة ( خالد بن دينار السعدي أبو خلدة ) :  
( ٣ / ٨٨ ) : « عن يحيى بن معين أنه ثقة . قال عمرو بن علي : حدثنا  
عبد الرحمن بن مهدي قال : حدثنا أبو خلدة ، فقال له رجل : كان  
ثقة ؟ فقال ابن مهدي : كان مأموناً خياراً ، الثقة شعبة وسفيان .  
قال ابن عبد البر في « الكنى » : هو ثقة عند جميعهم ، وكلام ابن  
مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ .

٧٢ س ٥ : يعلق على قوله : ( أوشيع ) قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة  
( العباس بن الفضل ) : ( ٢ / ١٩ ) : « قال أبو حاتم : شيخ . فقوله : هو  
شيخ ، ليس هي من عبارة جرح ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن  
قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة وثيق . وبالأستقراء يلوح لك  
أنه ليس بحجة . ومن ذلك قوله : يكتب حديثه ، أي ليس بحجة .  
س ١٥ : الصغاني . ٩٠

١٠١ س ٩ : يعلق على آخر هذا الطر : وما يدخل في موضوع هذا  
« الايقاظ » : « وثيق الشعبي الراوي ، فقد عُرف عنه أنه إذا سمى  
الراوي فهو ثقة عنده » قال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب »  
في ترجمة ( خارجة بن الصلت ) : ( ٣ / ٧٥ - ٧٦ ) : « روى عنه  
الشعبي . وقد قال ابن أبي خيثمة : إذا روى الشعبي عن رجل وسماه  
فهو ثقة » يحتاج بحديثه .

١٠٩ س ٩ : الحكم بن عبد الله المصري . يعلق عليه : هكذا وقع في  
الأصلين وفي « تهذيب الراوي » في طبعته ! وهو تحريف عن  
( البصري ) كما سبق في ( ص ١٠٧ ) .



١١٣ س ٧ : ابن عدي أحب إلي . . . يعلق عليه : كذا وقع في الأصلين . وصوابه : ابن أبي عدي . كما في « تهذيب التهذيب » المتناول عنه .

١١٤ س ١٥ : قال : لا بأس به . يعلق عليه : أي ثقة . كما سبق التنبيه إليه في ( ص ١٠٠ ) .

١١٦ س ٩ : في المحمدين . يعلق عليه : كذا في الأصلين . وجاء في « الميزان » : ( في المحمدين ) . وهو الصواب .

١٢٥ س ١ : وقسم معتدل كأحمد . . . وابن عدي . يعلق عليه : في عبد ابن عدي من القسم المعتدل نظر طويل ، إذ هو من المتعنتين على الحنفية وغيرهم . كما سيذكره المؤلف في « الإيقاظ » الحادي والعشرين ( ص ١٤٢ - ١٤٩ ) . وقد ألف شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى كتاباً حافلاً في نقد « كامل ابن عدي » سماه : « إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي » ما يزال مخطوطاً . فينبغي أن يُعد ابن عدي في قسم المتعنتين .

١٤٤ تعدل التعليقة الأولى إلى الوجه التالي : وشرط ابن عدي في « الكامل » ، كما ينقله المؤلف قريباً عن الذهبي : أن يذكّر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة فاضلاً ، وقد تابعه الذهبي على هذا الشرط في « الميزان » . فهذا الذي يعنيه المؤلف بشرطها .

١٦٤ يضاف إلى التعليقة الثانية بعد نهايتها : وهكذا جاء فيها : ( عمرو ابن ذر ) وهو تحريف أصابه : ( عمرو بن ذر ) كما سبق في ( ص ١٦٣ ) ، وكما جاء في ترجمته في « الميزان » للذهبي ( ٢٥٥/٢ ) .

١٧٤ س ٧ : كتاب منسوب . هكذا جاء في الأصل ، ويمكن أن يكون محرفاً عن ( منسوبة ) ، ولكن ما نَجَرَّاتُ أن أخطئه إذ له وجه في الجملة ، ولهذا شكلته بالكسرين إبداءً بالتنبيه إليه .

١٧٦ س ٨ : وحذفت .

١٨٥ س ٨ - ٩ يعلق على الأسماء الواردة في هذين السطرين : « صاحب محمد » هو الامام البخاري محمد بن إسماعيل . « وشيخه عبد الرزاق » هو عبد الرزاق بن ميثم صاحب « المصنف » . « وعفان » هو عفان ابن مسلم الأنصاري شيخ البخاري أحد الأعلام . و « إسماعيل » هو إسماعيل بن يونس الكوفي الامام .

١٨٦ س ٢ : من هو الثقة .

٢٠٦ س ٣ : أيجد العلوم اصديق حسن خان .

٢٠٧ س ١١ : إقامة الحجّة على أن الاكثار في التعبد ...

٢٠٨ السطر الأخير : المنتخب .

٢١١ س ٤ : جنى الجنين .

٢١٨ س ٤ : للخشي .

٢٢٠ س ٤ : الفاصل .

٢٢٠ س ١٢ : مرآة الزمان .

٢٢٥ السطر الأول من الجدول الثاني : نجعل لفظة البزدوي فيه بعد السطر

٢٠ هكذا : البزدوي ٣٩ ، ٤٣ ت .

شكرو

أسجل شكوي الجزيل لأسرة مطبعة الأصيل

التي كان لها الفضل البالغ في إخراج

هذا الكتاب بهذه الحلة